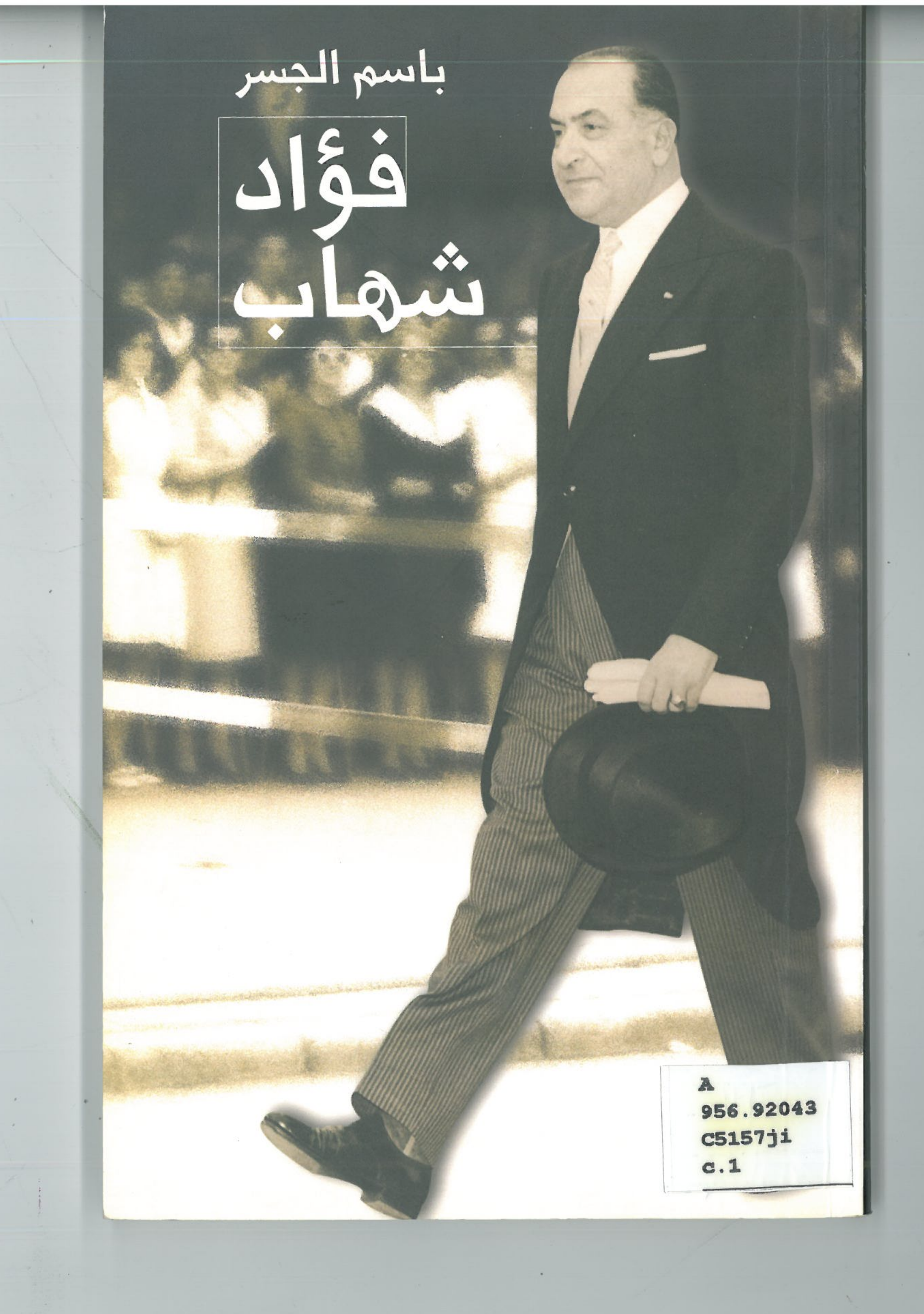

باسم الجسر
فؤاد
شهاب

باسم الجسر

فؤاد شهاب



فؤاد شهاب: قبل الرئاسة

ينتسب الأمير اللواء الرئيس فؤاد شهاب إلى الأسرة الشهابية التي حكمت لبنان في عهد الإمارة، تحت ظل السلطنة العثمانية مدة قرن ونصف القرن (من ١٦٩٧ إلى ١٨٤١). وتتحدر الأسرة الشهابية من بني مخزوم الذين يتصل نسبهم بقريش. لقبوا بالشهابيين نسبة الى أحد أجدادهم، الأمير مالك، الملقب بالشهاب، الذي تولّى حوران من قبل الخليفة عمر بن الخطاب.

دامت ولاية الشهابيين على حوران قروناً عدة، قبل رحيلهم الى وادي التيم وتملكهم إياه أيام الدولة الأيوبية في أواخر القرن الثاني عشر للميلاد واستمرار حكمهم له حتى نهاية القرن السابع عشر.

في العام ١٦٩٦، إثر وفاة الأمير أحمد المعني بلا عقب، اجتمع أعيان جبل لبنان في السمقانية، واختاروا الأمير بشير الشهابي الأول، أحد أمراء وادي التيم، وابن أخت الأمير أحمد المعني الراحل، أميراً على الجبل، فحكمه كوصي

على الأمير أحمد، حفيد آخر المعنيين، الذي اختاره الباب العالي. وتوالى الأمراء الشهابيون على حكم الجبل حتى أواسط القرن التاسع عشر، واعتنق قسم منهم الدين المسيحي، واحتفظ قسم آخر بإسلامه. ومن أشهرهم الأمير بشير الشهابي الثاني، الذي دام حكمه ما يقارب النصف قرن وشمل الجبل والساحل والبقاع.

ويتحدّر الأمير فؤاد شهاب من سلالة الأمير حسن، الشقيق الأكبر للأمير بشير الثاني، الذي كان جدّه قاسم، ابن أخ الأمير ملحم تمركز في غزير.

ولد الأمير فؤاد شهاب في بلدة غزير، في قضاء كسروان، في ١٩ آذار ١٩٠٢. والده الأمير عبدالله ابن الأمير حسن ابن الأمير عبدالله ابن الأمير حسن، شقيق الأمير بشير الثاني. والدته بديعة ابنة الشيخ طالب حبيش، ياور السلطان عبد العزيز، ومدير ناحية الفتوح، وكانت سيدة قديرة. وقد نشأ فؤاد فقيراً، إذ هاجر والده عبدالله الى الولايات المتحدة، العام ١٩١٠، وانقطعت أخباره، فتولى خالاه، الشيخ بدر والشيخ وديع حبيش تربيته وشقيقيه، شكيب وفريد، بعد أن انتقلت العائلة الى جونيه.

بعد دخوله معهد الفرير ماريست في جونيه، حيث تلقى علومه الابتدائية والثانوية، وقبل أن يلتحق بالمدرسة الحربية، اضطر الأمير الشاب، بسبب اشتداد الضيق على كل اللبنانيين، إبّان الحرب العالمية الأولى للعمل كمباشر في محكمة جونيه. وقد تركت سنوات الدراسة والضيق المادي أثرها في تكوين نفسية الأمير وتفكيره الاجتماعي ونزعته الانسانية. كما ترك احتضان العائلة الحبيشية له في صباه، وهي المعروفة بوجاهتها وحبها للسخرية الكسروانية اللاذعة، أثره فيما عرف عنه من أنفة، وميل الى السخرية الرقيقة أحياناً.

في العام ١٩٢١، بعد استتباب الانتداب الفرنسي على "دولة لبنان الكبير"، التحق فؤاد شهاب متطوعاً بالمدرسة الحربية التابعة للجيوش الفرنسية الخاصة في الشرق، مع عدد من أبناء العائلات اللبنانية العريقة، التي شجعت سلطات الانتداب أبناءها على اختيار الحياة العسكرية، فيما وجد هؤلاء فيها مهنة تحفظ لهم كرامتهم ومكانتهم الاجتماعية. وكان من بين رفاقه في المدرسة الحربية جميل لحود وفؤاد حبيش واسكندر عرقجي ومحمد اليافي. وقد عرف عنه ما شهد به رفقاؤه، انه كان تلميذ ضابط جدياً

ومجتهداً ومتفوقاً، نال احترام رؤسائه وتقديرهم. وفي أيلول العام ١٩٢٣ تخرج برتبة ملازم والتحق باللواء السوري الأول المشترك. في العام ١٩٢٩ رقّي الى رتبة ملازم أول وتزوج من الآنسة "روز نواري"، كريمة أحد الضباط الفرنسيين العاملين في اللاذقية. في العام ١٩٣٠ رقي الى رتبة نقيب وتسلّم أمرة مركز راشيا، ومكث قائداً له حتى العام ١٩٣٧. رقي بعد ذلك الى رتبة مقدّم، ونقل الى أركان حرب جيوش الشرق. وفي الأعوام ١٩٢٩ و١٩٣٠ و١٩٣٩، تابع دورات دراسية عدة في فرنسا: "سان ماكسان" و"شالون" و"فرسايل"، واطلع على التنظيم الحديث للقوات المسلحة. ومن الأرجح انه خلال هذه الإقامة في فرنسا، واكب ما كان يدور في أجوائها السياسية وعلى صفحات جرائدها، من أفكار وجدل حول القضايا الاجتماعية والانسانية، الأمر الذي سوف تظهر آثاره، في تفكيره ونهجه الاجتماعي الإصلاحي، بعد تسلّمه رئاسة بلاده.

بعد عودته من فرنسا ـ وكانت القوات البريطانية قد دخلت لبنان وسوريا، وحلّت حكومة "فرنسا الحرة"، برئاسة الجنرال ديغول محل سلطة الانتداب التي كانت تابعة لحكومة فيشي - رقي الى رتبة عقيد وتسلم قيادة اللواء الجبلي الخامس الذي كان يضمّ عناصر لبنانية مجنّدة في الجيش الفرنسي. وفي العام ١٩٤٤ رقي إلى رتبة زعيم وكلّف تنظيم قوات الشرق الخاصة، وهي قوات مؤلفة من مجندين لبنانيين حاربوا في صفوف قوات فرنسا الحرة الى جانب الحلفاء في المعارك التي دارت في شمالي افريقيا إبّان الحرب العالمية الثانية.

كانت هذه الفترة التي أمضاها فؤاد شهاب، قبيل نيل لبنان استقلاله، كمنظم لقوات الشرق الخاصة والمؤلفة أكثريتها من عناصر لبنانية، مرحلة هامة و دقيقة، من مراحل حياته العسكرية. وكان فؤاد شهاب، مع عدد من رفاقه الضباط اللبنانيين المجندين في الجيش الفرنسي، قد بدأوا منذ العام ١٩٣٦، تاريخ تأسيس أول فرقة لبنانية للقيام بعمليات عسكرية خارج أراضي وطنهم، و لا سيما في حقبة الصراع بين حكومة فيشي والجنرال ديغول، لا يخفون ولاءهم الوطني اللبناني. وهناك وثيقة موقّعة من عدد من هؤلاء الضباط[١] بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٤١، جاء فيها: "نحن نخبة الضباط اللبنانيين نقسم بشرفنا أننا لن

(١) فؤاد شهاب، توفيق سالم، زهران يمين، جميل شهاب، غطاس لبكي، يوسف الخوري، عادل شهاب، وديع ناصيف، جان غازي، جميل لحود، اسكندر غانم، وجيه كرم، هنري غازي، ميشال نوفل، سعدالله نجار، جوزيف حرب، ريمون حايك، عبد القادر شهاب، منصور لحود، جميل حسامي، فؤاد لحود، غسبار، أبو طقه، جورج معلوف.

نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت علمه. وكل واحد منا يختار سبيلاً آخر يعتبر خائناً و يعامل على هذا الأساس." وقد أثارت هذه الوثيقة حفيظة السلطات الفرنسية، يومذاك، فاتهمت فؤاد شهاب وزهران يمين بالتمرد على الأوامر الفرنسية، بسبب هذه الوثيقة[1]. فكان عليه كمسؤول عن القوات المؤلفة من عناصر لبنانية، ولكن التابعة لجيوش الشرق الفرنسية، أن يقوم بواجباته العسكرية، كضابط مسؤول أمام القيادة الفرنسية. ولكنه، في الوقت عينه، كان يشارك رفاقه الضباط اللبنانيين المنخرطين في القوات الفرنسية، شعورهم الوطني اللبناني، الذي كان يتبلور، مع شعور كل اللبنانيين، في اتجاه الاستقلال. ولم يكن من السهل، لا سيما في الفترات الحرجة، أي عند اصطدام القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي، بالقوات الفرنسية الموالية للجنرال ديغول، على الضباط اللبنانيين، و في طليعتهم، الزعيم فؤاد شهاب، أن يمارسوا واجباتهم العسكرية، كضباط في الجيش الفرنسي، من جهة، وأن لا يشاركوا في النزاع الفرنسي - الفرنسي، من جهة ثانية، وأن لا يخفوا، من جهة ثالثة، شعورهم الوطني اللبناني وطموحهم إلى بلوغ الاستقلال وتكوين نواة الجيش الوطني اللبناني. لكن روح الانضباط والحكمة والوطنية الصافية، التي كان يتمتع بها فؤاد شهاب، والتي بدأت تتجلى، في تلك الفترة الدقيقة، ساعدته، كما ساعدت رفاقه، على اجتياز المرحلة بسلام وبدون اصطدامات كبيرة أو حادة مع القيادة الفرنسية العليا.

وبين العامين ١٩٤٣ و ١٩٤٦، كان لبنان قد كسب معركة استقلاله وحرّر دستوره من نصوص الانتداب الفرنسي، وهي معركة التزم فيها فؤاد شهاب والضباط اللبنانيون، موقفاً وطنياً واضح التأييد للحكومة الوطنية الاستقلالية ولنضالها من أجل استكمال مظاهر ومقومات الاستقلال اللبناني دون الجنوح إلى التطرف أو المزايدات المنافية للمناقبية العسكرية، كان من الطبيعي ألا يبقى الفوج اللبناني التابع للقوات الفرنسية، تحت إمرة سلطات الانتداب السابقة. وكانت هذه الأخيرة قد شرعت بتسليم المصالح المشتركة التي كانت في عهدتها إلى حكومتي لبنان وسوريا

(١) راجع كتاب «تاريخ الجيش اللبناني المعاصر» للعميد الركن سامي ريحانا - الجزء الثاني صفحة ٢٤١.

المستقلين، لكن التسليم تأخر بسبب استمرار الحرب، ولم يتم سوى تسليم فوج واحد، في احتفال رسمي حضره رئيس الجمهورية، آنذاك، الشيخ بشارة الخوري، والجنرال بينيه، قائد القوات الفرنسية العام، والزعيم فؤاد شهاب، الذي تسلم علم الفوج من يد القائد الفرنسي. وفي الأول من آب ١٩٤٥، وبعد تسلم الحكم الوطني كل صلاحيات ومقومات الحكم من سلطات الانتداب السابقة، وانتهاء الحرب العالمية الثانية، اختير الزعيم فؤاد شهاب، من بين ثلاثة مرشحين يحملون أعلى رتبة في القوات الخاصة، ليكون أول قائد للجيش الوطني اللبناني. ورقي إلى رتبة لواء.



طالب في الكلية العسكرية



النقيب فؤاد شهاب وزوجته

مؤسّس الجيش اللبناني

ظلّ اللواء فؤاد شهاب قائداً للجيش اللبناني اثنتي عشرة سنة. من العام ١٩٤٥ حتى انتخابه رئيساً للجمهورية العام ١٩٥٨. إلا أنه لم يكن القائد فقط بل المؤسّس أيضاً. لم يكن عدد الفوج الأول الذي تسلمته حكومة الاستقلال الأولى من سلطات الانتداب العام ١٩٤٤، يتجاوز بضع مئات فيما عتاده ضئيل الحجم، ويضم عدداً من الضباط والجنود اللبنانيين الذين خدموا في جيوش الشرق الفرنسية. وكان مطلوباً منهم التحوّل إلى خدمة الجمهورية اللبنانية المستقلة، التي غيّرت علمها الوطني واعتمدت العربية لغة رسمية وحيدة، وانضمت إلى أسرة الدول العربية، بعد معركة استقلالية اصطدمت فيها الحكومة الوطنية بسلطات الانتداب الفرنسي وقوّاته المسلحة. وسرعان ما تجلّت صفات القائد الأول للجيش اللبناني ومزاياه العسكرية والوطنية والشخصية، إذ نجح مع رفاقه الضباط في تكوين النواة الأولى لهذا الجيش وبنائه، فرداً فرداً وفوجاً فوجاً وفيلقاً بعد فيلق، حتى أصبح بعد سنوات جيشاً وطنياً بحجم حاجات لبنان الدفاعية والأمنية، وقدرات الدولة اللبنانية وموازنتها المتواضعة، يومذاك.

لم تكن السنوات التي تلت نيل لبنان استقلاله، ولا الأوضاع السياسية والوطنية التي نشأت بعد انتزاع الاستقلال اللبناني من الانتداب الفرنسي، وانضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية، بعد جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عنه، ولاسيما بعد اندلاع حرب فلسطين التي شارك فيها لبنان، سنوات سهلة على الحكم اللبناني، وبالتالي على قيادة الجيش الطري العود بعد. فنشوة الاستقلال ودفء صيغة الميثاق الوطني، لم يقضيا على الطائفية السياسية ولا على المخاوف الوطنية عند فريق كبير من اللبنانيين، ولا على اختلال التوازن الاجتماعي والوظائفي ما بين الطوائف اللبنانية، ولا على النزاعات ما بين الزعماء والسياسيين والأحزاب. وكان على قائد الجيش وضباطه أن يبنوا جيشاً وطنياً خارج هذه النزاعات والأوضاع الوطنية والسياسية والطائفية والعقائدية، جيشاً يكون ولاؤه للوطن المستقل في ظل مفهوم جديد للوطنية، يجسّده الميثاق الوطني الجديد. وإذا كان فؤاد شهاب نجح في تأسيس الجيش الوطني اللبناني، على هذه الأسس الجديدة، فمرد ذلك إلى عوامل عدة، منها شخصية القائد الأول للجيش وقدرته العسكرية واحترام الضباط ومحبتهم له، ومنها أيضاً، المبادئ

الوطنية الصافية التي كان يؤمن بها، والأسس السليمة والحكيمة والثاقبة النظر، التي اعتمدها لتأسيس الجيش.

روى لي أحد الضباط القريبين جداً من فؤاد شهاب، هو العقيد انطون سعد، الذي خدم معه في القوات الخاصة أيام الانتداب، انه كلِّف يوماً بالتحقيق في حادث وقع بين جنديين فرنسي ولبناني، وان فؤاد شهاب رغم إصراره على أن يجري التحقيق بموضوعية وتجرد، طلب منه أن يعطي الجندي اللبناني كل فرص الدفاع عن نفسه، كي لا يستفيد الجندي الفرنسي من كونه فرنسياً في جيش فرنسي، لترجيح كفته. فالضابط في الجيش الفرنسي، فؤاد شهاب، مع انضباطيته العسكرية، لم يتخل عن مشاعره الوطنية اللبنانية، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي للجندي اللبناني الذي كان يحقق معه في نزاعه مع جندي فرنسي. وبطبيعة الحال لازمت هذه المشاعر الوطنية واللاطائفية مؤسِّس الجيش اللبناني، سواء في توزيع القيادات بأكثر ما يمكن من التوازن الطائفي بين الضباط، أو في مرشحي الضباط للمدرسة الحربية، أو في صفوف الضباط والمجندين. أما المعايير الأخرى في بناء الجيش وقياداته فقد اقتبس فؤاد شهاب بعضها من تقاليد الجيوش الأوروبية العريقة، والبعض الآخر من الواقع التاريخي والاجتماعي اللبناني. فكان يشجِّع الضباط على إدخال أبنائهم إلى المدرسة الحربية ليصبحوا ضباط المستقبل، على غرار التقاليد العسكرية في العالم، كما كان يرحب بدخول أبناء العائلات العريقة، من كل الطوائف، "باعتبار هذه العائلات، هي" العقد - القبة" التي ترتكز عليها جدران الوطن اللبناني، بانتظار تبلور المواطنة اللبنانية وتحول الطوائف إلى شعب لبناني" - كما قال لي، يوماً. أما الفئة الثالثة التي كان يشجعها لدخول المدرسة الحربية، فهي الشبان الأذكياء والمتفوقون، "من الأهالي"، الذين يستحقون الدخول إليها لنجاحهم في الامتحان، والذين يساعدهم ذكاؤهم على النجاح في تأدية واجباتهم العسكرية بجدارة. وغني عن القول أن هذا الجمع والتأليف ما بين التقاليد العسكرية والتاريخ والكفاءة، ساعد على تنشئة الجيش اللبناني على أسس واقعية متينة، ساعدته، فيما بعد على الصمود، عندما انقسم اللبنانيون سياسياً ووطنياً وطائفياً، العام ١٩٥٨.

كما إن خدمة الضابط فؤاد شهاب، قبل الاستقلال، في مناطق لبنانية عدّة، أتاحت له فرصة الإطلاع على أوضاع هذه المناطق البشرية والاجتماعية وإنشاء

شبكة صداقات وعلاقات ساعدته في عملية بناء الجيش. لا سيما مع أبناء ما يسمى بالمناطق المحرومة.

وثمة عامل آخر، كان له دوره في نجاح فؤاد شهاب في قيادته وبنائه للجيش اللبناني، هو شخصيته. اذ كان يتصرف، رغم حزمه كقائد، وحرصه على الانضباط والواجبات، كأب للضباط الصغار وكأخ لرفقائه من كبار الضباط. كان صارماً وعادلاً في تطبيق القوانين وتنفيذ الأوامر، لكنه كان إنسانياً ورحيماً في العقوبات، بعيداً عن حب الظهور والإفادة مما للقيادة العليا للجيش من امتيازات. كان مكتبه في وزارة الدفاع، على طريق بيروت - دمشق، صغيراً جداً والمنزل الذي يسكنه مساوياً لمنازل غيره من كبار الضباط. أما المنزل الصغير في "عاليه"، الذي كان يمضي فيه أشهر الصيف، فكان بسيطاً ومتواضعاً.

وتمشياً مع شعار كان يردّده: "الجيش هو الصامت الأكبر"، لم يكن فؤاد شهاب يهوى الإعلام الذي كان يسمى، آنذاك، بالدعاية. ولم تكن صورته تظهر في الصحف إلا بمناسبة أو مناسبتين في السنة: مرة في العيد الوطني، عندما كان يقف قرب المنصة الرسمية في أثناء العرض العسكري للجيش وثانية عند تقديم تهنئته مع الضباط لرئيس الجمهورية بهذا العيد، في حفلة تخرج الضباط وفي عيد الجيش في الأول من آب. وغنيّ عن القول ان نزاهته وتجرّده وعفته كانت فوق الشبهات، في فترة كانت الحياة السياسية والعامة مشوبة بالكثير من الصفقات والفضائح.

ولا بدّ من التوقّف، قليلاً، عند أحداث سياسية أو وطنية هامة وقعت في خلال هذه السنوات الثلاث عشرة التي تولى فيها فؤاد شهاب قيادة الجيش اللبناني، إذ إن مواقفه منها، وبالتالي موقف الجيش، تكشف عن نواح أساسية من شخصيته وتفكيره، وتساعد على تفهم الدور الذي قام به إبان أحداث العام ١٩٥٨، وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية. هذه الأحداث هي: حرب فلسطين، والانقلاب الأبيض على الرئيس الشيخ بشارة الخوري، العام ١٩٥٢، وعلاقاته المتوترة مع الرئيس كميل شمعون، خصوصاً إبان الأزمة الوطنية - السياسية التي تعرض لها لبنان في نهاية العام ١٩٥٦ والتي أدّى تفاقمها إلى اندلاع أحداث العام ١٩٥٨ الدامية، التي أسماها البعض عصياناً مدنياً وآخرون: ثورة، أو حرباً طائفية مغطاة بنزاع سياسي داخلي وإقليمي.



قائد الجيش في استعراض الجيش في عيد الاستقلال



الجنرال والرئيس الشيخ بشارة الخوري ورئيس المجلس النيابي آنذاك صبري حماده



قائد الجيش فؤاد شهاب ووزير الخارجية آنذاك حميد فرنجيه، ومعهما علي بزي

في حرب فلسطين

عندما أقرّت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧، ورفضت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية هذا التقسيم، وقرّرت التدخل العسكري للدفاع عن الشعب العربي الفلسطيني وأرضه وحقوقه، لم يكن بإمكان لبنان إلا أن يشارك في القتال، رغم ضعف جهوزيته لخوض الحرب إذ لم يكن قد انقضى على إنشاء جيشه سوى عامين. وهنا تجلت وطنية القائد فؤاد شهاب وحكمته، إذ أرسل القسم الأكبر من الجيش اللبناني، إلى الجليل فاحتل قسماً منه، وخاض معركة المالكية التي استشهد وجرح في خلالها ضباط وجنود لبنانيون استبسلوا في مواجهة القوات الإسرائيلية، واحتفظوا بمواقعهم إلى أن انتهى القتال بتوقيع الهدنة الأولى ثم الثانية. ولم تحل أوضاع الجيش اللبناني الناشئ دون قيامه بالمهمة التي طلبت القيادة السياسية منه القيام بها، لكن مشاركته الفعلية والباسلة في الحرب لم تكن مجرد تظاهرة استعراضية دون مشاركة فعلية، كتلك التي قامت بها بعض الدول العربية، ولا هجومات شبه انتحارية، كتلك التي أقدمت عليها بعض الدول الأخرى. هكذا كانت حرب فلسطين العام ١٩٤٨ ومشاركة الجيش اللبناني الناشئ فيها، أولى معمودية قتالية وطنية للدولة اللبنانية المستقلة والمتضامنة في المصير العربي المشترك، وعنواناً كبيراً أول في سجل التزام لبنان بالقضية الفلسطينية. وقد أنشأت قيادة الجيش للمناسبة ميدالية خاصة منحت للضباط والجنود الذين شاركوا في هذه المعركة، التي كان لها تأثيرها في بلورة دور الجيش الوطني والالتزام القومي اللبناني بالقضايا العربية وتعزيز وحدة صفوفه. فخلافاً لقيام جيوش عربية شاركت في حرب فلسطين، وأصيبت بالخسائر أو الهزائم العسكرية، بالانقلابات العسكرية المتتالية بعد الحرب، على الأنظمة السياسية التي حملتها مسؤولية الخسائر والهزائم، فإن الجيش اللبناني، قيادة وضباطاً، اعتبر مشاركته، على تواضعها، واجباً وطنياً ومهمة أدّاها بأمانة، وبقي بالتالي بمأمن من حركات الغضب والنقمة وردّات الفعل الانقلابية أو الانتقامية، ولا شك في أن الفضل في ذلك يعود إلى قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب.

إستقالة الرئيس بشارة الخوري

أما التجربة الوطنية والسياسية الأخرى، التي مرت بفؤاد شهاب، وهو قائد للجيش، فكانت العام ١٩٥٢، عندما نجح معارضو رئيس الجمهورية، الشيخ بشارة الخوري، في تصعيد معارضتهم حتى حدود الإضراب العام في البلاد، ومطالبتهم له بالاستقالة. وكان الشيخ بشارة الخوري، وهو من أبطال الاستقلال اللبناني، مع رياض الصلح، قد خسر، بوفاة هذا الأخير، سنده المسلم القوي، مما أضعفه أمام معارضيه، على اختلاف أسباب معارضتهم. لاسيما في الشارع الإسلامي. وكان ثمة نقمة شعبية على قبوله بتجديد رئاسته، وأخرى بسبب الفساد في الإدارة. لكن من أهم أسباب صعود موجة المعارضة له كان رفضه إدخال لبنان في الأحلاف العسكرية الغربية، التي كانت بريطانيا تتولى إقامتها مع بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط. ويروي الشيخ بشارة الخوري في مذكراته قصة هذا الرفض وأسبابه، وأهمها حرصه على الوحدة الوطنية، وكيف لعبت الدبلوماسية البريطانية دوراً ملموساً في تكتيل معارضي الرئيس الخوري، بعد رفضه إدخال لبنان في الأحلاف العسكرية الغربية. حاول الرئيس الخوري، عبر تغيير الحكومة والإقدام على إصلاحات إدارية، صدّ هجمات المعارضين ولكن بدون جدوى. ولدى إقدامهم على الدعوة إلى الإضراب العام، ومطالبتهم باستقالته، استدعى قائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب، إلى مقر الرئاسة في عاليه، ليسأله رأيه في تدخل الجيش ونزوله إلى الشارع لمنع حركة الإضراب من أن تتحول إلى أعمال شغب مخلة بالأمن. لم يكن جواب قائد الجيش الرفض، كما أشيع فيما بعد. إذ كان اللواء شهاب يحترم الرئيس الشيخ بشاره ويقدّر دوره الوطني الكبير، ويكنّ له الود. كما كان القائد العسكري يحترم الدستور والسلطة المدنية الشرعية. ويؤكد الذين اطلعوا على تفاصيل هذا الاجتماع التاريخي بين الرئيس والقائد، إن اللواء فؤاد شهاب أكّد للرئيس انه مستعد لإنزال الجيش إلى الشارع إذا صدر أمر حكومي بذلك. لكنه لفت إلى أن مصلحة البلاد تقضي بعدم اصطدام الجيش بالأهالي، وإيجاد حل سياسي للازمة. ويقول المطلعون ان الشيخ بشارة الخوري،

الذي ربما كان ينتظر هذا الموقف من قائد الجيش، لم ينفعل بل أعطاه مرسوم إقالة رئيس الحكومة الذي كان قد كلّفه بتأليفها، قبل أيام، ومرسوماً آخر بتعيينه رئيساً لحكومة ثلاثية، وذلك بعد إطلاعه على كتاب استقالته من رئاسة الجمهورية كما قام بإعطائه نسخة من الدستور اللبناني، الذي أصبح تطبيقه في عهدته.

توافد الزعماء السياسيون والنواب، من معارضين منتصرين وموالين منكوبين من جراء استقالة رئيس الجمهورية، إلى قيادة الجيش محاولين التماس كلمة السر التي تساعدهم على تقرير مصير رئاسة الجمهورية بعد استقالة الرئيس الخوري. وكانت أنظار أكثريتهم متّجهة نحو قائد الجيش، الذي أصبح رئيساً للحكومة المؤقتة. فبالإضافة إلى توافر كل شروط الرئاسة في شخصه، كانت قيادته للجيش (في تلك الحقبة التي كانت الانقلابات العسكرية في الجوار العربي رائجة)، عاملاً مغرياً أو مرجحاً إضافياً. كما أن الأكثرية النيابية التي كانت موالية للشيخ بشارة الخوري قبل استقالته كانت متخوفة من وصول كميل شمعون والمعارضين إلى الحكم. ولكن قائد الجيش رئيس الحكومة الانتقالية، فاجأ الجميع برفضه البحث في ترشيحه للرئاسة وبدعوة النواب إلى تطبيق الدستور (أو العمل "بما يقول الكتاب"، كما كان يردّد أمام الذين اجتمعوا به من النواب والسياسيين).

رفض فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية، مرة أولى، العام ١٩٥٢، وقد جاءته على طبق من فضة، كما يقال. وقد شهد بذلك أمامي غير شخصية سياسية ونائب، ممن شاركوا في انتخابات الرئاسة، يومذاك، أذكر منهم رئيس المجلس أحمد الأسعد وصبري حماده ونواباً آخرين. وذهب الناس في تبرير هذا الرفض، مذاهب شتى: بعضهم تحدث عن زهده في الرئاسات، والبعض الآخر، عن كرهه للسياسة وإيثاره للحياة العسكرية. وآخرون، عن حرصه على إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة وتجنيب لبنان الدخول في دوامة الانقلابات والحكم العسكري، التي كانت الدول العربية قد بدأت الدخول فيها، في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن. ولكن أياً كان السبب الحقيقي أو الأسباب مجتمعة، فإن فؤاد شهاب، العام ١٩٥٢، وبعد استقالة الرئيس الشيخ بشارة الخوري،

وتعيينه رئيساً للحكومة الانتقالية، أثبت ترفعه عن الانتهازية السياسية، واحترامه للدستور وللنظام الديموقراطي البرلماني، وللشرعية. بل أثبت حرصه على احترام إرادة الشعب وعدم استخدام القوة لقمع التظاهرات الشعبية. وبالتالي كان له فضل كبير في تجنيب البلاد اضطرابات وأحداثاً دامية، بمواقفه قبل استقالة رئيس الجمهورية وبعدها. وقد جرت الانتخابات الرئاسية بكل حرية وهدوء، وانتخب النائب المعارض كميل شمعون رئيساً للجمهورية، بإجماع النواب (بعد انسحاب حميد فرنجية له)، وبدون أن يظهر لقائد الجيش ورئيس الحكومة، فؤاد شهاب، أيّ تدخل أو إشارة، اللهم سوى توفير الأجواء الآمنة أمام النواب ليقوموا بانتخاب رئيس البلاد. وكانت أول خطوة قام بها قائد الجيش ورئيس الحكومة الانتقالية، بعد انتخاب كميل شمعون رئيساً هي تقديم استقالة حكومته، وفقاً للدستور والأعراف، وتقديم تهانيه له على رأس كبار ضباط الجيش، تأكيداً لولاء الجيش للسلطة التنفيذية الشرعية التي يرئسها رئيس الجمهورية.



الحكومة الثلاثية بعد استقالة الرئيس الشيخ بشارة الخوري (١٩٥٢) ويبدو: «اللواء» شهاب رئيس الحكومة، والوزيران ناظم عكاري وباسيل طراد



صورة تجمع قائد الجيش، فؤاد شهاب، مع رئيس الجمهورية كميل شمعون وكاظم الخليل في القصر الجمهوري

الخلاف مع الرئيس كميل شمعون

شهدت السنوات الست من ولاية الرئيس شمعون (١٩٥٢ - ١٩٥٨)، تقلبات عدة، وفصولاً مختلفة في علاقة قائد الجيش، فؤاد شهاب، ورئيس الجمهورية، كميل شمعون. وينسب البعض للواء القائد إن أسباب خلافاته مع الرئيس شمعون، تعود إلى نفور متبادل ما بين الرجلين، أو إلى ان فؤاد شهاب، وان نصح الرئيس بشارة الخوري بعدم إنزال الجيش إلى الشارع، في الأزمة التي سبقت استقالته، كان من المعجبين والمؤمنين بجدارة الرئيس الخوري ووطنيته ومقدرته على قيادة البلاد، وبالتالي، "لم يغفر" للذين حملوه على الاستقالة، وعلى رأسهم كميل شمعون، انقلابهم الأبيض. وقيل، أيضاً، أن حفيد الأمراء الشهابيين لم يكن يحمل في قلبه وداً لبريطانيا، التي لعبت دوراً حاسماً في إنهاء حكم الإمارة الشهابية، وبالتالي لم يكن لينسجم مع سياسة رئيس الجمهورية بسبب صداقته القديمة والمعروفة للإنكليز. ولكن حتى في حال ورود هذه الأسباب الشخصية أو العامة لقطع الود بينهما أو إضعافه، فإنه لم يبدر من قائد الجيش خلال السنتين الأوليين من رئاسة كميل شمعون، إلا كل احترام وتعاون، إلى أن وقع الخلاف الأول بينهما بشأن العفو عن عشائر الهرمل. وهذا خلاف جدير بأن

يروى، ولو باقتضاب، نظراً لما يلقيه من ضوء على شخصية الرجلين اللذين سوف تدور السياسة اللبنانية حول اختلافاتهما خمسة عشر عاماً.

في روايته عن اجتماع فؤاد شهاب بكميل شمعون، قبيل انتخاب هذا الأخير رئيساً، يقول الوزير الأسبق الراحل، بيار اده[١]، ان كميل شمعون، الذي قام بزيارة شهاب مستوضحاً موقفه من المعركة الرئاسية، ارتاح كثيراً عندما سمعه يقول له: "أنا رجل عسكري ولا أتدخل في السياسة". وبادره قائلاً:

اذا صرت رئيساً للجمهورية بدنا نتعاون سوا.

وأجاب فؤاد شهاب:

اذا صرت رئيساً للجمهورية لي طلب عندك.

شمعون :ما هو؟

شهاب: عفو عن الدنادشة .

شمعون : عفو وحبة مسك. اتفقنا .

ومرت سنتان ونيف ولم يصدر الرئيس شمعون عفوه الموعود. واعتكف الجنرال شهاب في منزله في عاليه، حيث كان يصطاف، ولم يعد إلى القيادة الا بعد أن نجحت مساعي حميد فرنجية وبيار إده في إقناع رئيس الجمهورية والحكومة بإصدار العفو[٢]. كانت تلك "المعركة" الأولى ما بين الرجلين، ولكن أسبابها أو أبعادها لم تكن قضية الدنادشة والعفو أو عدم العفو عن جنحهم ومخالفتهم للقوانين، بل موقفين أو نظرتين مختلفتين، لدى الرجلين، إلى أولويات المصلحة العامة. فقائد الجيش الذي كان من مهمّاته حفظ الأمن والمساعدة على تطبيق القانون في منطقة بعلبك ـ الهرمل، لا سيما في الجرود وبين العشائر، كان مقتنعاً بأن حرمان أبناء هذه المنطقة من كل الأسباب والوسائل والحقوق التي تفرضها مواطنتهم على الدولة، لا يجيز ملاحقتهم ومحاكمتهم وإصدار أحكام قاسية عليهم إنطلاقاً من مخالفات بسيطة. بل يجب على الدولة أن توفر لهم الحد الأدنى من أسباب العيش والحياة، قبل أن تحاسبهم وتدينهم وتطاردهم.

أما الرئيس شمعون فكان عذره في التأخر عن إصدار العفو هو انه لم يكن يملك

(١) ملفات جريدة "النهار": من يصنع الرئيس ـ الياس الديري ـ ١٩٧٠ ـ ص ٢٠.

(٢) كلف المؤلف، وكان محررا في جريدة "الجريدة "، العام ١٩٥٣، بالقيام بتحقيق صحفي في منطقة الهرمل، رافقه في التجول فيها ضابط من الجيش، ونشر التحقيق في جريدتي الجريدة والأوريان، الصادرة بالفرنسية، وكان له صدى في الأوساط السياسية لما أظهره من إهمال الدولة للمنطقة وأبنائها. وعلم كاتب التحقيق، فيما بعد، أن فكرة التحقيق كان موحى بها من قائد الجيش وغايتها التمهيد للعفو.

نصاً يخوله العفو عن الفارين. إلا ان الحقيقة، كما ستبينها أحداث ومواقف لاحقة،فهي ان الرئيس شمعون لم يكن يولي القضية الاجتماعية وإنماء المناطق المحرومة، الأولوية في اهتماماته. وربما لأن نظرته إلى الدولة والمصلحة العامة والإصلاح كانت مستمدة من نموذج غربي، أو من اعتبارات سياسية واجتهادات وطنية، خاصة، لا تتلاقى مع تفكير واجتهادات فؤاد شهاب الوطنية والاجتماعية والإنسانية.

وزيراً للدفاع

استمرت العلاقات هادئة وإيجابية بين الرئيس شمعون وقائد الجيش، وإن لم تكن حارة أو ودية، حتى العام ١٩٥٧. فاللواء قائد الجيش كان منصرفاً عن السياسة ومولياً كل اهتمامه لبناء الجيش اللبناني وتعزيزه، عديداً وعتاداً، وابعاده عن السياسة الحزبية منها والعقائدية وخصوصاً الطائفية. كما كان حريصاً من جهة أخرى، على تحقيق أكبر قسط من التوازن الطائفي في صفوف ضباطه وجنوده، رغم الصعوبات التي كانت تعترض ذلك. وقد ساعده في ذلك الضباط الكبار من رفاقه السابقين في المدرسة العسكرية أو في قوات الشرق. ولكن لم تخل علاقات القائد بضباطه من بعض المشاكل أو الحالات الصعبة (كحادثة أحد ضباط المكتب الثاني الذي ثبت اتصاله بإسرائيل فحوكم وأخرج من الجيش وكحادثة أحد ضباط الجيش الكبار الذي لف بعض صغار الضباط حوله في مشروع عصيان أو انقلاب، اكتشفته القيادة، وأخرجت الضابط الكبير ورفاقه من الجيش، بعد محاكمتهم). ولقد أخذ على القائد فؤاد شهاب إيثاره التعاون مع فريق من كبار الضباط دون غيرهم، كما أخذ عليه تسامحه، أحياناً، مع ضباط مرتكبين لمخالفات. لكن الذين يدافعون عن أسلوبه أو سياسته في بناء الجيش وقيادته، يردون على ذلك بقولهم ان الضباط الكبار أو الصغار الذين قربهم فؤاد شهاب منه أو أولاهم مراكز قيادية أو حساسة، كانوا، في معظمهم من الأكفاء والمتفوقين. أما بشأن تسامحه أو عفوه عن المخطئين، فينسبون ذلك إلى طبيعته الإنسانية وإيمانه الديني الموصي بالغفران. ويضيفون القول بأن تسامحه ومعاملته للضباط

كأخوة أو أبناء، لم يلغيا أو يؤثرا في صرامته وتشدده في الإنضباطية والمناقبية العسكرية، ولا في حرصه الشديد على التقاليد والأخلاق العسكرية.

في خريف ١٩٥٦، وقع العدوان الثلاثي، البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي، على مصر، نتيجة للأزمة الدولية التي نشأت بعد تأميم مصر قناة السويس. ما أثار في لبنان وكل الدول العربية موجات عارمة من السخط الشعبي على المعتدين والتأييد والتضامن مع مصر. وانعقد في بيروت مؤتمر قمة عربية ضمّ بعض رؤساء وملوك الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومن بين القرارات التي اتخذها المؤتمر، قطع العلاقات الدبلوماسية العربية مع فرنسا وبريطانيا. ولم يكن رئيس الجمهورية اللبنانية موافقاً على هذا القرار بل متحفظاً في تنفيذه، الأمر الذي أدّى إلى تقديم رئيس الحكومة اللبنانية، آنذاك عبد الله اليافي، ووزير الدولة، صائب سلام، استقالتهما من الحكومة. سارع الرئيس شمعون إلى تأليف حكومة برئاسة سامي الصلح، مسنداً وزارة الدفاع فيها إلى قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب. يقول المطلعون على أسرار تلك المرحلة، إن الرئيس شمعون وضع قائد الجيش أمام الأمر الواقع بإدخاله في حكومة كانت تنتظرها مشاكل وأحداث مرتقبة، إثر أزمة استقالة اليافي وسلام، التي اعتبرت رفضاً للزعماء والشارع الإسلامي، لموقف الرئيس شمعون من عدم قطع العلاقات ببريطانيا وفرنسا. ولم يكن بوسع قائد الجيش، وهو العسكري المحترم للشرعية، أن يرفض. إلا أن القائد - الوزير، أبلغ رئيس الجمهورية الذي برّر إدخاله في الحكومة بمقتضيات حماية الأمن وسلامة البلاد في هذه الفترة الحرجة، بأنه يقبل هذه "المهمة الجديدة"، مؤقتاً، وحتى تنجلي الأمور، لأنه يعتقد بأنه يستطيع خدمة بلاده والدولة في قيادة الجيش، بشكل افضل وانه من الأنسب إبقاء قيادة الجيش مفصولة عن وزارة الدفاع. وبالفعل، ما لبث فؤاد شهاب ان قدم استقالته من الحكومة، قبل مرور أربعة أشهر على تعيينه فيها.



الوزارة التي عينها الرئيس شمعون، بعد استقالة اليافي وسلام عام ١٩٥٦ وعين قائد الجيش فيها وزيراً للدفاع ويرى في الصورة: الرئيس سامي الصلح، والوزراء: نصري المعلوف، شارل مالك، الامير مجيد ارسلان، محمد صبرا

ثورة ١٩٥٨

رغم الأسباب الشخصية والمبدئية التي كانت تدفع قائد الجيش إلى عدم البقاء وزيراً، فإن تردّي الجو الوطني والسياسي في لبنان بسبب السياسة الخارجية التي اختارها رئيس الجمهورية، ومعارضة سوريا ومصر، بقيادة جمال عبد الناصر الذي كان قد تحول، بعد تأميم القنال وفشل العدوان الثلاثي في إسقاطه، بالإضافة إلى تصديه للمشاريع الدفاعية الغربية وتزعمه حركة التحرر من الاستعمار، إلى الزعيم الشعبي الأول في العالم العربي، وبالتالي، في الشارع الإسلامي اللبناني والحركات القومية والتقدمية. كل ذلك، كان سبباً آخر لانسحاب فؤاد شهاب من الحكومة الصلحية. ففي ذلك العام، انقسم اللبنانيون وطنياً وسياسياً وطائفياً، لسوء الحظ، ما بين مؤيدين لسياسة كميل شمعون ووزير خارجيته، شارل مالك، التي كانت تقول بالتحالف مع الغرب ضد الشيوعية، وبقبول مبدأ الأحلاف العسكرية الغربية في الشرق الأوسط، ومعارضين لهذه السياسة وبالتالي، موالين لجمال عبد الناصر وسياسته التحررية القومية العربية الوحدوية،

المتحالفة مع الدول الاشتراكية، في وجه إسرائيل وتحالفها مع الغرب. وكانت أكثرية الموالين لمواقف الرئيس شمعون وسياسته من المسيحيين، وأكثرية معارضيه من المسلمين. وفي ذلك العام تكتل الزعماء والسياسيون المعارضون للرئيس شمعون شخصياً، أو سياسياً أو مبدئياً، في "جبهة الاتحاد الوطني"، وفي مقدمة مطالبهم، تصحيح السياسة الخارجية المنحازة إلى الغرب ضد العرب، ومنع الرئيس شمعون من تجديد رئاسته. وكانت هذه الجبهة المعارضة والتي ضمّت زعماء سياسيين من كل الطوائف، تحظى بتأييد ودعم مصر وسوريا (اللتين كانتا توحدتا في دولة واحدة، هي: "الجمهورية العربية المتحدة")، وبتأييد أكثرية المسلمين في لبنان، بالإضافة إلى أنصار الزعماء المسيحيين المعارضين، وكل الأحزاب التقدمية والقومية واليسارية. وما زاد في تلبد الجو السياسي وتوتره، الانتخابات النيابية التي جرت في ذلك العام، والتي أدت إلى سقوط عدد من الزعماء المسلمين والسياسيين المعارضين فيها وإنجاح عدد من أصدقاء الرئيس شمعون والمؤيدين لسياسته. هذا الأمر الذي زاد من قناعة المعارضين للرئيس شمعون، في الداخل والخارج، بأنه يسعى جدياً إلى تجديد انتخابه رئيساً والبقاء في الحكم، وبالتالي، استمرار السياسة الخارجية المنحازة إلى الغرب. ولم يكن من مفرّ، بعد ارتفاع حدّة التوتر وتبادل التهم بين المعارضة والقصر الجمهوري والحكومة الموالية للرئيس شمعون، ورفض الرئيس إعلان عزوفه عن التجديد، من أن ينفجر الوضع السياسي والوطني، ويتحول إلى حركات تمرد وعصيان مسلح، يقوده زعماء المعارضة، ضد الرئيس شمعون وحكومته. وكان مقتل الصحافي المعارض، نسيب المتني، الشرارة التي أشعلت نيران المواجهة العنيفة، والعصيان المدني المسلح، الذي تحول إلى ثورة مسلحة ضد الدولة، كادت تقارب أو تتحول إلى حرب أهلية طائفية بين المسلمين والمسيحيين، لو لم يكن بين المعارضين للرئيس شمعون وحكومته، عدد من كبار الزعماء والشخصيات المسيحية وفي مقدمتها البطريرك الماروني.

استمرت "ثورة ١٩٥٨"، ستة أشهر، وشهدت اصطدامات مسلحة بين قوى الأمن، والأحزاب المؤيدة للرئيس شمعون وسياسته، من جهة، وأنصار السياسيين المعارضين، من جهة أخرى، أوقعت مئات القتلى وألوف

الجرحى، وشلت الحياة العامة، وأقيمت المتاريس في أحياء المدن، وقطعت الطرقات. ولم يتوقف خلالها التساؤل عن موقف الجيش اللبناني وقائده، اللواء فؤاد شهاب، منها. وهو سؤال لم تجب عليه أو تكشف كل أسبابه، مجريات الأحداث وتطوراتها، بل ظل مطروحاً على بساط التساؤلات سنوات عديدة، بعد انتهاء الثورة. بل هو السؤال الذي قد يكون في الإجابة عليه، ضوء كاشف عن شخصية فؤاد شهاب وتفكيره الوطني والسياسي، قبل وبعد أن يصبح رئيساً للجمهورية.

حياد الجيش ودوره الوطني

لم ينتظر فؤاد شهاب اندلاع الأحداث الدامية ليتخذ قرار إبعاد الجيش أو صيانة وحدة صفوفه بوجه الانقسام الوطني والسياسي الذي حصل في البلاد. ولم يتخذ هذا القرار منفرداً أو انطلاقاً من تفكير فردي أو مزاج خاص أو مصلحة شخصية. فبشهادة عدد من الضباط الذين عملوا تحت قيادته وعلى مقربة منه، قامت أجهزة الجيش بدراسات واستقصاءات على مستوى الضباط والجنود، تبين منها ان الانقسام الوطني - السياسي - الطائفي، الذي بدأ يظهر، منذ استقالة حكومة اليافي، بعد العدوان الثلاثي على مصر ورفض الرئيس شمعون قطع العلاقات مع بعض الدول المعتدية، قد امتد، وإن بشكل أخف أو أقل ظهوراً إلى ضباط الجيش وأفراده. وهذا أمر طبيعي. من هنا كانت توجيهات قائد الجيش وأركانه بالحرص على وحدة الجيش وإبعاده عن النزاع السياسي المشوب بالانقسام الطائفي، ومن هنا كان رفضه زج الجيش في المعركة السياسية التي تحولت إلى اصطدامات دامية وعصيان مدني ضد رئيس الجمهورية وحكومته. لقد تعددت الروايات حول العلاقات المتوترة والصاخبة، خلال ثورة ١٩٥٨، بين قائد الجيش ورئيس الجمهورية، ولكن بصرف النظر عن تفاصيل الخلافات والوساطات، يمكن تأكيد الحقائق التالية:

١ - رفض قائد الجيش، وبموافقة كل ضباط القيادة، أو معظمهم، "إنزال الجيش" إلى الشوارع والأحياء المعارضة العاصية، لإزالة المتاريس وضرب الثائرين أو القبض عليهم واعتقال الزعماء السياسيين المعارضين، وذلك

رغم طلب رئيس الجمهورية والحكومة ذلك. وكانت حجة القيادة رفض زج الجيش في النزاعات السياسية، وتعريضه لخطر الانقسام الطائفي.

٢ - بالمقابل، اتخاذ قيادة الجيش لكل التدابير الأمنية الوقائية، التي تحول دون نجاح أنصار زعماء المعارضة المسلحين، في الوصول إلى القصر الجمهوري وسراي الحكومة والمراكز الحكومية والمؤسسات العامة، كشركة الكهرباء والماء والمطار والمرفأ، أو قطع الطرق الرئيسية، أو عبور الأسلحة والمسلحين من المناطق العاصية، الإسلامية عموماً، إلى المناطق المسيحية غير العاصية. وقد التزم الجيش تطبيق هذه التدابير، بدقة وحزم.

٣ - بالرغم من اعتراض قلة ضئيلة من الضباط وعدد قليل من الجنود، الذين تغلبت أهواؤهم أو قناعاتهم السياسية على انضباطيتهم وواجب تنفيذ أوامر القيادة، فإن أكثرية ضباط الجيش وجنوده، تقيدت بهذا الموقف، حتى انتهاء الأحداث. مما يثبت صحة موقف القيادة ونجاحها في الإبقاء على وحدة الجيش وصدقيته ودوره الوطني المتجاوز للنزاعات السياسية والحزبية والطائفية. وغني عن القول ان قيادة الجيش ما كانت لتنجح في إبقائه موحداً وصامداً بعيداً عن الانقسام الوطني - الطائفي والاقتتال الأهلي لو لم يكن بناؤه، في السنوات العشر الأولى من نشوئه التي سبقت الأحداث، بناء وطنياً وعسكرياً ومناقبياً سليماً.

٤ .كثيرون هم الضباط والسياسيون بل والمواطنون اللبنانيون الذين طالبوا اللواء قائد الجيش، حسماً للقتال الذي شل البلاد وعطّل الوحدة الوطنية، وأسال الدماء، بالقيام بانقلاب عسكري. فقادة وضباط جيوش عدة دول عربية كانوا قد قاموا **بانقلابات عسكرية** وتسلموا الحكم، وفي ظروف ولأسباب أقل خطورة من **الثورة والعصيان المدني**، ومن نافل القول ان الشعب اللبناني، بأكثريته، كان سيرضى بذلك، ويرى فيه مخرجاً طبيعياً أو ضرورياً من المحنة. لكن فؤاد شهاب لم يرفض الفكرة فحسب، بل كان ينتفض ويوبخ الذين كانوا يلمحون بها أمامه. بل ويطردهم من مكتبه.

٥ - فكّر الرئيس كميل شمعون بإقالة قائد الجيش، بل قام باتصالات مع بعض الضباط الكبار مستمزجاً رأيهم في من يعين بديلاً منه. لكنه اصطدم بجدران من التحذير والرفض، فصرف النظر عن ذلك وأرسل إلى قائد الجيش من يعرض عليه انتخابه رئيساً للجمهورية، كمخرج من المحنة. لكن القائد

رفض اقتراح الرئيس. وينسب هذا الرفض إلى سببين: الأول هو انه كان لا يزال عند الموقف الذي اتخذه يوم كانت الرئاسة لقمة صائغة وسهلة أمامه، العام ١٩٥٢، أي رفض "الاشتغال بالسياسة"، والثاني وهو انه كان يرى في عرض الرئاسة عليه من قبل الرئيس شمعون، مناورة لإضعاف موقفه أو حرقه أمام ضباطه والرأي العام. ولعله لم يكن مخطئاً في حدسه، إذ ان المعارضة التي شنّت عليه، بعد ان انتخب رئيساً والتي استمرت حتى وفاته،كانت مركزة على اتهامه، من قبل شمعون والمعارضين الآخرين له، باتخاذ الموقف الحيادي الذي اتخذه أثناء أحداث ١٩٥٨، الدامية كتمهيد مباشر أو غير مباشر للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

٦ . ما لاشك فيه هو ان التزام الجيش وقائده هذا الموقف الصعب، لم يصن وحدة الجيش فحسب، بل صان الشرعية، إذ بقي رئيس الجمهورية والحكومة في الحكم حتى آخر يوم من مدّة الولاية الرئاسية، وفي القصر الجمهوري الذي كانت متاريس الثائرين ورشاشاتهم ومدافعهم على مسافة مائة متر منه. كما صينت كل المؤسسات والمصالح العامة، رغم الاقتتال والمعارك وخروج الدولة وقوى الأمن من أحياء ومناطق عديدة. وأهم من ذلك صيانة الوحدة الوطنية من أن يتحول العصيان في الأحياء والمناطق الإسلامية، إلى تقاتل مع أبناء المناطق المسيحية، فقوات الجيش ظلّت معسكرة على المحاور والطرقات الرئيسة وخطوط التماس ما بين المناطق الإسلامية والمسيحية، وساهرة على منع أي تسرب أو عدوان أو محاولة فتنة.

٧ . صحيح ان اللواء فؤاد شهاب، كان، رغم التزامه الصمت بهذا الصدد، غير مؤيّد للسياسة الخارجية المنحازة للغرب، التي سار عليها الرئيس شمعون. والتي كانت السبب المباشر للانقسام الوطني ثم لنشوب الثورة. ولكنه لم يكن الشخصية المسيحية أو المارونية الوحيدة التي كانت تعارض سياسة الرئيس شمعون الخارجية والداخلية. بل كان هنالك، في صف المعارضين لها وبشدة، البطريرك الماروني، وحميد فرنجية، وفيليب تقلا والنواب والسياسيون الدستوريون، إضافة الى كل أو أكثرية الساسة والزعماء المسلمين، ناهيك بكل الأحزاب القومية والتقدمية. ولكن القائد فؤاد شهاب قدم التزامه الشرعية والدستور على قناعته الوطنية والسياسية. فحافظ على الشرعية واحترم الدستور وصان مؤسسات الدولة، لأنه كان واثقاً، ومؤيداً

في موقفه هذا من ضباطه ومعظم السياسيين، ما عدا أنصار الرئيس شمعون وقسم من الرأي العام المسيحي، بأنه لا يجوز زج الجيش في النزاعات السياسية والحزبية، ودفعه للاصطدام بالشعب، ناهيك بأن ضرب المعارضين وقمع حركة العصيان، المؤيدة من أكثر من نصف اللبنانيين، ومن بعض الدول العربية، لم يكن سهلاً، أو مضمون النتائج، أو محمود العواقب، على غير صعيد. كما انه لم يكن حلاً للأزمة، بل ربما العكس، أي كان من شأنه أن يحول العصيان المسلح إلى حرب أهلية دامية، شبيهة بما حدث العام ١٩٧٥.

التدخل العسكري الأميركي وإنهاء المحنة

استمرت ثورة العام ١٩٥٨، أشهراً عدة، مراوحة ما بين عصيان مدني مسلح يقوده زعماء مسلمون ومسيحيون معارضون للرئيس شمعون وحكومة سامي الصلح، وتلتزم به أكثرية المسلمين في لبنان، وصمود لرئيس الجمهورية والحكومة يؤيدهما قسم كبير من قوى الأمن ومن الرأي العام المسيحي والنواب والسياسيين والأحزاب المسيحية. واتخذ الجيش اللبناني موقفاً محايداً في الصراع بين الفريقين، حامياً الشرعية ومؤسسات الدولة، من جهة ورافضاً ضرب المعارضين الثائرين ومن جهة أخرى، إلى أن وقع الانقلاب العسكري في العراق، في ١٤ تموز ١٩٥٨. فبعد هذا الانقلاب الذي أطاح بالملكية في العراق وزعزع مقومات الاستراتيجية الدفاعية الغربية في الشرق الأوسط، قام الأسطول الأميركي السادس، متذرعاً بطلب تدخل كان الرئيس كميل شمعون قد تقدم به، في وقت سابق (وبعد فشل شكاوى دولية سابقة ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخلها في النزاع اللبناني)، بإنزال جنود "المارينز" على الشاطئ اللبناني، قرب بيروت، فدخل النزاع الدموي في لبنان مرحلة جديدة، كانت، في الواقع، مرحلة الحل السياسي للأزمة.

ولا بد، قبل الحديث عن هذا الحل الذي سيحمل قائد الجيش الى رئاسة الجمهورية، من التوقف، قليلاً، عند بادرة صدرت عن اللواء قائد الجيش، عندما أبلغ بأن الأسطول الأميركي بدأ بإنزال قوات المارينز على الأرض

اللبنانية، فأصدر أوامره لمدفعية الجيش اللبناني بتصويب مدافعها على القوات الأميركية، باعتبارها قوات أجنبية تغزو الأراضي اللبنانية، في الوقت الذي أرسل ضباطاً من قبله يبلغون القيادة الأميركية بقرار تصدي الجيش اللبناني لإنزالهم. ذلك أن الرئيس شمعون لم يكن أبلغ قائد الجيش طلب استدعاء قوات الأسطول السادس، ولم يقع الاصطدام بين الجيش اللبناني والقوات الأميركية، التي تأخرت يوماً بكامله قبل الدخول الى العاصمة، لأن قائد الجيش كان أبلغ بقرار رئيس الجمهورية بطلب القوات الأميركية، تطبيقاً لاتفاق سبق عقده مع الحكومة الأميركية (مشروع ايزنهاور)، كما تلقى تأكيدات من السفير الأميركي بأن الأسطول الأميركي وقوات «المارينز»، لم تأتِ لضرب المعارضين والثائرين، بل للمساعدة في إيجاد حل للأزمة.

إنها بادرة وطنية وعسكرية طبيعية، قال فؤاد شهاب أمام ضباطه وأصدقائه، إذ لا يمكن أو يجوز لجيش وطني في بلد مستقل، أن يبقى مكتوف الذراعين أمام غزو مسلح أجنبي لأراضيه. هل هي بادرة رمزية، الغاية منها حفظ كرامة الجيش وسمعته الوطنية؟ أم «مناورة»، كما قال أخصام قائد الجيش، غايتها نفي اطلاع أو موافقة الجيش وقائده على طلب الأسطول الأميركي؟ لقد تعددت الأحكام والتقييمات لهذه البادرة. لكن، اعتراض فؤاد شهاب على نزول قوات عسكرية أجنبية على الأرض اللبنانية وإنذارها بالتوقف، (رغم فارق القوة الكبير)، لا يمكن نسبته إلا الى الشجاعة والشعور الوطني الرفيع والتحسّس بالمسؤولية والواجب.

لم تتدخل القوات الأميركية التي انتشرت في بيروت وعلى الساحل الجنوبي، في النزاع، بل التزمت موقفاً محايداً. قام بينها والجيش اللبناني تعاون وتنسيق للحفاظ على الهدنة الفعلية التي قامت بين المعارضة والرئيس، بانتظار حل سياسي للأزمة، قد يأتي بعد دخول هذا الوجود العسكري الأميركي، إلى لبنان. واستجابت الحكومة الأميركية لرغبة كل الأفرقاء وأمنية كل اللبنانيين، في مساعدتها على إيجاد مخرج من الأزمة، فأرسلت مبعوثاً لها هو روبرت مورفي، مكلفاً بالتفاوض مع كل الأطراف المعنية لإيجاد هذا الحل. وكان من حظ لبنان ان المبعوث الأميركي، صادف لدى رئيس الجمهورية العربية المتحدة، جمال عبد الناصر، وكان له ما له من

نفوذ وتأثير واسعين على المسلمين في لبنان، زعماء ومواطنين، رغبة في حسم النزاع، بشكل معقول تحت شعار "لا غالب ولامغلوب". فلقد كان من غير المعقول وبعد كل الذي حدث من عصيان وأحداث دامية، ان يبقى الرئيس شمعون في الحكم. لكن بقاءه حتى آخر يوم من ولايته، (وكان قد تبقى منها أقل من شهرين)، كان شرطاً من شروط آلية الحل، إضافة إلى العفو عن المشاركين في العصيان المدني وبعض المخالفات. لكن أهم من كل هذا كان العثور على رئيس للجمهورية يخلف الرئيس شمعون.

بطبيعة الحال، وكما حدث في العام ١٩٥٢، اتجهت الأنظار إلى قائد الجيش، فؤاد شهاب، لكن ردّة فعله الأولى وجوابه الصريح للمبعوث الأميركي، وللسياسيين اللبنانيين الذين فاتحوه في الأمر والحوار عليه، كانا الرفض. وبالإضافة إلى الحجج التي كان يبرر رفضه هذه الفكرة من قبل، كان يضيف حجة جديدة هي خشيته من أن يكون قبوله قرينة يتخذها الفريق المؤيد للرئيس شمعون، ومعظمه من المسيحيين، لاثبات اتهامهم له بأنه لم يضرب الثائرين كسباً لتأييد المسلمين، وتمهيداً للوصول إلى الرئاسة.

استغرقت محادثات المبعوث الأميركي مورفي ومساعيه شهراً تقريباً، لإيجاد الرئيس الذي تتوافر فيه افضل الصفات والمؤهلات لحل الأزمة ويكون انتخابه تمهيداً أو مفتاحاً لحلها. لذلك عرضت أسماء عدة لشخصيات مارونية، قبل أن يستقر رأي المبعوث الأميركي والرئيس جمال عبد الناصر مجدداً، على فؤاد شهاب. فزعماء المعارضة لم يكونوا كلهم مؤيدين لانتخاب قائد الجيش رئيساً، كما ان النواب الموالين للرئيس شمعون، كانوا يشاطرونه في خصومته له. ولكن الرئيس عبد الناصر، الذي كان من الصعب على الزعماء المسلمين في لبنان، معارضته أو عدم الأخذ برأيه، حسم تردد المعارضين وحيرة المبعوث الأميركي. وكانت المحاولة الحاسمة التي قام بها هذا الأخير لاقناع فؤاد شهاب بقبول انتخابه رئيساً، حين قال له بان عليه أن يقبل لأن حكومته والمراجع العربية المؤثرة في لبنان، ومعظم الزعماء في لبنان، وأكثرية الشعب تطالبه بذلك، وانه في حال رفضه، فان الأسطول الأميركي وقواته سوف تنسحب من لبنان وتترك اللبنانيين يواصلون تقاتلهم. أمام هذا "الإنذار" أو "التهديد"، وما قد يترتب عليه من

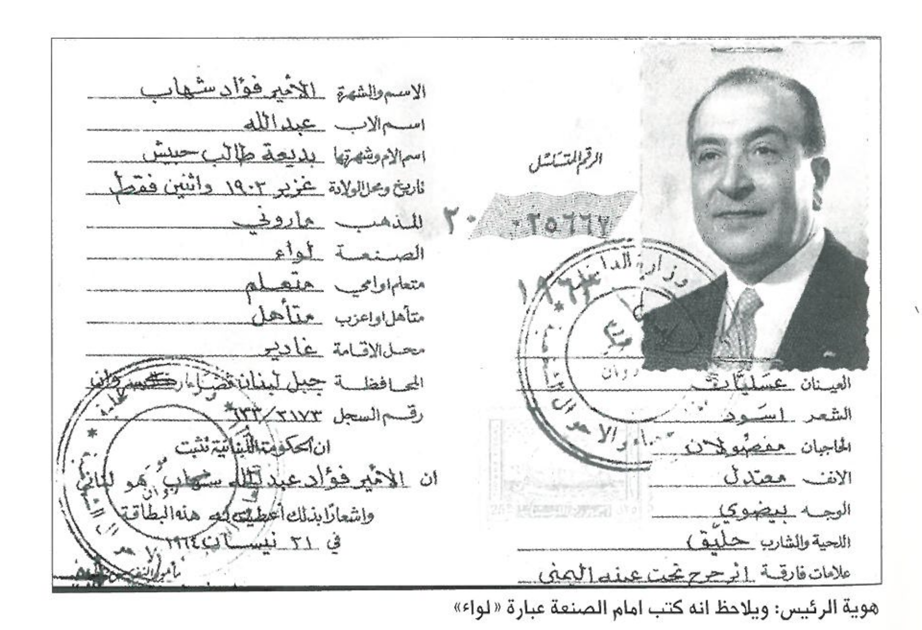
استئناف القتال والتقاتل بين اللبنانيين، قبل فؤاد شهاب مبدأ انتخابه رئيساً. وتولى المبعوث مورفي، بالتعاون مع القاهرة، إزالة العقبات الشكلية أو الشخصية التي كانت تقف في طريق هذا الانتخاب، وأهمها تسليم الرئيس شمعون بإقناع النواب الموالين له في المجلس، بانتخاب قائد الجيش، الذي كانوا يعتبرونه خصماً، رئيساً للبلاد. وفي ٤ آب ١٩٥٨، انتخب المجلس النيابي اللبناني في الدورة الثانية وبأكثرية ٤٨ صوتاً، (مقابل ٧ أصوات لريمون اده)، فؤاد شهاب، رئيساً للجمهورية. وقد استقبل انتخابه بفرحة عارمة في صفوف الجيش وضباطه، وبإطلاق الأعيرة النارية ابتهاجاً في الأحياء والقرى التي كانت في يد المعارضين الثائرين. وبقرع أجراس الحزن في بعض الأحياء والقرى المسيحية، التي اعتبرت انتخابه وخروج الرئيس شمعون من الرئاسة، هزيمة سياسية للمسيحيين في لبنان. وغني عن القول ان الرئيس شهاب، وهو الأمير الشهابي العريق في مارونيته والمسيحي العميق الإيمان بعقيدته المسيحية، تألم كثيراً لسماعه أجراس الحزن هذه.



الرئيسان شهاب وشمعون بعد انتخاب شهاب رئيساً عام ١٩٥٨



الرئيس شهاب ملقياً خطابه بعد قسم اليمين الدستوري اثر انتخابه. وبدا الرئيس عادل عسيران والنائب هاشم الحسيني الى جانبه

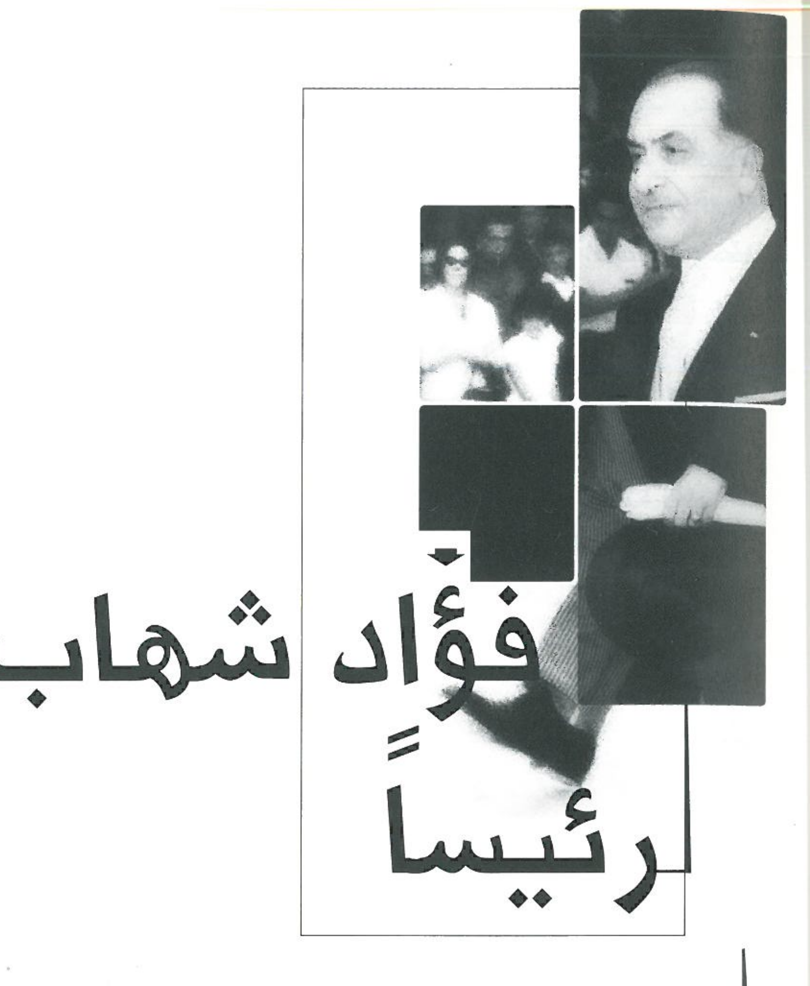


الرقم المتسلسل ٢٥٦٦٢ ٣٠

الاسم والشهرة الامير فؤاد شهاب
اسم الاب عبد الله
اسم الام وشهرتها بديعة طالب حبيش
تاريخ ومحل الولادة غزير ١٩٠٢ واثنين فقط
المذهب ماروني
الصنعة لواء
متعلم او امي متعلم
متأهل او اعزب متأهل
محل الاقامة غادير
المحافظة جبل لبنان قضاء كسروان
رقم السجل ٢١٧٣/٦٣٣
ان الحكومة اللبنانية تثبت
ان الامير فؤاد عبد الله شهاب هو لبناني
واشعاراً بذلك أعطيته هذه البطاقة
في ٢١ نيسان ١٩٦٤

العينان عسليتان
الشعر اسود
الحاجبان مفصولان
الانف معتدل
الوجه بيضوي
اللحية والشارب حليق
علامات فارقة اثر جرح تحت عينه اليمنى

هوية الرئيس: ويلاحظ انه كتب امام الصنعة عبارة «لواء»



فؤاد شهاب: رئيساً

الثورة المضادة والحكومة الرباعية

بعد انتخابه بأيام، وجه الرئيس الجديد للجمهورية اللواء فؤاد شهاب، أول بيان رئاسي إلى اللبنانيين دعاهم فيه إلى الهدوء، موضحاً انه قبل بالمسؤولية تلبية لرغبة المواطنين، مؤكداً قدرة اللبنانيين للتغلب على الأزمة والعودة إلى الوحدة الوطنية التي "بقوتها حقق لبنان استقلاله سنة ١٩٤٣، والتي منها انبثق ميثاقه الوطني". ذلك الميثاق الذي يبقى، بما رسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية وخارجية حرة، الدستور الضامن لمجد لبنان وهناء شعبه". ولم ينس الإشارة إلى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية، وإلى "بناء الدولة ورعاية فضائل النزاهة والعدل والتجرد وقواعد العلم والنظام

والمساواة".

في ٢٢ أيلول، وهو اليوم الذي انتهت فيه ولاية الرئيس شمعون، تسلم الرئيس شهاب دستورياً ورسمياً، مهام الرئاسة، وأقسم اليمين أمام مجلس النواب، كما ينص الدستور، على المحافظة على الدستور. ومما قاله في كلمته: "في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني وأعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب، ميثاقنا الوطني، فهو الذي جمعنا ويجمعنا على الإيمان بلبنان، وطناً عزيزاً سيداً حراً، متعاوناً بإخلاص وصدق مع شقيقاته لدول العربية، إلى أقصى حدود التعاون، لما فيه خيره وخيرها جميعاً".

كانت هذه العبارات القليلة تحمل عناوين السياسة والبرنامج والنهج التي سوف تطبع ولاية فؤاد شهاب الرئاسية.

لم ينتقل الرئيس الجديد للجمهورية إلى القصر الجمهوري، في محلة القنطاري، بعد أن جرت مراسم التسليم والتسلم بينه والرئيس كميل شمعون، الذي غادر القصر الجمهوري، في ذلك اليوم، بل اختار البقاء في المنزل الصغير الذي كان بناه في جونيه، واختار بيتاً لبناني الطراز في صربا، قرب جونيه، ليكون مقراً لرئاسة الجمهورية. ولم يفعل ذلك، كما قيل، ليخرج مقر الرئاسة من مدينة بيروت والمنطقة الغربية، ولا لأن القصر الجمهوري الذي كان قيد التشييد في بعبدا، لم يكن جاهزاً بعده بل لأنه بطبيعته كان يؤثر البساطة لا الفخفخة، ولا تستهويه حياة القصور.

بعد أيام على تسلمه عهد الرئيس شهاب إلى رشيد كرامي تأليف أول حكومة في عهده. فجاءت ثمانية تضم مع رئيسها الوزراء: فيليب تقلا، شارل حلو، محمد صفي الدين، يوسف السودا، رفيق نجا، فريد طراد، فؤاد نجار. وكان الشعار المرفوع فوقها هو شعار "لا غالب ولا مغلوب". وفي الواقع لم يكن من بين أعضائها سوى اثنين أو ثلاثة ممن كانوا من المعارضين المعلنين للرئيس شمعون، لكن الأوساط المسيحية، ولا سيما حزب الكتائب، والقوى السياسية التي كانت مؤيدة للرئيس شمعون خلال المحنة، اعتبرت تأليف الحكومة على هذا

الشكل تكريساً لانتصار المعارضين والثائرين. وجاء تصريح لرئيس الحكومة تحدث فيه عن "قطف ثمار الثورة"، ليزيد من غضب المعترضين، ولتنشب "ثورة مضادة"، في الأحياء والمناطق المسيحية، يتزعمها حزب الكتائب، ولتعود المتاريس ولتظهر الأسلحة من جديد في الشوارع.

ولم يكن أحد ينتظر هذه الثورة المضادة، ولكن الرئيس شهاب، تمكن من تهدئتها بعد أسبوعين من اندلاعها، إذ عهد إلى الرئيس رشيد كرامي، تأليف حكومة رباعية تضم معه، الحاج حسين العويني وريمون اده وبيار الجميل رئيس الكتائب. ونجح تأليف هذه الحكومة في إخماد الثورة المضادة، نظراً لتعادل التمثيل المسيحي والإسلامي فيها، واستطاعت إزالة المتاريس وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلد.

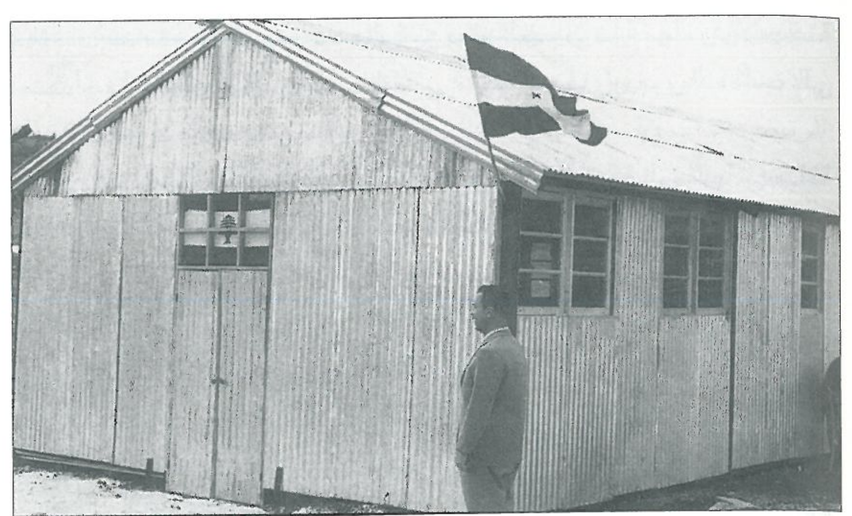
استمرت الحكومة الرباعية في الحكم سنة، استقرت فيها أحوال البلد تدريجياً بشكل طبيعي فتوارت أو أزيلت كل معالم ومظاهر الثورة والثورة المضادة، وأعيدت العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، التي كانت قد قطعت، إبان المحنة، بسبب اتهام الرئيس شمعون والحكومة اللبنانية، هذه الأخيرة بمساعدة المعارضين الثائرين. كما ألغيت البيانات التي كانت الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس شمعون، ارتبطت بموجبها بالسياسة الغربية. أي تم، كما قيل، تصحيح السياسة الخارجية اللبنانية التي كانت قد انحازت إلى الغرب ضد الدول العربية التي كانت الجمهورية العربية المتحدة، أو بالأحرى، جمال عبد الناصر، يقود معركتها ضد الاستعمار الغربي ومشاريعه الدفاعية، وضد إسرائيل. وكان منطلق هذا التصحيح والتزام الحكومات اللبنانية، طيلة عهد الرئيس شهاب، بسياسة التعاون الصادق مع الجمهورية العربية وجمال عبد الناصر، اجتماع عقد بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر، في خيمة من الصفيح على الحدود اللبنانية - السورية، بعد فترة وجيزة من انتخاب فؤاد شهاب رئيساً.

كان جمال عبد الناصر، العام ١٩٥٨، في عز أوجه. لا رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التي تضم مصر وسوريا فحسب، بل الزعيم الشعبي العربي، كي لا نقول البطل القومي العربي الذي تهتف باسمه

ملايين العرب والمسلمين، ومن بينهم مسلمو لبنان. وكان معروفاً ومسلماً به انه لعب دوراً أساسياً بالتعاون مع المبعوث الأميركي روبرت مورفي، في إقناع الأطراف اللبنانية بانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، تمهيداً لإنهاء المحنة. ولكن الرئيس شهاب، هو الذي اقترح على الرئيس عبد الناصر، عقد الاجتماع بينهما على الحدود، لا في القاهرة ولا في بيروت، نظراً لما قد ينتج عن مجيء عبد الناصر إلى العاصمة اللبنانية، بعد إنهاء الثورة من مضاعفات، أو ما يمكن أن يفسر به ذهاب الرئيس اللبناني إلى القاهرة، في الأوساط المسيحية. وقد تفهم الرئيس عبد الناصر وجهة نظر الرئيس اللبناني، وجاء إلى خيمة الصفيح التي أقيمت خصيصاً لهذا الاجتماع، الذي كان الأول والأخير ما بين الرئيسين اللبناني والعربي، لكنه كان كافياً، رغم قصره واختصار المبادلات فيه، لكي يقيم بين الرجلين اللذين سوف يكون لهما الأثر الأكبر في حياة لبنان السياسية، طيلة الستينات، علاقات احترام وود وتعاون صادقة، وهي علاقات وفّرت للبنان عشر سنوات من الاستقرار السياسي الداخلي.



اللقاء مع جمال عبد الناصر على الحدود اللبنانية السورية ويبدو الحاج حسين العويني معهما



خيمة الصفيح التي بنيت على الحدود اللبنانية . السورية واجتمع فيها الرئيسان فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر

الرئاسة الشهابية

مرّ عهد الرئيس شهاب، من العام ١٩٥٨ إلى العام ١٩٦٤، بمراحل ثلاث: المرحلة الأولى كانت إنهاء الثورة وتصفية مظاهرها وذيولها، والثانية، مرحلة الإصلاحات الإدارية والسياسية التي تلتها وانتهت بالانتخابات النيابية، العام ١٩٦٠. أما المرحلة الثالثة، فكانت مرحلة الإصلاح الاجتماعي التي تلت استقالته وعودته عن هذه الاستقالة.

لم يكن تأليف الحكومة الرباعية من ضمن نظرة الرئيس الجديد للجمهورية أو البرنامج الذي كان يتطلع إلى تنفيذه، لتصفية آثار ورواسب الثورة، أو معالجة أسبابها، لكنه كان الحل العملي أو الواقعي لوقف ما سمي بالثورة المضادة. وكان دخول ريمون اده فيها مفاجأة للناس، بعد أن ترشح ضد الرئيس شهاب في جلسة انتخابه رئيساً، وحال دون انتخابه بالدورة الأولى. ولكن التعاون بين الرجلين، في بداية الأمر، كان إيجابياً ساعد على معالجة وحل مشاكل عديدة، ولم يكن هنالك من أسباب شخصية أو مزاجية تحول دون استمرار هذا التعاون، بين رجلين تقرب بينهما أفكار وصفات مشتركة، لو لم تنشب

خلافات حادة بين الوزير اده والوزير بيار الجميل من جهة، ولولا حادثة اصطدام بين أحد ضباط المكتب الثاني وأحد أصدقاء ريمون اده، أدت إلى استقالته من الحكومة في تشرين ١٩٥٩.

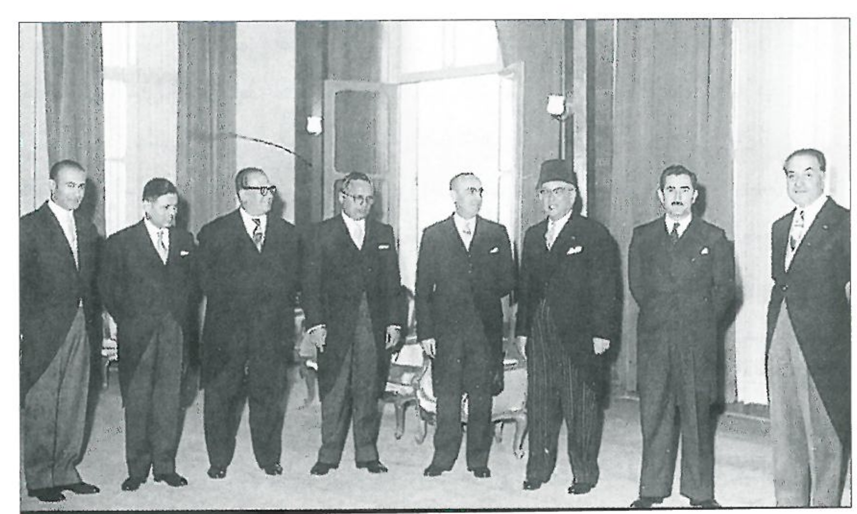
وكانت استقالة ريمون اده مناسبة لتوسيع الحكومة الرباعية باضافة خمس وزراء اليها يمثلون الطوائف اللبنانية الكبرى. وكان بين الوزراء وجوه سياسية تقليدية، كموريس زوين وفيليب تقلا، ووجوه جديدة كفؤاد بطرس وفؤاد نجار وعلي بزي.

استمرت هذه الحكومة عاماً ونصف العام في الحكم. من تشرين ١٩٥٩ إلى أيار ١٩٦٠. وقد أصدرت، بتوجيه مباشر من الرئيس شهاب، عدداً كبيراً من المراسيم الاشتراعية التصحيحية والإصلاحية والتنظيمية، التي كلّف الرئيس عدداً من الخبراء وأصحاب الخبرة في إعدادها. وكان من بين أهم القوانين التي صدرت بمراسيم اشتراعية، قانون الانتخابات النيابية، وتنظيم الإدارات العامة، وإجراء التشكيلات الادارية في الدولة وهي تشكيلات تميزت بظاهرتين: محاولة إخراج الوظائف العامة من ارتهان أصحابها للزعماء السياسيين والطائفيين، ومحاولة ادخال العناصر الشابة والكفوءة إلى الإدارات الحكومية. ولكن، بالرغم من السلطة المعنوية والدستورية التي كان يتمتع بها الرئيس شهاب آنذاك ،فانه لم ينجح كلياً في تحرير الإدارات العامة من "المحسوبين على الزعماء أو المراجع الطائفية". ويروى انه غادر اجتماع مجلس الوزراء، في إحدى جلساته، بعد أن اصطدم باصرار بعض الوزراء على التمسك بمدراء عامين كان يرى من الضرورة أو المصلحة تغييرهم، إلا انه استطاع ادخال عدد كبير من أصحاب الكفاءة إلى الإدارات العامة، استناداً إلى شهاداتهم وكفاءاتهم، كما كسر احتكار بعض الطوائف لبعض المراكز الهامة في الدولة. وهو احتكار أو "تطويب"، كانت الطوائف الإسلامية تشكو منه، قبل أحداث ١٩٥٨. (بعض المديريات العامة في الدولة كالتربية الوطنية والخارجية والمالية كانت محصورة بالطوائف المسيحية). أما بالنسبة لتعديل قانون الانتخابات النيابية، فقد انتهى الرئيس شهاب، بعد مداولات واستشارات واسعة، إلى اعتماد تقسيم للدوائر، على أساس القضاء أو الدائرة الانتخابية الوسطى. ذلك ان اعتماد الدائرة الفردية أو الصغيرة وفي عهد الرئيس شمعون، أدى إلى نتائج سلبية، منها

سقوط زعماء تقليديين كبار، ونشوب نزاعات عائلية حادة ودامية، بالإضافة إلى بروز دور المال في تقرير نتائج الانتخابات. وكان بود الرئيس شهاب وضع قانون انتخابي جديد ينفض أو يحدث أو يطور التمثيل الشعبي، ويحرره من تأثير المال والطائفية والزعامات الإقطاعية. ولكنه، من جهة أخرى، لم يكن لينسى الواقع السياسي والطائفي، الذي سبق أو أعقب ثورة ١٩٥٨، أي حين كانت أصوات الأقليات الطائفية في الدوائر الصغرى، ترجح فوز المرشح الذي لا ترغب طائفته في تمثيله لها، أو تعارض ميوله أو خطابه السياسي. لذلك قسم بيروت، مثلاً، إلى ثلاث دوائر انتخابية: دائرة شرقية ينتخب أبناؤها النواب المسيحيين والأرمن، ودائرة غربية، أكثرية نوابها من المسلمين والروم. ودائرة ثالثة مختلطة، لها ثلاثة نواب: سني وشيعي وأقليات. كما فصل المدن عن المحافظات، بالرغم من ان الاتجاه إلى العودة لنظام الدائرة - المحافظة، كان مطلب الأحزاب وبعض الزعماء الذين اكتووا بنظام الدائرة الفردية.

بعد مرور عشرين شهراً على انتخابه رئيساً وانتهاء الثورة، وكانت البلاد خلالها قد استعادت وحدتها الوطنية واستقرارها وأمنها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية، وصححت الحكومتان اللتان تألفتا في عهد الرئيس الجديد للجمهورية ما كان مطلوباً تصحيحه خارجياً وداخلياً، أو أصلحت ما كان من الضروري إصلاحه، رأى الرئيس شهاب ان الوقت بات مناسباً لإجراء انتخابات نيابية، تصحح التمثيل النيابي للطوائف والقوى السياسية في البلاد. والتي لم يكن - أو يعد - المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٥٧، في عهد الرئيس شمعون، يمثلها، التمثيل الصحيح أو الصادق. فعمد إلى تأليف حكومة انتقالية، مهمتها الإشراف على الانتخابات النيابية، برئاسة أحمد الداعوق، وهو رئيس سابق للحكومة (١٩٤١) ووجه سياسي ودبلوماسي بيروتي عريق ومحترم، وهذه الحكومة ضمت شخصيات حيادية موثوقة. وجرت الانتخابات النيابية في جو من النزاهة والحياد الحكومي. لم يعترض عليه أحد. وكان من الطبيعي والمنتظر، ان تغيب وجوه عديدة من نواب المجلس السابق، وان تعود إليه وجوه سياسية تقليدية حرمت من دخوله في عهد الرئيس شمعون، وبسبب معارضتها له ولسياسته. ومن بين هؤلاء صائب سلام وكمال جنبلاط وسليمان فرنجية وصبري

حماده. كما دخلت إليه وجوه جديدة، كفؤاد بطرس وكاظم الصلح وعلي بزي وموريس الجميل وجميل لحود والشيخ بيار الجميل وعدد من الكتائبيين وكان من نتائج حياد الحكم وحرية الانتخابات ونزاهتها، فوز عدد من معارضي الرئيس والحكم، كالرئيس كميل شمعون، وريمون اده، وعادل عسيران وادوار حنين، وغيرهم ممن لم يكونوا محسوبين على العهد الجديد.



الحكومة الثانية: في عهده: الى يسار الرئيس شهاب الرئيس رشيد كرامي، الرئيس الحاج حسين العويني، فيليب تقلا، علي بزي، موريس زوين، فؤاد نجار وفؤاد بطرس

استقالة ٢٠ تموز ١٩٦٠

فيما كانت البلاد تتنفس الصعداء أمام نتائج الانتخابات النيابية التي صححت التمثيل الشعبي وانبثق عنها مجلس نيابي مرشح للتعاون مع الرئيس الجديد، فوجىء اللبنانيون بنبأ من الإذاعة اللبنانية يعلن استقالة رئيس الجمهورية فؤاد شهاب، وتأليف حكومة انتقالية، ودعوة المجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد. وكما أصيب اللبنانيون بالذهول أصيب النواب والسياسيون بصدمة، إذ فوجئوا بهذه الاستقالة غير المنتظرة أو المبررة سياسياً أو التي تخطر ببال أحد. لكن، بعد أن ودع الرئيس شهاب أعضاء حكومته إثر إبلاغهم الاستقالة المقدمة إلى مجلس

النواب وتسليمهم مراسيم قبول استقالة الحكومة الداعوقية وتعيين الحكومة العسكرية الانتقالية، غادر المقر الجمهوري في صربا ليعتكف في منزله الصغير في جونيه. وجاءت ردة فعل الشعب والزعماء والنواب، العفوية والفورية والملحاحة، في رفض الاستقالة والتمسك ببقائه رئيساً، قوية وشاملة كل لبنان وكل اللبنانيين. إذ احتشدت الجماهير في الشوارع والساحات المحيطة ببيت الرئيس شهاب في جونيه.

وتقاطر الزعماء والنواب يطالبونه بإلحاح وبدون هوادة وطوال النهار وحتى ساعة متأخرة من الليل بالعودة عن استقالته. كما اتصل البطريرك الماروني المعوشي به طالباً منه باسمه وباسم المطارنة الموارنة العودة عن استقالته. رفض الرئيس شهاب في البداية استقبال النواب وعلى رأسهم رئيس المجلس النيابي، الذين جاؤوا يحملون عريضة برفض الاستقالة. لأنه كان مصراً على موقفه، لكنه عاد ونزل عند رغبة هؤلاء بالتحدث إليه.

تناقلت الصحف صور وأحاديث الزعماء والنواب في تلك الساعات العصيبة التي سبقت قبول الرئيس شهاب العودة عن استقالته، وكان صائب سلام ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وريمون اده وصبري حماده وكامل الأسعد وبيار الجميل والنواب ومعظم الشخصيات السياسية والزعماء يتعاونون في الضغط عليه لإقناعه بالرجوع عن استقالته، في الوقت الذي كانت الحشود الشعبية خارج المنزل تناشده بأصوات عالية، البقاء على رأس الدولة. ويشهد الذين حضروا تلك الساعات الحرجة أن ثمة كلمتين ساعدتا في النهاية على إقناعه بتغيير رأيه وهي طلب عقيلته منه الاستجابة لمطلب النواب والشعب. وطلب كبار الضباط من رفاقه الرجوع عن الاستقالة. وبعدما اختلى بعقيلته خرج معلناً نزوله عند رغبة النواب والشعب، فحمله النواب على أكتافهم (مما لم يحدث يوماً في تاريخ لبنان الحديث)، وصفقوا له طويلاً ودوت في أنحاء لبنان أصوات طلقات النار ابتهاجاً، وقرعت أجراس الكنائس ابتهاجاً بنبأ عودته عن الاستقالة.

كتب الكثير عن استقالة ٢٠ تموز ١٩٦٠، فاعتبرها البعض أمثولة وطنية وسياسية أعطاها "العسكري" فؤاد شهاب للسياسيين والزعماء، في الزهد

بالرئاسات، أو في اعتبار الرئاسة وظيفة عامة أو مهمة تنجز عندما تتحقق الغاية من التكليف بها. ويؤكد ذلك ما جاء في كتاب استقالته (المنشور في مكان آخر من هذا الكتاب) واعتبرها البعض الآخر، بالإضافة إلى ذلك، رداً غير مباشر على معارضيه، لا سيما في الأوساط المسيحية، الذين اتهموه بالسعي للوصول إلى الرئاسة من جراء التزامه بالموقف الذي إلتزمه، إبان ثورة ١٩٥٨، أي رفضه إشراك الجيش في ضرب المعارضين والمسلمين الثائرين. وبررها آخرون بأنها تترجم حقيقة شخصية الرئيس شهاب الزاهدة وطبيعته العسكرية التي لا تستهويها السياسة ومشاكلها وألاعيبها، وانه كان له، بالتفاهم مع رفيقة حياته، مخطط غير الذي اختارته له الظروف التاريخية، بعد أن يتقاعد من الخدمة العامة. حتى أشد معارضيه، يومذاك،وفي مقدمتهم الرئيس شمعون، أبدوا دهشتهم أمام خبر الاستقالة وامتنعوا عن التشكيك في مقاصدها.

ولكن أياً كانت الأسباب المباشرة أو العميقة، الشخصية أو المبدئية، فقد كانت استقالة الرئيس شهاب من الرئاسة، وعودته عنها تحت إلحاح كل زعماء البلاد والشعب ونوابه، علامة مميزة في تاريخ السياسة اللبنانية، وأمثولة في الزهد في المناصب، وفي مناقبية القيام بالواجب العام.



حشود على مدخل القصر الجمهوري للمطالبة بالعودة عن الاستقالة



الرئيس شهاب محمولاً على اكتاف النواب بعد قبوله بالعودة عن استقالته عام ١٩٦٠

مرحلة الانماء الاجتماعي

بعد عودة الرئيس شهاب عن استقالته، وقيام المجلس النيابي الجديد الذي تمثلت فيه القوى والتيارات السياسية الجديدة، كان من الطبيعي تكليف أحد الزعماء المسلمين السنيين، الفائزين على رأس كتلة نيابية، بتشكيل الحكومة الجديدة. وكان الخيار محصوراً في المنطق السياسي السائد يومذاك، بأحد اثنين: صائب سلام ورشيد كرامي. ولما كان رشيد كرامي أمضى سنة ونيفاً في الحكم، فقد كلف الرئيس شهاب الزعيم البيروتي، صائب سلام بتأليف الحكومة. وذلك رغم ميول الارتياح إلى التعاون مع الرئيس كرامي في الفترة التي رئس فيها الحكومة، بعد انتهاء الثورة. وتألفت الحكومة من شخصيات سياسية تقليدية في معظمها تمثّل الطوائف اللبنانية والمناطق ومن الدستوريين والكتائب ومن بين نواب جبل لبنان. وكانت وزارة موسعة رفعت عدد الوزراء، لأول مرة في لبنان،

إلى ستة عشر وزيراً. واستمرت حكومة صائب سلام هذه في الحكم عشرة أشهر، واستقالت في أيار ١٩٦١ وكلّف الرئيس سلام بتأليف الحكومة الجديدة. لكن الرئيس سلام لم ينجح في تأليف حكومة موسعة، كما كان يرغب، إذ شعر بتيارات معارضة له من قبل بعض الأحزاب، فاستعجل في تأليفها من ثمانية وزراء . ونالت ثقة المجلس بـ٤٦ صوتاً مقابل ٤٤ حاجب للثقة. ولم تعمر هذه الحكومة سوى خمسة أشهر، إذ قدمت استقالتها في أواخر تشرين الثاني ١٩٦١، وكلّف الرئيس شهاب الرئيس رشيد كرامي، مرة جديدة بتأليف الحكومة. جاءت الحكومة الكرامية الثالثة في عهد الرئيس شهاب، مؤلفة من ١٤ وزيراً، من الوجوه السياسية التي تعتبر ممثلة للزعامات الطائفية والمناطقية والحزبية المتعاونة مع العهد منذ قيامه، وضمت عدداً من الوزراء الذين كانوا أعضاء في حكومات الرئيس سلام، (فيليب تقلا وفيليب بولس وبيار الجميل وكمال جنبلاط ومجيد ارسلان). كما دخل فيها الوزارة لأول مرة رينه معوض وكامل الأسعد وإدوار حنين (استقال فيما بعد وحل محله جان عزيز). استمرت هذه الحكومة في الحكم ثمانية عشر شهراً (٣١ تشرين الأول ١٩٦١ حتى ٢٠ شباط ١٩٦٤). وقد حقّقت مع الرئيس شهاب قسماً كبيراً من المشاريع والإنجازات العمرانية والاجتماعية والإصلاحية والادارية والمؤسسية التي خلفها العهد الشهابي، كما أكملت المشاريع الإصلاحية التي كان العهد بدأ بتنفيذها، مع الحكومات السلامية السابقة.

ولا بد من التوقف، قليلاً عند هذه المرحلة الثالثة والأخيرة من العهد الشهابي التي شهدت أحداثاً هامة، كمحاولة الانقلاب ليلة رأس سنة ١٩٦١، وكإرساء قواعد دولة المؤسسات والتخطيط الإنمائي والعدالة الاجتماعية، وكبروز تيارات سياسية جديدة في البلاد، تحمل عناوين "النهج الشهابي"، وبروز معارضة جديدة لهذا النهج وتركيزها على دور "المكتب الثاني" في التدخل في السياسة وشؤون الحكم. وكإجراء الانتخابات النيابية العام ١٩٦٤، والتي انتهت بمفاجأة أخرى غير منتظرة، ألا وهي رفض الرئيس شهاب تجديد الرئاسة له، رغم مطالبة أكثرية النواب الساحقة بذلك، وتأييد أكثرية اللبنانيين. ومعظم الزعماء السياسيين والمراجع الدينية.

الرئيس شهاب والسياسيون

يعرف الجميع أنه كانت بين الرئيس شهاب والرئيس كرامي علاقة وفاق وانسجام في التفكير والنظرة إلى الأمور جعلت كرامي يبقى على رأس الحكومة طوال هذه المدة. بل ليس سراً ان الرئيس شهاب كان يرتاح إلى تعاونه مع الرئيس كرامي أكثر من غيره من الزعماء المسلمين السنيين، وهذا ما حمل الرئيس صائب سلام على الاتجاه نحو معارضة الرئيس شهاب وتأليفه مع سياسيين كتلة معارضة مستقلة عن المعارضة الشمعونية والكتلوية ذات الطابع المسيحي. اختلفت الآراء حول الأسباب التي أدت إلى نمو معارضة بل معارضات للرئيس شهاب، إضافة إلى معارضة كميل شمعون وحلفائه وأنصاره، سواء بين القيادات السياسية السلامية أو المسيحية التي لم تكن معارضة له في بداية عهده. بالنسبة لمعارضة شمعون والشمعونيين لا يحتاج الأمر إلى كثير من الشرح أو التبرير. وبالنسبة للعميد ريمون اده والكتلويين، فثمة سبب حزبي تقليدي أو تاريخي، ألا وهو ان الرئيس شهاب آثر التعاون مع أخصام الاديين السياسيين في الجبل، أي الدستوريين، وكان قريباً منهم تفكيراً سياسياً ووطنياً، وهنالك سبب آخر وهو معارضة العميد اده لدور المكتب الثاني في الجيش وبعض التجاوزات التي ارتكبها، والتي تحولت وتدريجياً إلى خصومة بل وعداء سافر، دفع بالعميد إلى التحالف، فيما بعد، مع الكتائب وشمعون لمحاربة شهاب والشهابيين، بالرغم من انه لم يكن يحمل في قلبه وداً خاصاً للرئيس شمعون أو لرئيس الكتائب. أما بالنسبة للرئيس صائب سلام وسليمان فرنجية وكامل الأسعد وغيرهم من السياسيين والنواب الذين لم ينضموا إلى التكتل النيابي الموالي والمؤيد له والذي عرف باسم "النهج"، فان الأسباب منازع فيها. هنالك الانسجام أو اللاانسجام الشخصي الذي لعب دوره في التقارب والتعاون أو في الاختلاف والتباعد. وهنالك المصلحة السياسية، فالابتعاد عن الحكم يولد الضرر فالغضب فالمعارضة، كما يولد الوجود في الحكم الغنم فالرضى فالولاء. وقد قال لي، الرئيس شهاب، يوماً، رداً على سؤال حول إيثاره التعاون مع هذا الزعيم، لا ذاك، وإيثاره التعاون مع زعماء وسياسيين تقليديين لا تتلاقى مصالحهم

السياسية والانتخابية والطائفية، مع المبادئ والأفكار والتوجيهات الوطنية أو الإصلاحية الاجتماعية الحديثة التي يؤمن بها:

"انا مدرك للمنطق الذي يقول بأن الحاكم أو السياسي القادر على الإصلاح هو الذي تنسجم مصلحته السياسية مع هذا الإصلاح. واعرف مآخذكم، أنتم الشباب الداعون إلى قيام دولة حديثة، علي لتعاوني مع الطقم السياسي والزعماء التقليديين. وجوابي هو أنني مجبر على التعاون معهم لأنهم مازالوا موجودين وبقوة على الساحة السياسية. وأمام عيني تجربة كميل شمعون غير الموفقة يوم أسقط بعض الزعماء الطائفيين والتقليديين في الانتخابات. لقد حرصت على إدخال في كل الحكومات التي تألفت في عهدي وجوهاً شابة أو ذات اختصاص أو من خارج العائلات السياسية التقليدية، تأكيداً على ضرورة تطوير وتحديث الطقم السياسي. ولكنني لا أستطيع تغيير الطقم السياسي برمته، لا سيما اذا كان الشعب مازال ينتخبه. حتى ولو كنت أسلم معكم، مبدئياً بأن مقومات الزعامات التقليدية أو الطائفية في لبنان، تتعارض مع مقومات الدولة الحديثة، كي لا أقول تقوم على القدرة على مخالفة القوانين، أو استخدام الدولة ومصالحها، لأغراض هذه الزعامة. ولذلك ركزت على الإدارات العامة، على إصلاحها وإقامة المؤسسات الحديثة لها، وتحريرها تدريجياً من الخضوع للزعامات الطائفية والسياسية وتطعيمها بالعناصر الكفوءة. الا أنني في الوقت نفسه اخترت من بين السياسيين الذين ارتاح للتعاون معهم، أقلهم ارتهاناً بالشارع أو علاقة بالصفقات أو غوغائية أو أقلهم مطالب شخصية أو طائفية".

لقد كان واضحاً، بعد مرور سنة على تعاون الرئيس شهاب مع الحكومة التي رئسها صائب سلام، ان ثمة عدم انسجام أو تطابق رؤية حول الحكم والإصلاح بين الرجلين. أو ربما كانت أسباب الاختلاف أو الاختلافات أعمق من فقدان الانسجام والرؤية بينهما. لكن من الثابت ان الرئيس شهاب والحلقة الصغيرة المقربة منه، كانوا يتوقون أو يعملون لقيام حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي، تعمل بتعاون وثيق وصادق معه لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والإدارية والمؤسسية التي كان الرئيس شهاب راغباً في تنفيذها، والتي كانت دراساتها التي بدأت منذ العام ١٩٥٩، قد أصبحت

جاهزة للتنفيذ. تجلت هذه الرغبة في تغيير الحكومة عندما قدم الرئيس سلام استقالة حكومته الأولى، وكلفه الرئيس شهاب بتأليف الحكومة الجديدة). إذ نشأت في وجه الرئيس سلام عقبات برلمانية وسياسية، فسرت بأنها عراقيل يضعها مقربون من الرئيس أو الجيش، في طريقه. وهو ما دفعه إلى تأليف حكومة مختصرة، لا يتجاوز عدد أعضائها الثمانية وزراء، اقتصاراً لعملية التأليف. وهي وزارة لم تعمر سوى أشهر خمسة، شعر رئيسها، بعدها، ان عليها أن تقدم استقالتها. وكلف الرئيس شهاب، رشيد كرامي بتأليف الحكومة الجديدة.

كان الرئيس شهاب، بعد قبوله بالعودة عن استقالته، مصمماً على تحقيق المشاريع الإصلاحية والإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي كان يؤمن بضرورة تنفيذها، والتي كان الخبراء والإختصاصيون اللبنانيون والفرنسيون الذين كلفهم بدراسة الأوضاع اللبنانية واقتراح حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، قد ساروا شوطاً بعيداً في وضعها أو انجازها. فالمهمة الأولى التي كان مقتنعاً بتأديتها. بعد انتخابه رئيساً، كانت ازالة آثار الثورة وإعادة السلم الداخلي وتصحيح علاقات لبنان الخارجية والعربية. وقد أنجزها في السنة الأولى من ولايته.



الرئيسان شهاب وكرامي: تعاون وانسجام



مع البطريرك الماروني بولس المعوشي

بعثة ايرفد

كانت المهمة الثانية، إعادة تسيير الدولة والمؤسسات العامة وتصحيح الأوضاع السياسية الداخلية، وتطبيعها. وقد حققها في السنة الثانية، بعد تعديل قانون الانتخابات وإجراء انتخابات نيابية حرة. ولكنه في الوقت إياه، لم يقف مكتوف الذراعين أمام القضايا الإصلاحية، في الإدارات العامة فصدرت عشرات المراسيم الاشتراعية والقوانين التي تشكل أسس الدولة الحديثة: كإنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة ومكتب القمح ومصالح المياه، وتقسيم المحافظات والأقضية والتفتيش المالي، وإنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، وديوان المحاسبة، وتنظيم جهاز رئاسة الجمهورية، ومجلس التخطيط والإنماء الاجتماعي، (العام ١٩٥٩) وإنشاء معرض طرابلس الدولي (العام ١٩٦٠)، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ونظام مجلس القضاء الأعلى ومجلس الشورى (العام ١٩٦١). (سوف ياتي الحديث عنها بتفصيل أوفر فيما بعد). إذ ان الإنجازات الشهابية السياسية – الوطنية، والإصلاحية الإدارية والإنمائية الاقتصادية الاجتماعية، تحققت، تباعاً خلال المراحل الثلاث من حكمه. أي مرحلة تصحيح الأوضاع السياسية (١٩٥٩ - ١٩٦٠)، وقد شهدت هذه المرحلة إنشاء مؤسسات ومجالس عدة وصدور قوانين تنظيمية. ثم مرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٢، التي شهدت سلسلة أخرى من الإنجازات والمشاريع الإصلاحية والاجتماعية، التي كانت الدراسات الممهدة لها قد أنجزت. والمرحلة الثالثة التي امتدت من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤ واستمر تنفيذ خططها طوال الستينات، والتي تميزت بتنفيذ الخطة الإنمائية الاجتماعية التي انبثقت عن دراسات بعثة ايرفد.

ولا بد هنا من التوقف قليلاً عند المهمة التي عهد بها الرئيس شهاب لخبير دولي في الإنماء الاجتماعي، هو الأب لوبريه، مدير مؤسسة "ايرفد"، المشهود لها بدراساتها واقتراحاتها للتنمية الاجتماعية في دول عدة، والمعتمد من قبل منظمة الأونسكو. والمهمة التي قام بها، مع عدد من الخبراء والأخصائيين الأجانب واللبنانيين، كانت تقضي بمسح شامل لأوضاع لبنان ومتطلباته وإمكانياته، البشرية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، واقتراح الخطة والمشاريع التي تعالج المشاكل الناجمة عنها.

وبين عامي ١٩٥٩ و١٩٦١،قامت بعثة ايرفد برئاسة الأب لوبريه بعملية المسح الشامل الاقتصادي والاجتماعي للبنان، وقدمت تقريرها الأولي المؤلف من سبع مجلدات ضخمة الذي أحدث ضجة كبيرة عند نشره، إذ جاء مصداقاً للمقولة التي كان فؤاد شهاب ومفكرون وسياسيون كثيرون، قبله أو معه يرددونها، وهي ان وراء النزاعات والمشاكل السياسية والطائفية في لبنان، تكمن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. والفروقات الكبيرة بين الطبقات والفئات والمناطق. فالأعجوبة اللبنانية والإزدهار الظاهر في قسم من بيروت، كانا يخفيان أوضاعاً اقتصادية واجتماعية خطيرة. من تزايد مضطرد في السكان (٢،٣ أو٢،٧، في المائة)، إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدن، أو هجرة إلى الخارج، إلى انحصار النشاطات الاقتصادية والعمرانية في بيروت وضواحيها، إلى التفاوت المذهل في الدخل العام بين

اللبنانيين[1]، إلى طغيان قطاع الخدمات على القطاعين الزراعي والصناعي. ،بالرغم من ان نصف سكان لبنان يعملون في الزراعة. أو يعيشون منها. ومما أظهرته هذه الدراسة ان التفاوت في الدخل ومستوى الحياة بين المناطق الريفية والأحياء الشعبية في المدن والقرى، التي يتألف سكانها، في أكثريتهم، من المسلمين السنة والشيعة، بنوع خاص، هما أدنى بكثير من مستوى الحياة والدخل في بيروت والمدن والأحياء والقرى، التي تعيش فيها الطبقات البرجوازية والوسطى، المسيحية.

لم يفاجأ الرئيس شهاب بنتائج الدراسات التي قامت بها بعثة ايرفد، لأنها جاءت تؤكد نظرته إلى الواقع اللبناني واقتناعه بأن المشكلة الحقيقية أو الأساسية الكامنة وراء المشاكل السياسية والطائفية، انما هي مشكلة اجتماعية ـ اقتصادية. كان قد شعر بذلك، إبان خدمته في جيش الشرق، في الثلاثينات، في منطقة راشيا والبقاع وتفهم أهمية المطالب الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، خلال رحلاته الدراسية العسكرية إلى فرنسا، في الثلاثينات من هذا القرن، وكانت الحركات النقابية والعمالية في فرنسا، في أوج نضالها لتحقيق مطالبها. كما كانت مطالعته لمجلة التيار الكاثوليكي الاجتماعي في فرنسا، تزيد من اهتمامه بالقضية الاجتماعية. وقصة خلافه مع الرئيس شمعون، بخصوص، العفو عن الدنادشة وعدم جواز مطاردة ومحاكمة وتنفيذ الأحكام على أبناء منطقة منسية من الدولة، كانت قصة معروفة. ومن هنا فإن المهمة التي كلف الرئيس شهاب بها الأب لوبريه ومساعديه في بعثة ايرفد، لم تتوقف بعد تقديمه تقريره الأول، بل كلف الرئيس شهاب الأب لوبريه وفريق عمله إكمال مهمته، أو بالأحرى بمهمة ثانية، بعد تقديم تقريرها الأولي، العام ١٩٦١، وهي تقضي باقتراح الحلول العملية والمشاريع والقوانين اللازمة لتحقيق الإنماء الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل والمتكامل للبنان.

كما قرّر تخصيص المدة الباقية من ولايته، لتنفيذ الخطة الإنمائية الاقتصادية الاجتماعية، التي ستقترحها بعثة ايرفد، والمشاريع المترجمة لها.

(١) من الأرقام المذهلة التي أبرزتها الدراسات: ٤ في المائة من اللبنانيين كانوا يحوزون على ٣٢ في المئة من الدخل الوطني العام. و١٤ في المئة من السكان على ٢٨ في المئة من الدخل الوطني العام. و٣٢ في المئة منهم على ٢٢ في المئة منه. بينما يبقى خمسون في المئة، أي نصف سكان لبنان، يتوزعون ١٨ في المئة فقط من الدخل العام. أما الزراعة التي كان نصف اللبنانيين يعملون فيها فلم تكن توفر الا ٢٠ في المئة من الدخل العام. أو كما جاء في رسالة الأب لوبريه: "كان هناك فئة من اللبنانيين يعيشون في مستوى المجتمعات الأميركية الميسورة وإلى جانبها، في الأرياف والضواحي، لبنانيون يعيشون كما كان الناس يعيشون في عهد إبراهيم".

محاولة الانقلاب الفاشلة

في الوقت الذي كان الرئيس شهاب وحكومته الجديدة يستعدان لتنفيذ مشاريع هذه المرحلة الثالثة من ولايته، فوجئ لبنان، ليلة الاحتفال بعيد رأس السنة الجديدة، ١٩٦٢، بمحاولة انقلاب فاشلة، قام بها بعض ضباط الجيش بالتعاون مع الحزب القومي السوري الاجتماعي.

لم يكن في الأجواء السياسية أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في نهاية العام ١٩٦١، في لبنان، أو في المنطقة ما يبرر أو يؤشر أو يشجع على التفكير بانقلاب عسكري في لبنان. ولكن كان هنالك عدد من الضباط في الجيش اللبناني، يعدون على الأصابع، من الغاضبين على قائد الجيش السابق، بسبب موقفه الحيادي أثناء الثورة، أو من المؤمنين بالعقيدة القومية السورية أومن ذوي الميول القومية اللبنانية أو اليمين المسيحي، الذين كانوا غير راضين عن السياسة العربية التي كان الرئيس شهاب قد صحح مسارها واتفق مع الرئيس جمال عبد الناصر على التنسيق بشأن تنفيذها. ومعروف ان الحزب القومي السوري، في ثورة ١٩٥٨، لم ينضم إلى الأحزاب القومية والوطنية واليسارية التي كانت في الجبهة المعارضة للرئيس شمعون وسياسته، بل ساند الرئيس شمعون وحارب معه، ولم يكن راضياً أو مطمئناً لوصول الرئيس شهاب إلى الحكم وتعاونه مع المعارضين وجمال عبد الناصر، الذي كان يقود تيار القومية العربية المرفوضة، عقائدياً، من القوميين السوريين. وقد أثبتت محاكمة القائمين بمحاولة الانقلاب الفاشلة، ان خطة الانقلاب وضعت بالتعاون مع عدد ضئيل جداً من هؤلاء الضباط الناقمين أو الغاضبين، وقادة الحزب القومي السوري، بشكل رئيس. وبالرغم من ان علاقة دول غربية أو عربية مباشرة بهذه المحاولة لم تثبت بشكل قاطع، إلا ان القوى الدولية أو الإقليمية التي كانت تناوئ نفوذ جمال عبد الناصر في المنطقة وتسعى لتقليصه،كانت إما على علم بها أو متعاطفة معها. وكانت خطة الانقلاب العسكري ـ القومي، تقضي بالاستيلاء على وزارة الدفاع واعتقال رئيس الجمهورية وكبار الضباط والسياسيين، ليلة رأس السنة في ٣١ كانون الأول ١٩٦١، وتعيين حكومة، تمهيداً لتغيير النظام والسياسة اللبنانيين. لكن حسابات الضباط والحزب جاءت خاطئة،

سواء في تقديرهم غير الدقيق لولاءات ضباط الجيش، أو في سوء قراءتهم للواقع السياسي اللبناني والقوى أو الفئات التي يمكن أن تؤيدهم في حال نجاحهم في الاستيلاء على الحكم. بالإضافة إلى سوء تقديرهم لموقف الدول العربية والكبرى من انقلابهم. حتى ولو اعتقدوا بأن بعض الدول العربية والأجنبية قد تعترف بهم ان هم نجحوا.

نجح الانقلابيون في الوصول إلى وزارة الدفاع على طريق الشام ومحاصرتها، كما نجحوا في اعتقال بعض كبار الضباط. لكن مقاومة بعض الضباط لهم من داخل الوزارة منعهم من الاستيلاء عليها. كما ان نجاح قيادة الجيش في استنفار معظم ضباطه وقواته لاحقاً قضى على محاولة الانقلاب وهي بعد في مهدها، فما ان طلع فجر الأول من كانون الثاني من عام ١٩٦٢، حتى كان الضباط والقياديون القوميون يعترفون بفشلهم ويتوارون أمام القوات الموالية للرئيس شهاب وللشرعية. وبالرغم من ان الملاحقات العسكرية والتدابير الأمنية والتعقبات لم تخل من العنف، والاعتقالات الواسعة، فان محاكمة الذين ثبت اشتراكهم في المحاولة جرت أمام المحكمة العسكرية العادية، كما منحوا كل وسائل وحقوق الدفاع. ،أما الأحكام القاسية التي صدرت بحقهم، ومن بينها عقوبات الإعدام، التي استبدلت بالسجن المؤبد، فإنها لم تنفذ بكاملها، بل صدر عفو عنها، فيما بعد،بموافقة الرئيس شهاب.

المرحلة ما بعد محاولة الانقلاب

لم تصرف محاولة الانقلاب الفاشلة الرئيس شهاب وحكومته عن مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة من مخططه الاصلاحي والإنمائي الاجتماعي. إلا ان عاملاً جديداً، ظل محجوباً إلى حدّ ما حتى حدوث محاولة الانقلاب والاعتداء على بعض كبار الضباط، برز على الساحة السياسية، وهو ما سمي بتدخل الجيش عبر المكتب الثاني، في السياسة، ولا سيما في شؤون السهر على الأمن ومراقبة النشاطات السياسية في لبنان. كان فؤاد شهاب حريصاً على إبعاد الجيش عن السياسة والحزبية. وبرهن ذلك في غير مناسبة. ولكنه، في الوقت

عينه، كان يرتاح إلى التعاون مع الضباط القدامى من رفاقه الذين أختبر كفاءتهم ووثق بهم وبولائهم، في أثناء خدمتهم معه في الجيش. وكان هذا التعاون يتم عبر بعض الضباط الذين اختارهم للعمل في الغرفة العسكرية بالقصر الجمهوري، وعبر رئيس وضباط المكتب الثاني في الجيش، الذي يدخل في صلاحياته السهر على أمن البلاد وسلامة الجيش. ولا شك في ان محاولة الانقلاب التي نجحت في الوصول إلى وزارة الدفاع واعتقال ضباط كبار، قبل أن ينجح ضباط الجيش والمكتب الثاني في إفشالها، تركت في نفس الرئيس شهاب، أثراً عميقاً، كما ولدت في نفوس الضباط شعوراً بمسؤولية سياسية جديدة، ألا وهي حماية النظام والجيش والعهد، عن كثب والسهر اليومي على مجريات السياسة وتحركات الأحزاب والسياسيين. أي المراقبة وجمع المعلومات عن الشخصيات والأحزاب المعارضين، والاعتماد على مخبرين، والتدخل في الانتخابات... فاعتبرت هذه الممارسات، لا سيما من قبل المعارضين الذين ركزوا عليها وضخموها، تدخلاً فعلياً في السياسة، لمصلحة العهد والسياسيين المؤيدين للرئيس شهاب ونهجه. الأمر الذي أثار عليهم وعلى العهد والرئيس شهاب، غضب كل المعارضين، سواء الذين عارضوا منذ البداية، أي الرئيس شمعون ومناصريه، أو ريمون اده والكتلويين، أو الذين أصبحوا معارضين بعد أن أقصوا عن الحكم طيلة المدة المتبقية من ولاية الرئيس. كالرئيس صائب سلام والوزير سليمان فرنجية وكامل الأسعد وغيرهم من السياسيين والحزبيين الذين تضرروا من تدخل المكتب الثاني ضدهم أو لمصلحة أخصامهم السياسيين.

لقد كان من الصعب إبعاد الرئيس شهاب، بعد أن انتخب رئيساً، عن الجيش الذي أسّسه، وعن التعاون والاتكال على رفاقه وأبنائه الضباط. ولكن فؤاد شهاب لم يكن في قرارة نفسه يريد زج الجيش في السياسة أو إشراكه في الحكم، غير ان محاولة الانقلاب حملت الجيش والمكتب الثاني على زج نفسه في السياسية اليومية. ولم يستطع الرئيس شهاب إبعاده. كما أن الرئيس لم يكن مطلعاً أو موافقاً على "كل" ما كانوا يقومون به، تفصيلاً. ولكنه كان مقتنعاً بأن دور المكتب

الثاني في المراقبة وجمع المعلومات، عن الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية التي تتعلق بالأمن والسلامة العامة، هو دور طبيعي وضروري في كل الدول. لا سيما في تلك الحقبة التي كانت المنطقة العربية تتمخض عن أحداث ونزاعات خطيرة، وكان لبنان الساحة المفضلة لكل القوى المتصارعة، ولقد أثبتت الأيام صحة نظرته. الا ان انخراط المكتب الثاني في السياسة اللبنانية، أياً كانت الأسباب والمبررات والإيجابيات، كان نقطة ضعف في العهد الشهابي. وكان التنديد بهذا التدخل وتضخيمه، أحد أهم "أحصنة معركة"، معارضيه. سواء من الزعماء التقليدين المسلمين والمسيحيين، أو من الأحزاب اليسارية والعقائدية التي كانت ترى المصير اللبناني بمنظار آخر، غير المنظار الشهابي. ولسوف تستمر هذه المعركة بين المكتب الثاني ومعارضيه طوال سنوات الستينات، وبعد خروج الرئيس شهاب من الحكم، وحتى العام ١٩٧٠، عندما فاز سليمان فرنجية، في معركة رئاسة الجمهورية، على الياس سركيس الذي كان المكتب الثاني والنهجيون الشهابيون يعملون على إنجاحه.



الرئيس شهاب محاطاً بمعاونيه في رئاسة الجمهورية ويبدو من بينهم الياس سركيس، شفيق محرم «الرائد» احمد الحاج، جورج حميري، المهندس عثمان، الرائد ميشال اسعد

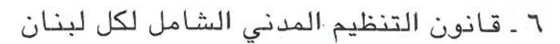


ظلّ ضباط الجيش القدامى والجدد يعتبرون فؤاد شهاب أباً وراعياً

بناء المؤسسات والتنمية الاجتماعية

بعد تصفية ذيول محاولة الانقلاب الفاشلة، والمبايعة الوطنية الشعبية الثانية له، بعد المبايعة الأولى التي تلت استقالته، وقيام حكومة يشعر بالارتياح في العمل والتعاون معها، قرر فؤاد شهاب الإسراع في تنفيذ المشاريع الإصلاحية والمؤسسية والاجتماعية التي كانت محصلة دراسات بعثة ايرفد وغيرها من الخبراء الذين كلفوا بها. وهكذا شهدت الأعوام ١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٦٤، ولادة سلسلة من المشاريع والقوانين والمؤسسات الكبرى، مما لم يسبق للبنان مشاهدته أو معرفته من قبل. وأهم هذه المشاريع والمؤسسات والقوانين:

١ - قانون تنظيم التعليم العالي
٢ - إنشاء المجلس الوطني للسياحة
٣ - تنظيم وزارة الإعلام
٤ - تنظيم وزارة التخطيط
٥ - إنشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية



٦ ـ قانون التنظيم المدني الشامل لكل لبنان
٧ ـ وضع أول خطة وطنية عامة للإنماء
٨ ـ إنشاء المشروع الأخضر
٩ ـ وضع قانون النقد والتسليف
١٠ ـ إنشاء مصرف لبنان المركزي وتدشين بنائه
١١ ـ إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
١٢ ـ توسيع التعليم المهني الحكومي
١٣ ـ إنشاء مديرية الرياضة والشباب
١٤ ـ تنظيم عمل الأجانب في لبنان
١٥ ـ المخطط التوجيهي العام لضواحي بيروت
١٦ ـ تنظيم معهد المعلمين العالي
١٧ ـ إنشاء تعاونية موظفي الدولة

جاءت هذه الإنجازات مكملة لتلك التي تحققت في السنوات الثلاث الأولى من العهد الشهابي، والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

١ ـ إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي
٢ ـ إنشاء معرض طرابلس الدولي
٣ ـ إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى
٤ ـ إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت
٥ ـ مكتب الفاكهة
٦ ـ مكتب القمح
٧ ـ إعادة تنظيم مصالح المياه والكهرباء في المدن والمناطق
٨ ـ إنشاء مجلس الخدمة المدنية
٩ ـ إنشاء هيئة التفتيش المركزي
١٠ ـ إعادة تنظيم التفتيش المالي وديوان المحاسبة
١١ ـ إعادة تنظيم مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة ومعهد الدروس القضائية والمحاكم الشرعية
١٢ ـ إنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبناني
١٣ ـ قانون الإرث لغير المحمديين



الرئيس شهاب محاطاً بمعاونيه من رئاسة الجمهورية ويبدو من بينهم الياس سركيس، شفيق محرم «الرائد» احمد الحاج، جورج حميري، المهندس عثمان، الرائد ميشال اسعد



الرئيس شهاب محاطاً بمعاونيه من رئاسة الجمهورية ويبدو من بينهم الياس سركيس، شفيق محرم «الرائد» احمد الحاج، جورج حميري، المهندس عثمان، الرائد ميشال اسعد

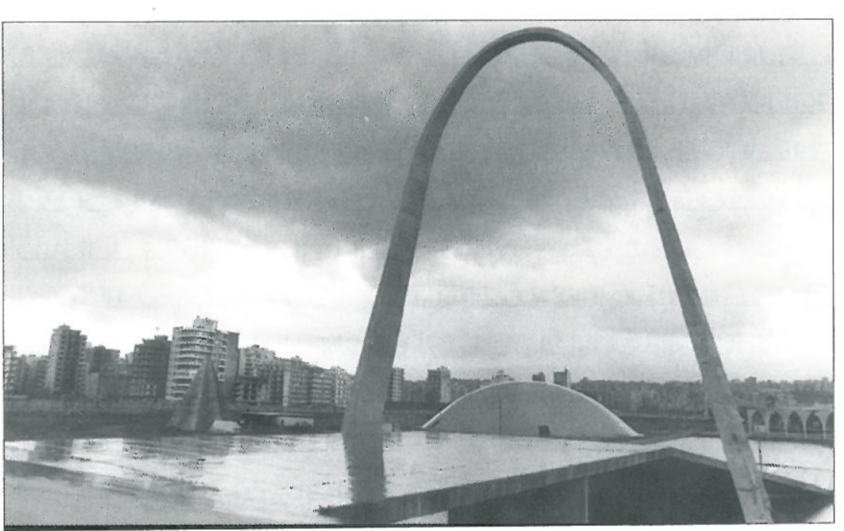
١٤ ـ مجلس التخطيط والإنماء الاقتصادي
١٥ ـ مكتب الإنماء الاجتماعي

كما تمّ في هذه المرحلة إنجاز المشاريع التالية:
١ ـ تنفيذ قسم من أوتستراد الساحل بين الضبية والمعاملتين
٢ ـ تنفيذ أوتستراد الذوق ـ فاريا
٣ ـ تنفيذ الحوض الثالث لمرفأ بيروت
٤ ـ توسيع مطار بيروت الدولي
٥ ـ تنفيذ مرفأ جونيه
٦ ـ وضع كتاب التنشئة الوطنية
٧ ـ تنفيذ قسم من خطة التنمية الشاملة لكل المناطق بإيصال الماء والكهرباء والطرق المعبدة إلى عدد كبير من القرى النائية في المناطق المحرومة
٨ ـ إنشاء عدد كبير من المدارس في القرى المحرومة والأرياف

لقد كانت ميزانية الدولة اللبنانية في بداية العهد الشهابي تبلغ المائتي مليون ليرة لبنانية تقريباً، فأصبحت العام ١٩٦٤ تفوق الخمسمائة مليون، ولم تتراكم الديون على الدولة ولا زيدت الضرائب والرسوم على المواطنين. إذ كان جو الاستقرار السياسي والوطني مساعداً على النمو الاقتصادي العام في البلاد، وبالتالي على تزايد موارد الدولة وإنفاقها على المشاريع والخدمات العامة.
وفي الوقت الذي كانت الدولة ماضية في تنفيذ هذه المشاريع العمرانية والإنشائية والإنمائية، تنفيذاً للخطة الإنمائية الأولى التي انبثقت عن دراسات بعثة ايرفد واقتراحاتها لتحقيق الإنماء الشامل، كان يجري وضع الخطة الإنمائية الثانية التي سميت بالخطة الخمسية، والتي سيستمر تنفيذها، بعد انتهاء ولاية الرئيس شهاب، وحتى العام ١٩٧٠.



تدشين مبنى مصرف لبنان الرئيس شهاب محاطاً بحاكم المصرف فيليب تقلا ونائبه شفيق محرم، اللواء أحمد أحمد الحاج، والمهندس فايز الأحدب


معرض طرابلس الدولي (رشيد كرامي)

رفض التجديد

جاء العام ١٩٦٤ حاملاً معه استحقاقين: الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية. ولم يكن من الصعب على "الحزب الشهابي"، أو "النهجيين"، أي النواب والسياسيين الذين كانوا موالين للرئيس شخصياً أو مؤيدين لنهجه الوطني والسياسي أو من الزعماء السياسيين التقليديين الذين تعاونوا أو شاركوا في الحكم معه، كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وبيار الجميل وصبري حمادة وغيرهم، أن يفوزوا بالنيابة ويشكلوا، بالتالي، أكثرية ساحقة في مجلس النواب. لكن بعض المعارضين الذين سقطوا في الانتخابات (هم وأنصارهم قالوا ان تدخل المكتب الثاني في الجيش أدّى الى إسقاطهم)، بالإضافة إلى السياسيين الآخرين، من فاشلين في هذه الانتخابات، أو من الذين أبعدوا عن الحكم في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الأحزاب العقائدية المعارضة مبدئياً للنهج الشهابي أو المتضايقة من تشديد المكتب الثاني مراقبته عليها، راحت تشكل نواة تكتلات سياسية وتحالفات معارضة للرئيس شهاب ولنهجه. وكان الانفصال السوري عن مصر وقيام نظام حكم سوري أقرب إلى اليمين، مخاصم لجمال عبد الناصر، من بين أسباب انتعاش المعارضة للرئيس المصري في الأوساط المسيحية، والذي كان الرئيس شهاب، يعتبر في نظر الرأي العام المسيحي اللبناني صديقاً أو حليفاً له. وقد جاء هذا الانتعاش ليضاف إلى غضب الأوساط المسيحية لسقوط بعض الشخصيات والرموز المسيحية في الانتخابات النيابية. والجدير بالذكر ان الانقلابات العسكرية في سوريا ومصر، والسياسة الاشتراكية التي اتبعت في البلدين، كان من نتائجها نزوح أعداد كبيرة من أبناء الطبقات البرجوازية المسيحية والإسلامية من سوريا ومصر إلى لبنان، منذ بداية الستينات، ممن كانوا، بطبيعة الحال، من معارضي عبد الناصر وسياسته، وبالتالي خصوماً للشهابية والناصرية في لبنان.

غير ان هذه المعارضة السياسية والشعبية للرئيس شهاب ولسياسته العامة ونهجه الوطني، كانت تشكل أقلية ضئيلة في المجلس النيابي، ولا تملك في الشارع أو حتى في الأوساط المسيحية الآخذة عليه تحالفه مع جمال عبد

الناصر و"مسايرته للمسلمين"، ما يجعلها قادرة على هز العهد ورئيسه، وخصوصاً، الحؤول دون بقائه على رأس الدولة، بتجديد الرئاسة له. فالأكثرية النيابية للتجديد، أي الثلثين، كانت متوفرة، كما ان الوضع الأمني والسلام الداخلي كانا ممسوكين. كذلك كانت العواصم العربية والدولية الكبيرة، ذات الشأن والتأثير، مرتاحة لبقاء الرئيس شهاب على رأس الحكم في لبنان. أو غير معارضة له. ولكن المفاجأة التي لم يكن ينتظرها أحد، اللهم إلا بعض المقربين جداً منه، فهي أن من سيحول دون تجديد الرئاسة لفؤاد شهاب، هو فؤاد شهاب نفسه.

لم ينتظر الرئيس فؤاد شهاب حلول الموعد الدستوري لإجراء الانتخابات الدستورية كي يتخذ قراره بعدم ترشيح نفسه للرئاسة أو بالأحرى رفض التجديد الأكثر من مضمون له، لو أراد. بل كان قراره متخذاً قبل ذلك بكثير، ربما منذ استقالته وعودته عنها، أو ربما منذ بداية رئاسته. وكانت سابقة التجديد للرئيس الشيخ بشارة الخوري، وأثرها في الرأي العام وفي الأوساط السياسية، ولاسيما المعارضة، وبنوع خاص في نفوس الشخصيات المارونية المرشحة أو الطامحة للرئاسة، وتأثيرها على الهالة التي كانت تكلله، كبطل للاستقلال، مائلة في ذهنه. إضافة إلى حرصه الشديد على تكذيب متهميه، بسبب موقفه من ثورة ١٩٥٨، ولا ننسى تربيته العسكرية ونفسيته وجوه العائلي، التي كانت تنفره من السياسة ومناوراتها، ومن إغراءات الحكم ومكاسب السلطة.

ولقد لمست، شخصياً، تصميمه على رفض التجديد، في خريف العام ١٩٦٣، في لقاء بينه وبين مدراء وزارة الإعلام (الأنباء، آنذاك)، لبحث مشروع موازنة العام ١٩٦٤، للوزارة. بصفتي مديراً للأنباء وللوكالة الوطنية. رحت أدافع عن اعتمادات إضافية مقترحة، سأل الرئيس شهاب عن موجباتها، فأجبته، عفوياً:

- إن السنة المقبلة هي سنة استحقاقين هامين، الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية. ولا بد من أن يرصد في موازنة وزارة الإعلام، اعتمادات إضافية لتغطية نفقات الحملات الإعلامية لمجابهة الحملات المعارضة.

وفوجئت، مع الحاضرين، بالرئيس شهاب يقول، وبلهجة قاسية، تكاد تكون تأنيباً:

- لا ضرورة لاعتمادات اضافية ولا لحملات اعلامية استثنائية تقوم بها الدولة. فالعام المقبل سيكون عاماً كغيره من الأعوام.

أدركت يومذاك انه لا يرغب بالبقاء في الرئاسة، واتخذت قراري بترك الوظيفة التي كنت قد قبلت القيام بها بناء على طلبه، قبل سنة، اذا لم يبق في الحكم.

غير ان الرئيس شهاب، وان لم يكن راغباً في البقاء رئيساً أو مقتنعاً بعدم التجديد، كان مخلصاً للمبادئ والنهج الوطني والإصلاحي، الإنمائي الاجتماعي، والسياسة الخارجية، التي طبقها في عهده وجند في خدمتها، معه أو بقيادته، عدداً كبيراً من السياسيين ومن رجال الادارة والمثقفين، وبالتالي، حريصاً على استمرارها بعد تركه الرئاسة. من هنا لم يعلن عن رفضه التجديد الا بعد الانتخابات النيابية التي حملت أكثرية شهابية إلى المجلس، وبعد أن بدأت هذه الأكثرية بجمع التوقيعات لتعديل المادة الدستورية التي لا تجيز التجديد.

لم تكن أكثرية المجلس النيابي، أو بالأحرى ثلاثة أرباع النواب، وحدها، راغبة ومقتنعة بالتجديد للرئيس شهاب، بل كانت هنالك، أكثرية شعبية كبيرة، تدفعها أو تندفع معها معظم الشخصيات السياسية والزعامات التقليدية ومعظم الأحزاب. وكانت الأوساط الدبلوماسية والدول العربية والدول الكبرى، راضية أو مقتنعة أو محبذة لبقاء الرئيس شهاب في الحكم. كما كانت الأوضاع الداخلية اللبنانية، أمنياً واقتصاديا، في حالة استقرار وازدهار. كان هنالك معارضة للتجديد، ولكنها معارضة لم تكن تشكل أكثرية في الأوساط المسيحية وكانت ضعيفة جداً في الأوساط الشعبية الإسلامية. وغير قادرة، سياسياً أو نيابياً أو شعبياً، على منع التجديد لو قبل الرئيس شهاب به.

لكن النواب بأكثريتهم، لم يستسلموا لرفض الرئيس العلني للتجديد، فوقع ٧٩ نائباً على مشروع قانون لتعديل الدستور أحاله رئيس المجلس إلى الحكومة التي تبنته وألحت مع النواب على الرئيس شهاب لقبوله، آملة، في أن يستجيب الرئيس ويقبل بالتجديد. ولكن الرئيس شهاب رفض توقيع قانون تعديل الدستور ورده إلى المجلس. وبدا واضحاً، للجميع، بعد هذا الإصرار النهائي على الرفض، ان تجديد الرئاسة لفؤاد شهاب قد طوي وبدأ البحث عن رئيس جديد للجمهورية، وتم الاتفاق على النائب والوزير السابق شارل حلو، كمرشح لخلافته في رئاسة الجمهورية.

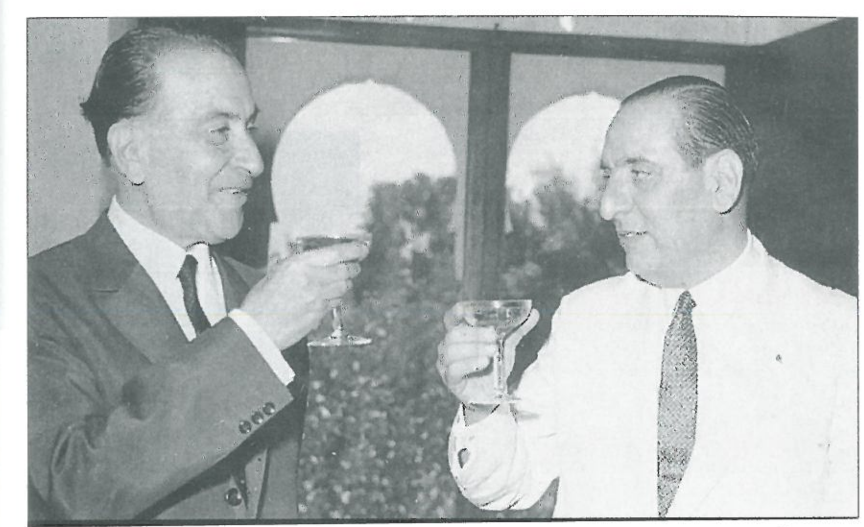
ما لا شك فيه ان انتخاب الأكثرية النيابية لشارل حلو رئيساً، كان وراءه اختيار الرئيس فؤاد شهاب له، لخلافته، وكان اسم شارل حلو، الصحفي اللامع والدبلوماسي الناجح والنائب والوزير، صاحب المواقف المبدئية الجريئة والسياسية المعتدلة، بالإضافة إلى قربه من الدستوريين و تعاونه مع الرئيس شهاب، من الأسماء المارونية المطروحة في الترشيحات الرئاسية المتداولة (سليمان فرنجية وفؤاد عمون وعبد العزيز شهاب والياس الخوري وفيليب حتي)، التي يمكن إقناع الأكثرية الشهابية بانتخابها. ولقد لعبت عوامل واعتبارات عدة في ترجيح كفة شارل حلو، أهمها تفضيل الرئيس شهاب الشخصي له، باعتباره، كما قال لي، ولغيري، فيما بعد، "انه يتمتع، في اعتقاده، بالمزايا والعقلية والثقافة، والمؤهلات، التي تجعله، أكثر من سواه من الأسماء المطروحة، قابلية أو استعداداً أو قدرة لإكمال السياسة الوطنية، وعلى الأخص، النهج الاجتماعي، اللذين سار عليهما في عهده". ولكن من أسباب اتفاق الأكثرية النيابية على انتخابه، كان ارتياح الشهابيين، من كبار معاوني الرئيس شهاب المدنيين والعسكريين، لشخصيته الودودة واعتداله السياسي، وكذلك "الفيتوات" التي وضعها بعض رؤساء الكتل النيابية، أو الناخبون الكبار، كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وكامل الأسعد وحزب الكتائب، على هذا أو ذاك من الأسماء المطروحة أو المعلنة لترشيحها. ولأسباب حزبية أو شخصية أو مبدئية. ثمة اجتهادات سياسية قالت بأن واشنطن والفاتيكان ومصر، كانت وراء بروز اسم شارل حلو ورجحان ترشيحه وانتخابه. ولكن لا شيء، في الظاهر أو الواقع، يثبت تدخل أو تأثير أي دولة عربية أو أجنبية، مباشرة أو بصورة فاعلة أو حاسمة (كما حصل في انتخابات سابقة)، في انتخابات الرئاسة، العام ١٩٦٤. بل ان الرئيس حلو، نفسه، لم يكن متأكداً من انتخابه قبل عشرة أيام من الانتخاب. وقد تمّ اتفاق الأكثرية النيابية النهجية الشهابية على انتخابه قبل أيام معدودة، في اجتماع علني، دعي لحضوره. في فندق كارلتون، حيث أبلغ قرار الأكثرية النيابية بدعم ترشيحه. وتمّ انتخابه، بعد أيام، بأكثرية ٩٢ صوتاً، مقابل ٥ أصوات للشيخ بيار الجميل. وكانت أول زيارة قام بها الرئيس الجديد، لمنزل الرئيس شهاب في عجلتون الذي استقبله، مداعباً، بقوله: "أنا مسرور مرتين: لإنتخابك رئيساً، ولأنك جئت لي بورقة إخلاء السبيل".



فؤاد شهاب: بعد الرئاسة

الرئيس شارل حلو والشهابيين

أقام الرئيس شهاب في منزله الصغير في جونية، شتاء، وفي المنزل الذي كان مستأجراً له من عائلة المدور في عجلتون، صيفاً، محاطاً، فقط، بالحراسة العادية البسيطة التي لكل رئيس سابق للجمهورية أو قائد سابق للجيش، الحق فيها. ولكنه لم ينقطع عن استقبال "الشهابيين"، المدنيين والعسكريين، السياسيين منهم والإداريين. كما لم ينقطع معظمهم، عن زيارته، أو الاتصال به. صحيح انه كان حريصاً على ألا يتدخل في شؤون الحكم والسياسة اليومية، وخصوصاً في التفاصيل، لكنه كان حريصاً على متابعة المشاريع الكبيرة التي أرسى قواعدها في عهده، كالضمان الاجتماعي، والخطة الإنمائية وحالة الجيش وأوضاعه... وبطبيعة الحال،



الرئيس فؤاد شهاب يشرب نخب الرئيس شارل حلو، بعد انتخابه في صيف ١٩٦٤

بقي رفاقه من كبار الضباط في الجيش و "وأبناؤه"، من الضباط الذي تعاونوا معه، عن قرب، إبان رئاسته للجمهورية، والذين كانوا قد وصلوا إلى مراكز هامة أو حساسة، في الجيش أو في القصر الجمهوري، على صلة واتصال به. أسوة بعدد كبير من النواب والسياسيين وكبار الموظفين الذين عملوا معه أو أحبوه أو آمنوا بمبادئه ونهجه. ولم يكن رئيس الجمهورية الجديد، شارل حلو، يبدي أي اعتراض أو شعور بالمضايقة، إزاء هذا الاستمرار للشهابية في بداية عهده. بل، بالعكس، حافظ في القصر الجمهوري، على كبار معاوني الرئيس شهاب، كما لم يتدخل في الجيش وقيادته، ولا سيما على مستوى المكتب الثاني. حتى انه جاز القول، في السنوات الأولى لعهد الرئيس حلو، ان الشهابية مستمرة، بكل أسسها ومرتكزاتها وشعاراتها وحتى بوجوهها، مع إدخال بعض اللمسات الجديدة عليها، التي كان الرئيس حلو، حريصاً على إضافتها.

ولكن "شهر العسل"، بين الشهابيين والرئيس حلو، الذي دام سنتين أو ثلاثة، ما لبث أن تحول إلى "حرب باردة". كما ان أحداثاً وتطورات داخلية واقليمية، ما لبثت أن أفسدت العلاقات بين الرئيس حلو والشهابيين، وغيرت الأسباب والقواعد والأهداف، التي كانت الشهابية ترتكز عليها، لبنانياً وعربياً، بل ودولياً.

وما لا شك فيه ان الرئيس حلو الذي كان مديناً بوصوله للرئاسة إلى الرئيس شهاب والنواب النهجيين وزعماء الكتل النيابية الذين تعاونوا مع الرئيس شهاب، واستمروا في ولائهم أو وفائهم أو علاقتهم به، كان من الصعب عليه، نفسيًا وسياسياً، عدم الاستمرار في التعاون معهم والاتكال عليهم في ممارسته للحكم. كما كان من الطبيعي أن يتعاون هؤلاء معه، بإخلاص، مقابل اتكاله عليهم. لكن الرئيس حلو أخذ يشعر، تدريجياً، بأن ظل فؤاد شهاب على الحكم والجيش والإدارات العامة ما زال مخيماً. وان معظم الذين يتعاون معهم في الحكم، من سياسيين وضباط وإداريين، يعتبرون أنفسهم شهابيين، ويدينون بالولاء أو يعملون بتوجيهات الرئيس شهاب. ومن الطبيعي أن يحدث ذلك في نفسه، مع الوقت، أثراً سلبياً. فرئيس الجمهورية، أي رئيس لأي جمهورية، يؤثر، من وزرائه ومعاونيه وكبار الإداريين في الدولة، أن يكون ولاؤهم له، لا لسواه. كما ان بعض الزعماء السياسيين النهجيين أو الشهابيين في الإدارة والجيش ، في تعاملهم مع الرئيس حلو، لم يراعوا هذه الحساسية، مما حول المشاعر الإيجابية في نفسه نحوهم، إلى مشاعر سلبية.

الا أن هذا التطور النفسي في العلاقات ما بين الرئيس حلو والشهابيين، السياسيين والإداريين والعسكريين، ما كان ليؤدي إلى الطلاق في أواخر عهده، لو لم تقع نكسة حزيران ١٩٦٧، العسكرية، التي غيرت معظم المعادلات الاستراتيجية، الدولية والإقليمية، وفي طليعتها المعادلة الناصرية ـ الشهابية، التي كانت في أساس الاستقرار الوطني والسياسي في لبنان. إضافة إلى ذلك أسفرت الانتخابات النيابية اللبنانية، العام ١٩٦٨، عن هزيمة الشهابيين في جبل لبنان، وبعض المناطق اللبنانية الأخرى، وهي هزيمة أدخلت إلى مجلس النواب عدداً كبيراً من السياسيين المعارضين لفؤاد شهاب وللشهابية. إثر نشوء ما سمي بالحلف الثلاثي، أي تأليف كتلة أو حلف سياسي يضم كميل شمعون وريمون اده وبيار الجميل، وهم رؤساء الأحزاب السياسية المارونية الكبرى، الرافعة لشعارات سياسية ووطنية جديدة، تناقض الشعارات التي كانت الشهابية والناصرية ترفعها أو تعمل بوحيها. وكانت السنتان الأخيرتان من عهد الرئيس حلو (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠)، حافلتين بالأحداث التي ستؤدي، في نتيجتها، إلى سقوط مرشح الشهابية،

الياس سركيس، في الانتخابات الرئاسية، العام ١٩٧٠، وفوز مرشح المعارضة، سليمان فرنجية، وبالتالي، إلى طي صفحة التجربة الشهابية وإن مؤقتاً، في تاريخ لبنان الحديث.

ما الذي حدث، بالضبط، في عهد الرئيس حلو، الذي كان من المنتظر أو المفترض، أن يكون امتداداً أو تكملة للشهابية، وطنياً وسياسياً ونهجاً اجتماعياً وإصلاحاً وأن ينتهي بغير ما انتهى به، من انتصار معارضيه عليه؟ هل إن الرئيس شارل حلو، كما ردد البعض، هو الذي حفر تحت أقدام الشهابيين، الحفرة التي وقعوا فيها؟ أم هل كان الشهابيون أنفسهم، ولا سيما ضباط المكتب الثاني والمخططون السياسيون الشهابيون، هم الذين ارتكبوا أخطاء فادحة، ساهمت في خسارتهم لمعركة الرئاسة العام ١٩٧٠؟ أم هي الظروف الإقليمية والمصالح الدولية وانعكاساتها على الواقع السياسي والوطني اللبناني؟ أم هو "الاهتراء" الطبيعي الذي يصيب الحاكمين بمرور الزمن، ورغبة الناس في تغيير الوجوه الحاكمة؟

قد تكون كل هذه الأسباب مجتمعة أوهنت التيار الشهابي، بعد خروج الرئيس شهاب من الرئاسة، وخلال السنوات الست التي تلت، في عهد الرئيس شارل حلو. إلا انه تجدر ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: تواصل تنفيذ الخطة الخمسية الثانية، التي كانت تقررت في عهد الرئيس شهاب، في عهد الرئيس حلو، ومن بين مشاريعها الضمان الصحي ومشاريع أخرى.

ثانياً: حاول الرئيس شهاب، وبعض المؤمنين بالنهج الشهابي، إنشاء مؤسسات فكرية وتكتلات حزبية، لدعم استمرار النهج سياسياً وفكرياً (نادي ٢٢ تشرين الثاني، التكتل السياسي النيابي الذي كان يرئسه رشيد كرامي ويضم النواب الشهابيين). ولكن هذه الأندية الفكرية والتكتلات، لم تنجح في أن تتحول إلى حزب سياسي وطني (على غرار الحزب الديغولي في فرنسا، مثلاً). بينما نجح المعارضون في إقامة الحلف الثلاثي، والكتلة المستقلة التي ضمت سليمان فرنجية وصائب سلام وكامل الأسعد وغيرهم.

ثالثاً: لعب المكتب الثاني في الجيش، وضباطه المعروفون بولائهم للرئيس شهاب لا سيما وان الرئيس شارل حلو أبقاهم في مراكزهم ، دوراً بارزاً، سواء في تأدية مهامهم الأمنية، أو في التدخل المباشر في الشؤون

السياسية، الأمر الذي استقطب انتقادات المعارضين، فأصبحت المعارضة للشهابية ونهجها، في شعارات المعارضة، وفي نظر قسم من الرأي العام المسيحي وفي أوساط المثقفين، ولا سيما الأحزاب السياسية اليسارية والقومية، نضالاً من أجل الحريات وضد تدخل الجيش في السياسة.

رابعاً: بعد هزيمة حزيران العسكرية، وما لحق بجمال عبد الناصر والناصرية من نكسة على الساحة العربية، وما استتبع ذلك، من ظهور المقاومة الفلسطينية كبديل ثوري عربي، وتبني أحزاب قومية عربية وفلسطينية عدة الماركسية منطلقاً فكرياً سياسياً، لا القومية العربية وحدها، ومراهنة الاتحاد السوفياتي عليها وتوجيه دعمه إليها، ومن ثم تنافسها أو تحالفها مع أحزاب قومية حاكمة في دول عربية أخرى، (كحزب البعث في سوريا وفي العراق أو الأحزاب الثورية أو اليسارية الحاكمة في جنوبي اليمن والجزائر)، على وراثة عبد الناصر في قيادة العالم العربي، أو قيادة المعركة ضد اسرائيل... كل ذلك انعكس في لبنان بشكلين أو اتجاهين سياسيين: الأول، تركيز المقاومة الفلسطينية والأحزاب الثورية أو القومية على معارضة الشهابية في سياستها العربية المتعاطفة مع جمال عبد الناصر، وغير المعلنة العداء للغرب، وبنوع خاص، على التنديد بالمكتب الثاني في الجيش والهجوم القاسي عليه، بسبب مراقبته الشديدة للمخيمات الفلسطينية ومحاولات منعه للتسلح والتدريبات العسكرية فيها، ولعمليات المقاومة ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية في الجنوب. والاتجاه الثاني: تركيز المعارضة المسيحية الملتقية في "الحلف الثلاثي"، على "الأخطار الثلاثة التي تهدد لبنان"، وهي في نظرها: الشيوعية والشهابية والمقاومة الفلسطينية. وهكذا وجد الشهابيون، العسكريون والسياسيون، أنفسهم مستهدفين من قبل أنواع من المعارضات: مارونية يقودها الحلف الثلاثي، وإسلامية تحركها المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية، وتحالفات إسلامية - مسيحية مؤلفة من الزعماء السياسيين الذين أقصوا عن الحكم ويرغبون في العودة إليه. وكان من الصعب مقاومة كل هذه المعارضات المتناقضة الشعارات والأهداف والغايات، ولكن المتفقة على التنديد بالمكتب الثاني في الجيش. وهكذا أصبحت الشهابية والشهابيون، وبنوع خاص ضباط المكتب الثاني، عقبة في طريق دول وتيارات وأحزاب وقوى

أو تكتلات سياسية، كانت تتصارع في لبنان على الحكم، وفيما بينها.

كانت هزيمة مصر العسكرية العام ١٩٦٧، ضربة للسياسة العربية والخارجية التي كان الرئيس شهاب والشهابيون اتبعوها منذ انتهاء ثورة ١٩٥٨، وبعد وصول فؤاد شهاب إلى الحكم. والتي كان اتفاقه مع عبد الناصر ودعم هذا الأخير له في الأوساط الإسلامية والقومية والتقدمية اللبنانية، ركناً أساسياً فيها. قال لي الرئيس شهاب، يوماً، في أوائل السبعينات، إن هزيمة عبد الناصر العام ١٩٦٧ كانت، أيضاً، نكسة وطنية وسياسية للبنان ولسياسته العربية بل وللاستقرار الداخلي اللبناني. ومما سمعته، يوماً منه، بهذا الصدد، قوله: "يأخذون علي، لا سيما في الأوساط المسيحية، إنني "ماشي مع عبد الناصر"، أو "مساير له أكثر من غيره من رؤساء الدول العربية. صحيح، ولكن حتى لو لم أكن متفقاً معه في سياسته الدولية والاشتراكية، وطريقة تصديه للخطر الإسرائيلي، فهل من الحكمة أن يعادي أولا يساير رئيس لبناني، رئيس دولة تنظر إليه الجماهير العربية، كبطل قومي، وباستطاعته تحريك كل مسلمي لبنان سياسياً إذا شاء، بينما أنا لا أستطيع تنظيم تظاهرة في القاهرة؟".

كذلك كان اختيار المقاومة الفلسطينية لبنان، ولا سيما بعد أيلول الأسود في الأردن، قاعدة أساسية، فرئيسية، لمقاومتها إسرائيل، من أهم العوامل التي ضربت الشهابية، سياسياً. إذ وجد الجيش اللبناني والمكتب الثاني، نفسهما بين "شاقوفين": فإذا هم تركوا المقاومة الفلسطينية المتحالفة مع الأحزاب اليسارية، تسلح الفلسطينيين وتقوم بعمليات المقاومة ضد إسرائيل، تعرضوا إلى مزيد من نقمة الزعماء والرأي العام المسيحي، إضافة لاعتداءات إسرائيل على الأراضي والمنشآت اللبنانية (ضرب إسرائيل مطار بيروت وتدمير كل طائرات طيران الشرق الأوسط، كرد على عملية قامت بها المقاومة الفلسطينية، انطلاقاً من لبنان، كما جاء في بيان إسرائيلي).

وكانت قيادة الجيش تستند في منعها المقاومة الفلسطينية القيام بعمليات عبر الحدود اللبنانية الجنوبية ضد إسرائيل، إلى مذكرة عسكرية رسمية صادرة عن القيادة العربية المشتركة في القاهرة تحظر القيام بأي أعمال حربية ضد العدو الإسرائيلي بدون إعلامها، وذلك تطبيقا لمعاهدة الدفاع العربي وتنفيذا للخطة العسكرية العربية المشتركة التي وضعت العام

١٩٦٤، استعداداً لمجابهة حرب إسرائيلية قد تتعرض لها الدول العربية إن هي حولت مجرى نهر الأردن. (المذكرة الرسمية كانت موقعة من الفريق علي عامر). كما ان محاولة الجيش ضبط الأمن في المخيمات الفلسطينية ومنع القيادات والأحزاب الفلسطينية من تدريب اللاجئين وتسليحهم، جعلته عرضة لنقمة المسلمين والأحزاب التقدمية والرأي لعام العربي. ولا شك في أن الضربة الرابعة التي أجهزت، سياسياً على الشهابية، بالاضافة إلى قيام الحلف الثلاثي المسيحي وخسارة انتخابات ١٩٦٨، ونكسة حزيران ١٩٦٧، كانت في اختيار المقاومة الفلسطينية للبنان قاعدة أساسية لنضالها، واعتمادها ما سمي باستراتيجية تحرير فلسطين، على الطريقة الفيتنامية، وصيرورة لبنان، في نظرها ونظر القوى والدول العربية وغير العربية، "هانوي" جديدة. وما زال الجميع يذكرون عبارة شهيرة أطلقها أحد القادة الفلسطينيين (أبو أياد)، فيما بعد: "طريق حيفا يمر بجونيه".

كان تدمير إسرائيل للأسطول الجوي المدني اللبناني، في نهاية السبعينات، والأزمة الحكومية التي استمرت أشهراً عدة ولم تنته إلا بعد توقيع اتفاق القاهرة بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، والذي أعطيت المقاومة بموجبه اعترافاً بحقها في ممارسة نضالها ومقاومتها لإسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، ضربة غير مباشرة لمشروع عودة الشهابية والشهابيين إلى الحكم، عبر الانتخابات الرئاسية التي كان استحقاقها في عام ١٩٧٠، وهو مشروع كان الشهابيون، العسكريون والسياسيون يعملون له، منذ سنوات، وبعد ظهور خلافاتهم مع الرئيس حلو.

معركة الرئاسة العام ١٩٧٠

بالرغم من كل هذه العوامل المستجدة على الساحة اللبنانية، في السنوات الثلاث الأخيرة من العهد الشهابي - الحلوي، وغير المؤاتية للشهابيين، كانت القوى الموالية لفؤاد شهاب أو المؤمنة بنهجه، سواء في مجلس النواب أو الأوساط السياسية والإعلامية، قوية ومتماسكة. (والدليل إنها خسرت معركة الرئاسة، العام ١٩٧٠، بفارق صوت واحد. ولو نجحت مناورات الأيام أو الساعات الأخيرة، لكان الياس

سركيس، هو الفائز بصوتين أو ثلاثة). لكن فؤاد شهاب رفض الترشح للرئاسة. رغم تمني وإلحاح الكثيرين من مؤيديه والمؤمنين بنهجه وحلفائه من السياسيين والزعماء التقليديين، كرشيد كرامي وصبري حمادة وكمال جنبلاط وغيرهم. وقطعا للطريق على محاولات إقناعه بالترشح ـ وكان فوزه، لو ترشح، شبه مؤكد ـ أصدر في آب ١٩٧٠، أي قبل موعد الانتخابات الرئاسية، بأسابيع، بياناً، عرف "ببيان العزوف"، أعلن فيه قراره بان لا يكون مرشحا للرئاسة. (بيان العزوف عن الترشيح منشور في مكان آخر من الكتاب). وكان على النواب النهجيين وحلقة القريبين جداً من الرئيس شهاب، من عسكريين وسياسيين، تقديم مرشح شهابي آخر، بعد فشلهم في إقناعه بالترشح. وكان بروز اسم الياس سركيس، حاكم مصرف لبنان، ومدير عام رئاسة الجمهورية في عهد فؤاد شهاب، والذي كان يعتبر ابناً روحياً له، نتيجة اختيار فؤاد شهاب له، أولاً، لأنه كان مقتنعاً بكفاءته وخبرته وولائه للمبادئ أو النهج الشهابي. لأنه كان لا يخفي خيبته من اختياره الرئيس شارل حلو، خليفة له العام ١٩٦٤. وخوفه من أن يصاب بخيبة مع رئيس "سياسي" جديد. غير انه بذل جهودا لإقناع الزعماء السياسيين التقليدين، ولا سيما الكبار منهم، كرشيد كرامي وكمال جنبلاط، بانتخاب "الموظف" الياس سركيس. كما تجند رئيس المكتب الثاني وضباطه، في خدمة المرشح الشهابي، وحتى الساعات الأخيرة التي سبقت جلسة الانتخابات، كانت "حسابات" الشهابيين، تشير إلى فوز مرشحهم ضد مرشح المعارضة، سليمان فرنجية. ولكن مناورات المعارضة المعاكسة، في اللحظات الأخيرة من عملية الانتخاب، جعلت سليمان فرنجية يفوز بفارق صوت واحد على الياس سركيس. وكان وصول سليمان فرنجية، بداية نهاية الشهابية السياسية التي حكمت لبنان أو وجهت سياسته من العام ١٩٥٨ إلى العام ١٩٧٠.

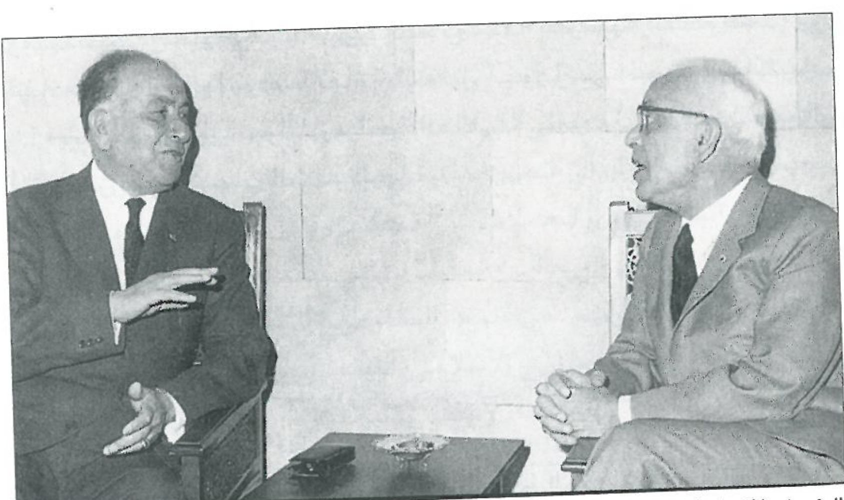
هل كان انتخاب سليمان فرنجية وحده هو سبب طي الصفحة الشهابية؟ أم ان انتخاب الياس سركيس كان سيعيد الشهابية والشهابيين، إلى سابق العهد الذهبي الذي عرفوه في بداية الستينات؟ أم هل ان عزوف الرئيس شهاب عن الترشح كان، فقط، للأسباب التي ذكرها في بيانه، أم لأنه أدرك ان السنوات المقبلة، في العهد الرئاسي الجديد، ستكون قاتمة وخطيرة، وان

الظروف والنزاعات التي كانت غيومها تتلبد في سماء لبنان والمنطقة، لا بد آتية بمثل ما أتت به، العام ١٩٧٥؟

في ما قاله الرئيس شهاب للنائب، يومذاك، رينه معوض، الذي اتصل به ليسأله رأيه في الإشكال الذي أثاره رئيس المجلس النيابي صبري حماده، بعد فرز أصوات النواب في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، رافضاً إعلان انتخاب سليمان فرنجية: "قل له أن يعلن انتخاب سليمان فرنجية"، جواب على بعض هذه التساؤلات. فالرئيس شهاب كان يتمنى فوز الياس سركيس لا ريب في ذلك، لكنه كان يعرف ان الرأي العام اللبناني، والظروف العربية الراهنة، يومذاك، هي ضد عودة الشهابية إلى الحكم، أو انها لن تسهل مهمة الرئيس الجديد للجمهورية اللبنانية، لا سيما اذا كان شهابياً.

وثمة جواب آخر: هو ما سمعته شخصياً منه، في زيارة لاحقة للانتخابات الرئاسية، إذ قال لي: "خلافاً لما كان البعض يعتقد، لم تكن الولايات المتحدة ضد عودتي إلى الرئاسة. فلقد زارني السفير الأميركي، قبل الانتخابات الرئاسية بأيام، ليبلغني أن حكومته لا تعارض ترشيحي وعودتي إلى الرئاسة، بل تحبذ ه وتتمناه، ولكنني كررت عليه ما ذكرته في بياني".

بطبيعة الحال، كان فؤاد شهاب حريصاً على استمرار النهج السياسي الذي



الرئيسان فؤاد شهاب وسليمان فرنجية: احترام متبادل

نادى به وطبقه، وعلى وحدة الجيش اللبناني ودوره الوطني، كذلك على مصلحة أصدقائه وحلفائه والموالين له ولمبادئه وأفكاره، من السياسيين والموظفين والعسكريين، ولقد سهر على ذلك، طوال فترة رئاسة الرئيس حلو، بالتوجيه من بعيد. لكنه كان مدركاً لما ينتظر لبنان من مشكلات وأزمات خطيرة، بعد العام ١٩٧٠. لذلك إثر الانسحاب وتحميل الذين عارضوه، مسؤولية مجابهة هذه المشكلات والأزمات، التي كان، دائم التخوف والتحذير من وقوعها، إذا استمرت السياسة في لبنان، تدور حول ما كانت تدور حوله من حزبيات وعصبيات ومصالح شخصية، على حساب الدولة.

وفي الحقيقة تلك كانت نقطة القوة والضعف، في آن معاً، في شخصية فؤاد شهاب وفي نهجه وحكمه، نعني ترفعه عن السياسة وألاعيبها وزهده في المناصب والسلطة و رؤيته الوطنية الاجتماعية الإنسانية. وقد جعل ذلك منه رجل دولة بل بانياً لدولة المؤسسات الحديثة، من جهة، ولكنه من جهة أخرى، كان يأنف خوض المعارك السياسية، والنزول إلى الساحة أو مخاطبة الجماهير والمواجهة العلنية لأخصامه أو قيادة حزب سياسي. كما كان يأبى التخلي عن دور الجندي الذي أجبرته الظروف على أن يقوم "بوظيفة" رئيس الجمهورية. ويخشى من ثبوت اتهام أخصامه له بأنه سعى إليها، في أثناء قيادته للجيش. ولقد لعبت في تكوين هذا الإباء أو ذلك الزهد، عوامل عدة منها، نسبه الشهابي الأميري، تربيته وانضباطيته العسكرية، ومنها خجله الطبيعي. وقد يكون لإتقانه اللغة الفرنسية اتقاناً أفضل من اتقانه اللغة العربية، وعدم إتقانه "للتمثيل" - وهو من أهم شروط اكتساب الشعبية الجماهيرية - وإيثاره الجو العائلي وحلقات الأصدقاء الصغيرة، أيضاً، من بين الأسباب المشار إليها.

«تصفية» الشهابيين

دخل لبنان بعد انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية عهداً جديداً، بكل معنى الكلمة. لا سيما بعد أن ألّف الرئيس صائب سلام الحكومة الأولى للعهد، وكانت خصومته للرئيس شهاب ولضباط المكتب الثاني والشهابيين، معروفة. فجرت تعيينات أقصت عدداً كبيراً من الشهابيين عن المراكز

الحساسة في الدولة، كما أقصي ضباط المكتب الثاني الشهابيون عن مراكزهم وأرسل بعضهم إلى الخارج كملحقين عسكريين. (ثم أحيلوا إلى المحاكمة، فيما بعد، ولكن المحكمة العسكرية برأتهم من التهم المنسوبة إليهم وأهمها التدخل في السياسة والانتخابات، ومخالفة القوانين العسكرية). ثم جاءت الانتخابات النيابية، العام، ١٩٧٢، لتقصي عدداً كبيراً من النواب الشهابيين أو النهجيين السابقين عن المجلس النيابي ولتأتي بوجوه جديدة موالية أو متحالفة مع أركان العهد الجديد أي الرئيس فرنجية وصائب سلام وكامل الأسعد، وبيار الجميل وكميل شمعون وريمون اده.

غير أن الرئيس سليمان فرنجية، كان حريصاً، رغم مسايرته لحلفائه في الحكم من أخصام فؤاد شهاب والشهابية والشهابيين، اللدودين، على أن لا "يكسر الجرة"، كما يقال في لبنان، مع الرئيس شهاب. ولم ينقطع الاتصال بينهما مباشرة أو بواسطة أصدقاء مشتركين. وكان الرئيس شهاب، المعتكف في منزله بجونيه، مكتفياً باستقبال أصدقائه والشخصيات السياسية والإدارية التي عملت معه وشاركته أفكاره ونظرته الوطنية والسياسية، ولكن بدون إخفاء انتقاداته أو مخاوفه من تطور الأحداث والأوضاع في لبنان والمنطقة. غير انه كان حريصاً على عدم التوجه بإنتقاداته إلى الرئيس فرنجية، بل كان لا يبخل في الثناء عليه أو على بعض مواقفه. لكنه كان بادي التشاؤم من تردي الأوضاع في تلك السنوات الأولى من السبعينات. وهي السنوات التي بدأت فيها الصدامات تتوالى وتتصاعد بين المقاومة الفلسطينية وحلفائها من المسلمين والأحزاب اليسارية والتقدمية، من جهة، وبين الكتائب والوطنيين الأحرار وفريق من ضباط الجيش وقيادته، والرأي العام المسيحي، إجمالاً، من جهة أخرى. ثم جاء مصرع قائد الجيش، العماد جان نجيم، وكان شهابي الولاء والميول، ليرجح، على مستوى القيادات والمكتب الثاني، كفة فريق من الضباط الذين كانوا لا يخفون تخوفهم من بلوغ المقاومة الفلسطينية ما بلغته من قوة وتسلح وهيمنة على الشارع الإسلامي اللبناني، ومن تحالفها مع القوى والأحزاب اليسارية والتقدمية. وكانت بداية الأزمة بين المقاومة والجيش اللبناني، ونشوء الميليشيات المسيحية وتدربها ومواجهة المقاومة الفلسطينية والقوى والأحزاب اليسارية والقومية (العربية والسورية)،

والزعامات الإسلامية. وهي أزمة وسعت الشرخ في ما يسمى بالوحدة الوطنية أو الوفاق الوطني، بين المسلمين والمسيحيين، في لبنان، وقادت إلى انفجار العام ١٩٧٥.

تألم فؤاد شهاب كثيراً من نفي الضباط الشهابيين ومن محاكمتهم. لا لأنهم كانوا بمثابة أبناء له، وكانوا، بدورهم، يعتبرونه أباً أو "معلماً"، بل لأنه كان أدرى من سواه بما قدموه من خدمات للبلد في أصعب الأيام. كذلك لأنه كان يرى للمكتب الثاني دوراً ضرورياً في السهر على الأمن وسلامة البلد، دون أن يكون موافقاً على بعض التجاوزات. وكان لا يتهرب من إبداء رأيه في مسألة المقاومة الفلسطينية وعملها على الأراضي اللبنانية وفي دور الجيش اللبناني، بعد هزيمة مصر والدول العربية، وطي خطة الدفاع العربي المشترك، بوفاة جمال عبد الناصر، العام ١٩٧٠، وبروز المقاومة الفلسطينية وقيامها بنشاطاتها من الأراضي اللبنانية. وتتلخص آراؤه، بهذا الصدد، في الخطة التي أوصى قيادة الجيش، بصفة شخصية، بوضعها، لتقوية الجيش اللبناني، وذلك في أواخر السبعينات. وفي حديث، سمعته منه، عن لقاء مع أحد كبار قياديي المقاومة الفلسطينية، طلب زيارته في جونيه.

محاولة تقوية الجيش

لم يكن الرئيس، وقائد الجيش سابقاً، فؤاد شهاب من القائلين، كبعض المنظرين السياسيين، "ان قوة لبنان هي في ضعفه". أي انه ليس من مصلحة لبنان أن يكون له جيش قوي وكبير العدد. ولكنه كان يدرك إبان قيادته للجيش، في السنوات الثلاث عشرة الأولى من إنشائه، أثر الاستقلال، إن إمكانات الدولة المالية لا تسمح ببناء جيش يفوق عديده بضعة آلاف، موزع ما بين بيروت والمناطق اللبنانية، وبطبيعة الحال، على الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وكانت الاستراتيجية الدفاعية اللبنانية ضد العدو الإسرائيلي، تعتمد على معاهدة الدفاع العربي المشترك، وأيضاً على الأمم المتحدة والدول الكبرى لردع عدوان عسكري إسرائيلي، كما كان التزام لبنان وإسرائيل باتفاقية الهدنة يشكل ضمانة إضافية لسلامة الحدود. ولم

يكن هناك قانون خدمة العلم الإلزامية التي تعتمد عليها الجيوش لزيادة عديدها. وبالإضافة إلى دوره في مساندة قوى الأمن أو الحلول محلها لحفظ الأمن وسلامة المنشآت والمرافق العامة، في الظروف الصعبة، كان الجيش مصهراً وطنياً للمتطوعين فيه من مختلف الطوائف والمناطق. وفي العام ١٩٦٤، عندما أنشئت القيادة العربية الموحدة، ومركزها القاهرة، التي كلفت بتنفيذ خطة عربية مشتركة للدفاع العسكري، بوجه إسرائيل، وشارك لبنان، ككل دول جامعة الدول العربية فيها، وخصصت له فيها مهمات معينة، دخل الجيش اللبناني مرحلة جديدة، تميزت بزيادة عدده وتسلحه وبتزويده بسلاح طيران حديث كطائرات (الميراج) وصواريخ كروتال ورادارات. إلا أن هزيمة مصر والدول العربية في حرب حزيران جمّدت تنفيذ خطة الدفاع العربي المشترك وكشفت هشاشة القدرة العسكرية اللبنانية على الصمود في وجه أي هجوم أو عدوان إسرائيلي واسع. وجاء العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت والعام ١٩٦٨، ليكشف ذلك. ومن هنا برز الاتجاه في القيادة العسكرية اللبنانية، وبتوجيه أو موافقة الرئيس فؤاد شهاب، الذي لم ينقطع توجه كبار ضباط الجيش بإرشاداته، رغم تركه الرئاسة، نحو تقوية الجيش. وكلف أحد كبار الضباط بوضع المخطط الأولي لذلك. وكانت قاعدة هذا المخطط أو منطلقه، هو أن لبنان لا يستطيع بناء جيش كبير وحديث التسلح ووفيره، كإسرائيل، قادر على ردعها وصد عدوانها. فإسرائيل حصلت على مساعدات خارجية ومالية مكنتها من ذلك، ولكن لبنان، في الوقت نفسه، لا يجوز له ترك حدوده سائبة أو سهلة الاختراق، لا يحميها سوى فرقة أو فرقتين من الجيش، قليلة السلاح. ومن هنا كان الاتجاه نحو زيادة عدد الجيش وتقويته، ليبلغ عشرين أو ثلاثين ألفاً، وتسليحه بحيث يكون بإمكانه الصمود في وجه هجوم إسرائيل، بضعة أيام أو أسابيع، قبل تدخل الجيوش العربية أو الدول الكبرى ومجلس الأمن لإيقاف القتال.

وثمة سبب آخر، أو جديد، كان يدفع بالقيادة إلى تقوية الجيش وزيادة عدد جنوده، وهو بروز المقاومة الفلسطينية المسلحة وتمركزها في لبنان ومباشرتها القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود اللبنانية. الأمر الذي كان سيؤدي، حتماً (وقد أدى إلى ذلك بعد سنوات)، إلى رد إسرائيلي عبر الحدود أو على الأراضي اللبنانية. لذلك كان لتعزيز الجيش هدفان: تأمين القدرة

على "فرض احترامه" على المقاومة الفلسطينية التي كانت تزداد تسلحاً وقوة، وبالتالي حملها على التنسيق مع القيادة، لا تجاوزها، بالإضافة إلى قدرة الجيش على تغطية أو حماية الحدود بوجه ردود الفعل الإسرائيلية على عمليات المقاومة.

الا أن المجلس النيابي الجديد، الذي لم تعد أكثريته شهابية، لم يقر الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطة تقوية الجيش. فأخصام الشهابيين فيه، برروا رفضهم بأن هذه التقوية سوف تصب سياسياً في مصلحة الشهابيين، أما مناصرو المقاومة الفلسطينية، فبرروا رفضهم بأن هذه التقوية ستوظف لضرب المقاومة. وهكذا، ولأسباب متناقضة كلياً، طويت خطة تقوية الجيش في نهاية الستينات، وفقدت الدولة اللبنانية وسيلة هامة من وسائل السيطرة على الأمن والسلامة الوطنية، بوجه الأخطار والعواصف الداخلية والإقليمية التي كانت تتفاقم فيه أو تتجمع في سماء لبنان والمنطقة.

من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥

إن التناقضات الوطنية، المتداخلة مع تناقضات التفكير والمصالح السياسية الطائفية، مع امتداد الحرب الباردة الدولية إلى لبنان، واختيار الدول العربية المتنازعة الساحة اللبنانية حلبة لتصفية نزاعاتها، نشأت، عملياً، بعد هزيمة عبد الناصر العام ١٩٦٧، وراحت تتصاعد، بعد ضرب المطار وانتقال المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان، ثم توقيع اتفاق القاهرة، وصولاً إلى مقتل بعض قادة المقاومة في بيروت، على أيدي كومندوس إسرائيليين أدى إلى استقالة حكومة الرئيس سلام، ووقوع أول اصطدام مسلح كبير بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني، العام ١٩٧٣، قبل فترة وجيزة من وفاة الرئيس شهاب. وابتداء من ذلك التاريخ، ورغم كل المحاولات، راحت الأمور تتفاقم فيما التناقضات بين مصلحة المقاومة الفلسطينية في أن تمارس مقاومتها انطلاقاً من لبنان، ومصلحة الدولة اللبنانية في أن تمارس سيادتها على أراضيها، تتزايد، يوماً بعد يوم. وانقسمت البلاد إلى فريقين: أحدهما يناصر المقاومة الفلسطينية وحقها وحريتها في حماية نفسها وممارسة مقاومتها، ويضم المقاومة والأحزاب

السياسية اليسارية والقومية والتقدمية ومعظم الزعماء المسلمين، وتؤيدها أكثرية المسلمين، وفريق آخر، يضم الأحزاب السياسية المسيحية، وفريقاً كبيراً من ضباط الجيش، مؤيداً من الرأي العام المسيحي. كان ثمة فريق ثالث، ممن كانوا يعتقدون بإمكانية التوفيق بين مطالب أو أماني الفريقين المتواجهين، أو منع تصادمهما. وقد وقعت اتفاقية عرفت باتفاقية "ملكارت"، بين القيادة اللبنانية وقادة المقاومة الفلسطينية، في هذا الاتجاه. ولكنها، لسوء الحظ، لم تطبق أو تتح لها فرصة التنفيذ، وربما لأن أصوات هذا الفريق كانت أضعف من أن تطغي على قرقعة السلاح الذي كان الفلسطينيون في المخيمات، وأفراد الميليشيات الحزبية المسيحية، في معسكرات التدريب، يتدربون على استعماله.

حديث بين شهاب وقيادي فلسطيني

إبتداء من العام ١٩٧٣، لم يكن هنالك، أمام لبنان واللبنانيين، سوى ترقب الاصطدام المسلح ما بين الفريقين. إلى أن حصل الانفجار الذي بدأ بحادث إطلاق نار على أوتوبيس ينقل فلسطينيين، في عين الرمانة، وتحول إلى حرب، بل حروب، استمرت خمسة عشر عاماً.

خلال تلك الفترة العصيبة، اتجهت الانظار إلى الرئيس شهاب المعتكف في منزله. وبالرغم من ابتعاده عن التدخل في السياسة واقتصاره على إبداء الرأي و التوجيه السياسي للشهابيين المخلصين له أو لنهجه، كان "الجنرال"، لا يخفي قلقه وتخوفه من تفاقم الاوضاع في لبنان. لم يكن يحمل الدولة أو العهد الجديد أو اخصامه الذين اخرجوا الشهابيين من الحكم، مسؤولية كل الاوضاع المتفاقمة، ولكنه كان لا يكتم ثورته على بعض الزعماء والسياسيين الذين "اوصلوا البلاد إلى حيث ما وصلت"، واوقفوا تنفيذ الاصلاحات الاجتماعية ومشروع بناء الدولة الحديثة، الذي وضع اسسه، وهوفي الحكم. كما انه، من جهة اخرى، كان لا يخفي معارضته لتصرفات المقاومة الفلسطينية وتجاوزاتها لسلطة الدولة وخرقها لسيادتها.

ولعل ما رواه لي شاهد لزيارة سرية قام بها احد كبار قادة المقاومة الفلسطينية للرئيس شهاب، بناء على موعد سابق دبره صديق للطرفين، وما دار من حديث بينهما، يلخص تفكير أوموقف فؤاد شهاب، من تلك الازمة التي مهدت للحرب اللبنانية:

قال: استمع الرئيس شهاب إلى زائره القيادي الفلسطيني، ما يقارب النصف الساعة، وهو يشرح له اهداف المقاومة وحسن نياتها واسباب الاختلاف مع الجيش، ثم تناول الرئيس شهاب الحديث، قائلاً:

أولاً، اريد ان أبلغك احترامي لمبدأ مقاومتكم للعدوالذي اغتصب ارضكم. وإذا كان لي من مأخذ في هذا الصدد فهو انكم تأخرتم عشرين عاما في الشروع بالمقاومة، إذ كان عليكم ان تبدأوها في اليوم التالي لقيام اسرائيل.

ثانياً: أنا لا أجيد اللغة الإنكليزية، ولكنني أعرف أن المقاومة تدعى بالانكليزية:(underground)، أي "تحت الأرض. أي إن أول شرط لها هو ان يكون القائمون بها مجهولين من العدو، يعملون في الليل أوالظل، ولا تنشر الصحف صورهم وتصريحاتهم. فتسهل على العدو معرفتهم وبالتالي ضربهم.

ثالثاً: قرأت تصريحات بعض قادتكم تقول انكم ستتبعون في مقاومتكم، اسلوب المقاومة الفيتنامية، اي حرب التحرير. فاسمح لي، كضابط درس الاستراتيجية العسكرية ان ابدي تحفظي بل شكي في امكانية نجاح الاستراتيجية التي طبقها الفيتكونغ في فلسطين ضد اسرائيل. فهناك في ادغال الفيتنام، وبين ابناء الشعب الفيتنامي الذين يشكلون اكثرية السكان، كان من الممكن تطبيق مبدأ "السمك في الماء"، وتوفير شروط حرب التحرير، لا سيما وان دولة كبرى كانت وراء الفيتناميين. وليست هذه الشروط متوافرة لكم في حربكم ضد اسرائيل. ففي اسرائيل اكثرية يهودية، لا يستطيع المقاوم الفلسطيني ان يمارس بينها عملياته وان يختفي، كما يختفي السمك في الماء. بل عليكم ان تفكروا باسلوب آخر في المقاومة، يوجع اسرائيل بدلاً من اسلوب حرب التحرير المنطلقة من الاراضي اللبنانية.

واخيراً: وبالنسبة لوجودكم ونشاطكم في لبنان، لا يسعني سوى القول


الرئيس الياس سركيس مودّعاً الرئيس شهاب المسجى على فراش الموت



قبر الرئيس فؤاد شهاب

بـأن مـجـرد حـمـلـكـم عـلـنـاً لـلـسـلاح لا بـد من أن يؤدي إلى الاصطدام بالجيش الذي يحق له وحده حمل السلاح علنا. وإذا كان هناك، كما يعرف الجميع، من حزازات، احيانا، بين الجندرمة والجيش في حال تواجدهما معاً، في مهمة لحفظ الأمن، فذلك يعود، نفسانياً، إلى وجود السلاح في ايد كل منهما. فكيف حين يكون حامل السلاح الآخر في مواجهة الجيش، غير لبناني؟ وأما بشأن العمليات التي تقومون بها عبر الحدود ضد اسرائيل، فمن حق الجيش ان يعرف بها، وعليكم ان تـنـسـقـوا، سراً، مـعـه، إذ كـيـف تـريـدون ان لا يـطـلـق الجيش النار على فدائييكم، أويعتقلهم ليحقق معهم، عندما يجتازون الحدود عائدين من اسرائيل، إذا كان غير مطلع على العملية سلفاً؟

يقول شاهد هذه المقابلة، ان القيادي الفلسطيني، قاطع الرئيس شهاب، قـائـلاً: "ولـكـن، يـا فـخـامـة الـرئـيـس،الـثـقـة معدومة بيننا وبين الجيش. ونخشى ان اطلعناه على عملياتنا سلفاً، ان يمنعنا عن القيام بها."

وأجاب الرئيس وهو يستعد لإنهاء الزيارة: "كان من المفروض ان لا تصل العلاقة بينكم والجيش والسلطة إلى هذا الحد من سوء التفاهم والحساسية والتوتر. اما وقد وصلت إلى هذا الحد، فلا يسعني سوى ان أعـلـن أسـفـي الشديـد بـل خـوفـي مـن ان تصلـوا إلـى الاقـتـتـال، وتكون اسرائيل ضربت عصفورين بحجر واحد".

فـي الـخـامـس والـعـشـريـن مـن الـعـام ١٩٧٣، تـوقـف قـلـب فـؤاد شهاب، وتوفي في منزله بجونيه، عن واحد وسبعين عاماً. فتوافد كبار رجال الـدولـة والـسـيـاسـيـون والـشـخـصـيـات الـلـبنانية إلى منزله ليلقوا على جثمانه النظرة الاخيرة ويذرفون الدموع على رحيله. وقد شيعته الدولة والبلاد إلى مثواه الاخير، في مدافن الاسرة في غزير. وأجمعت كل الاوسـاط الـسـيـاسـيـة والـشـعـبـيـة والثقافية، على الاعراب عن تقديرها للدور الوطني الكبير الذي لعبه في تاريخ لبنان الحديث.



النهج الشهابي

المبادئ

لم يتبنَّ فؤاد شهاب أيديولوجية سياسية معينة من الأيديولوجيات التي راجت في لبنان والمنطقة أو العالم. ولم ينخرط في حزب عقائدي أو سياسي، في أيام شبابه، ولا سعى لتأليف حزب سياسي بعد وصوله إلى الحكم والتفاف هذا العدد الكبير من المؤيدين له، من سياسيين وتقنوقراطيين ومثقفين وعامة الشعب. لكنه كان صاحب مبادئ أساسية، يطبقها في حياته الخاصة والعامة ويستوحيها في نظرته إلى الشؤون العامة، أهمها، في نظر الذين عرفوه جيداً، إيمانه وتدينه. لقد كان يخاف الله ويؤمن بالمحبة ويتحاشى الأذى ويحترم النفس البشرية ويكره العنف، ويتمسك بما يمليه الإيمان بالله على الإنسان، سواء كان إيمانا

مسيحياً أو اسلامياً.

ولا شك في أن محتده النبيل، أي تحدره من الأسرة الشهابية التي حكمت لبنان طويلاً، كان له أثره في تفكيره ونفسيته، ومرتكزاً لتمسكه ببعض المبادئ، كالشعور بالمسؤولية التاريخية وبالسيادة والانفة والترفع عن الصغائر. لقد أخذ عليه أخصامه استخدامه، أحياناً، في أحاديثه، عبارة "الأهالي"، قاصداً الشعب أو المواطنين، ونسبوا هذا إلى شعور أو موقف متعال، صادر عن أمير. والحقيقة هي أن همه الأول في الحكم، أي تحقيق العدالة الاجتماعية، انما يدل على مدى محبته "للأهالي"، واهتمامه بأمورهم، أما انتقاداته لبعض عيوب الإنسان اللبناني أو عادات الشعب في لبنان، فإنها لم تخرج عمّا يلاحظه ويقوله كل لبناني عن نفسه أو الناس، في حالة غضب.

أما المبدأ الثالث فقد يكون في قناعته العميقة بالعدالة الاجتماعية، التي تنبع من إيمانه بالله، حكماً، ولكنها ترسخت من جراء متابعته لأفكار التيار الفكري – السياسي – الإنساني، الذي ولد في الغرب (وفي فرنسا، تحديداً)، قبيل الحرب العالمية الثانية واستمر بعدها، وهو التيار المسيحي– الديموقراطي– الاجتماعي، الذي نادى بالطريق الثالث ما بين الاشتراكية التوتاليتارية والرأسمالية الليبرالية. أي بين دكتاتورية البروليتاريا وتحكم رأس المال. واستعانته بالأب لويري، الكاهن المسيحي والخبير الدولي بشؤون التنمية الاجتماعية الشاملة، لدراسة الأوضاع والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية واقتراح الحلول لها، انما يؤكد تأثره أو اقتناعه بمبادئ أو أفكار التيار الاجتماعي الإنساني الديموقراطي. وينسب البعض اهتمامه هذا بالقضايا الاجتماعية وتحسسه معاناة الطبقات والفئات الفقيرة والمحرومة، إلى الظروف المادية الصعبة التي مر بها في حداثته وأول شبابه، واضطرته، بصرف النظر عن إمارته، إلى عمل بسيط في محكمة جونيه.

ولا شك في أن الحياة العسكرية التي أمضى قسماً كبيراً منها في جيش الشرق الفرنسي،كضابط محترم من رؤسائه ومرؤوسيه، رسخت في نفسه، بعض المبادئ والقيم التي يتميز بها كالخدمة العامة، والعمل الصامت، واحترام حب نظام القانون ومنهجية الدراسة والتخطيط قبل التنفيذ.

وخلافاً لما كان يوحيه عزوفه عن الخطابة والكتابة أو التأليف، كما يحلو لبعض الحكام أن يفعلوا ليظهروا علمهم وثقافتهم، من انه كان غير مهتم أو ملم بما يدور في لبنان أو العالم من قضايا وأفكار، فإن فؤاد شهاب كان واسع الإطلاع، من خلال الصحف والمجلات والكتب التي كان مواظباً على قراءتها، منذ أن كان ضابطاً شاباً وإلى ما بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية. ولم تعرف له من هوايات، أيام شبابه وفي أثناء قياداته في الجيش، سوى المطالعة، فيما تجلت هذه الناحية الثقافية الواسعة عنده للذين عاونوه في الحكم أو عملوا معه خلال رئاسته، كما تجلى ايمانه بالعلم والنهج العلمي وبالتخطيط والتكنولوجيا والخبرة والتخصص.

هذا على المستوى العقائدي أو الذهني أو النفسي، أما على الصعيد الوطني أو السياسي، فإن فؤاد شهاب كان يستلهم، أيضاً، مبادئ عامة، يلتقي في بعضها مع من سبقه أو شاركه من رجالات الدولة والسياسة، لكنه يختلف عن معظمهم في بعضها الآخر: الاستقلال الوطني، السيادة، الوحدة الوطنية، اللاتعصب واللاتطرف، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، النظام البرلماني، ابعاد الجيش عن السياسة، انتماء لبنان العربي، الانفتاح على الغرب والعالم والعصر، إصلاح الدولة وتحديث الإدارة وإنشاء المؤسسات العامة... وهي ليست بمبادئ "شهابية"، سبق فؤاد شهاب سواه من الرؤساء في الدعوة إليها، أو أوجدها أو تفرد باحترامها أو تطبيقها. بل إنها مبادئ كان معظم اللبنانيين يقولون بها ويرفعون شعاراتها. ولكن ميزة فؤاد شهاب، ربما، كانت في انه لم يقل بها أو يرفع شعاراتها، وحسب، بل كان مؤمناً بها، فعلاً، وطبقها أو حاول تطبيقها بكل ما استطاع أو سمحت له الظروف بذلك.

ولنر كيف طبق فؤاد شهاب هذه المبادئ في الجيش والحكم.

في قيادة الجيش، قبل الرئاسة

في السنة الثالثة عشرة من قيادته للجيش، أي عشية اندلاع ثورة ١٩٥٨، كان الجيش اللبناني مؤلفاً من تسعة آلاف جندي ومائتي ضابط، ويمتاز، بشهادة الجميع، بانضباطه وكفاءة ضباطه العسكرية وكانت نسبة المسلمين فيه تبلغ الأربعين في المئة بين الجنود، وخمسة وعشرين، بين

الضباط. وبالرغم من وجود أكثرية مارونية على مستوى كبار الضباط، كانت أركان الحرب فيه تضم ضباطاً من كل الطوائف. أما التفاوت في النسب بين الطوائف على مستوى الضباط، فلم يكن مقصوداً، بل نتيجة تفوق عددي كبير سابق للضباط الموارنة والمسيحيين، من عهد "جيش الشرق"، الفرنسي، والذي شكل نواة الجيش اللبناني بعد الاستقلال، وقد وصل هؤلاء الضباط إلى الرتب العالية بالأقدمية. ذلك أن اللواء قائد الجيش اللبناني، فؤاد شهاب، كان شديد الحرص على تحقيق التوازن العددي الطائفي في الجيش، ضباطاً ورتباء وجنوداً، ولأكثر من سبب، لكنه لم يكن من السهل أو الممكن تحقيق ذلك، مع احترام الأقدمية والتراتبية، إلا بعد عدد من السنوات. وهذا ما جعله يحرس على تحقيق التوازن الطائفي بين المرشحين الضباط في المدرسة العسكرية، تمهيداً للوصول إليه، في المستقبل، على مستوى كل القيادات.

إلا أنه قال لي، في أول مقابلة معه، العام ١٩٥٣، إن حرصه على التوازن الطائفي العددي في الجيش، وهو مهم في نظره ليصبح بوتقة أو مصهراً أو نموذجاً للوحدة الوطنية، لم يكن يتم على حساب الكفاءة أو الأصول والقواعد العسكرية.

ولا شك في أن قائد الجيش استطاع توحيد ولاء الجنود والضباط للجيش وللوطن، في أكثريتهم الساحقة، وإبعادهم عن الأجواء السياسية والحزبية والطائفية، وفرض عليهم درجة عالية من الانضباطية والمناقبية، والاحترام والمحبة له، ساعدته كثيراً، عندما تأزمت الأوضاع السياسية في لبنان ابتداء من العام ١٩٥٧، ثم بعد أن انفجرت، العام ١٩٥٨، في المحافظة على وحدة الجيش وصيانته من الانقسام الوطني الطائفي الذي تعرض له الوطن. وهذا ما مكّنه من القيام بالدور الصعب الذي أداه في خلال الثورة، أي حماية السلطة الشرعية والمؤسسات العامة، من جهة، وعدم ضرب الثوار، الذي كان سيرتب انشطاراً عميقاً في الوحدة الوطنية.

قدّمت رئاسة الجمهورية إلى قائد الجيش فؤاد شهاب، مرتين في أثناء قيادته: بعد أن استقال الرئيس الشيخ بشارة الخوري، العام ١٩٥٢، وعندما أصر عليه كبار الضباط وعدد من السياسيين والنواب لقبولها في بداية ثورة ١٩٥٨، كسبيل لوقفها. ولكنه رفض القبول في المرتين. لأنه كان يعتبر

نفسه عسكرياً قبل كل شيء، وان السياسة ليست "شغلته".

صحيح ان فؤاد شهاب كان يعتبر الجيش عائلته والضباط والرتباء والجنود، أبناءه، إذ كان مشرفاً عن كثب، خلال السنوات الثلاث عشرة التي أمضاها في قيادته، وبدقة، على التجنيد والترقيات والتعيينات والاهتمام بالشؤون الاجتماعية والصحية والتعليمية للعسكريين وعائلاتهم... وصحيح انه اعتمد على ولاء الجيش له لينجح في موقفه الوطني المحايد العام ١٩٥٨، وانه اتكل على عدد من الضباط بعد وصوله للرئاسة لمعاونته، ولا سيما ضباط المكتب الثاني، ولكنه كان حريصاً، قبل رئاسته وبعدها، على إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة والحزبية والطائفية والتيارات العقائدية السياسية. أما ما أخذ عليه من إعطاء المكتب الثاني في الجيش، ذلك الدور الكبير للتدخل في السياسة وللمراقبة والضغط على الحريات، فشأن يستحق التوقف عنده.

المكتب الثاني

أنشئ "المكتب الثاني" في الجيش اللبناني، مع إنشاء الجيش، العام ١٩٤٥. وهو مؤلف من فريق من الضباط الذين توكل إليهم، على غرار كل جيوش العالم، شؤون الاستخبارات ومقاومة التجسس والمؤامرات على الدولة وسلامة الجيش من الداخل والخارج. ولم يكن هذا الجهاز، قبل العام ١٩٥٨، معروفاً من الرأي العام أو السياسيين أو متعاطياً مباشرة بشؤون الحكم والسياسة. لكن فؤاد شهاب، بعد وصوله إلى الحكم، ورغم تعيينه أحد ضباط الجيش، المقدم توفيق جلبوط، مديراً للأمن العام، أوكل إلى هذا الجهاز العسكري، بالتفاهم مع قيادة الجيش، مهاماً واسعة، فرضت أحداث ١٩٥٧ ثم ثورة ١٩٥٨. وفي مقدمتها مراقبة نشاطات السفارات الأجنبية والعربية التي كان تدخلها في السياسة اللبنانية ثابتاً وفعالاً، كذلك نشاط الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية والإعلامية التي كانت علاقاتها بهذه السفارات أو بالخارج مباشرة، معروفة. إلى جانب هذه المهمات التي تقوم بها كل الاستخبارات العسكرية في العالم، أقام المكتب الثاني شبكة من المخبرين السريين في المدن والقرى، لمراقبة التحركات المشبوهة وتزويده

بالمعلومات اليومية أو الدورية. وكانت الغاية من إنشاء هذه الشبكة من العملاء السريين، بالإضافة إلى جمع المعلومات المفيدة في حفظ سلامة الجيش والبلاد،قطع الطريق على القوى الخارجية التي كان لها عدد كبير من العملاء، بتحويل عدد منهم إلى عملاء للدولة اللبنانية. ولسوء الحظ لم يكن هؤلاء كلهم في مستوى المهمة المطلوبة منهم، بل راح بعضهم يوشي بأخصامه أو يستغل تغطية المكتب الثاني له، للقيام بتصرفات غير محمودة. الأمر الذي أثار نقمة قسم من المواطنين عليهم وبالتالي على الجهاز الذي يحميهم.

لكن المكتب الثاني ظل "خفيف الظل" يقوم بدوره بكثير من الحذر، حتى عام ١٩٦٢، أي إلى أن جرت محاولة الانقلاب الفاشلة. صحيح أن ضباط المكتب الثاني وعلى رأسهم العقيد أنطون سعد، كانوا على اتصال مباشر بالرئيس شهاب، وان الرئيس كان يتكل عليهم في أمور كثيرة أو يكلفهم بأمور شتى، وان السياسيين اللبنانيين اهتدوا إلى تلك المكاتب التي كانت تحتل جناحاً صغيراً في الطابق الثاني من وزارة الدفاع، على "طريق الشام"، للحصول على رخص حمل سلاح لمرافقيهم وإزلامهم. ولا مناص من الاعتراف ببعض التصرفات غير الجائزة التي أقدم عليها البعض، بإيعاز من المكتب الثاني، كما اتهمهم أخصام الشهابية، (كضرب صحفي وسياسي أو توقيف أحد الحزبيين). لكن هذه التجاوزات القليلة العدد والطفيفة الاضرار، التي كان من الأفضل ألا تحصل، لم تشكل تدخلاً كبيراً أو ملموساً في السياسة، ولا تهديداً للحريات العامة والخاصة. بل أن الدور الاستخباري الناشط والواسع الذي تولاه المكتب الثاني، في السنوات الأربع الأولى من ولاية الرئيس شهاب، كان دوراً ضرورياً بعد ثورة ١٩٥٨، ساعد الدولة في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد.

لا أحد يستطيع إنكار تدخل ضباط المكتب الثاني المباشر في الشؤون أو الحياة السياسية اللبنانية، في عهد الرئيس شهاب، بعد العام ١٩٦٢، وفي عهد الرئيس شارل حلو، سواء بتكليف من الرئيس شهاب، أو من الرئيس حلو، أو من قيادة الجيش. كما انه من الصعب تبرير كل ما جرى من تدخلات أو استبعاد غير ذوي الولاء الشهابي الشخصي أو الحزبي – النهجي، وبالتالي التحيز لفريق من السياسيين الموالين للرئيس شهاب، ومساعدتهم سياسياً

وانتخابياً، ومحاربة الفريق المعارض لهم وللرئيس شهاب ونهجه. لكن الإنصاف والموضوعية في الحكم على المكتب الثاني وتدخله في السياسة، يفرضان الملاحظات التالية:

١ . ليس في العالم أو في أي دولة ديموقراطية، جيش بدون مكتب ثان أو مخابرات عسكرية، كما ليس في العالم دولة لا تمارس فيها الرقابة على الهاتف أو ليس للمخابرات العسكرية أو الأمن العام، فيها مخبرون.

٢ . إن ممارسات المكتب الثاني في لبنان، في العهدين الشهابي والحلوي، بما فيها الاعتقالات أو التحقيقات المشوبة بالعنف، أو المراقبة، ليست سوى "لعبة أطفال"، إذا ما قيست بما قامت به المخابرات العسكرية في بعض الدول العربية، وحتى في دول ديمقراطية، من أعمال عنف وتنكيل واعتقالات واغتيالات وغيرها من الأعمال الإرهابية والقمعية. هذا لا يعني أن المكتب الثاني اللبناني كان محقاً في كل ما أقدم عليه من تدخل أو تجاوزات على الحرية أو تضييق على أخصام الشهابية، ولكن ما "ارتكبه" المكتب الثاني لا يستحق هذا التضخيم أو التركيز، وتحويله إلى "حصان معركة" أخصام الرئيس شهاب والشهابية، في معركة تحطيمهم لهما.

٣ . إن دور المكتب الثاني في حفظ الأمن والاستقرار وتجنيب لبنان الخضات السياسية وانعكاسات النزاعات في المنطقة، والحرب الباردة، بين العامين ١٩٥٨ و١٩٧٠، كان دوراً كبيراً بل رئيسياً. ولم يكن دوراً سهلاً، لا بعد ثورة ١٩٥٨، التي خلفت ما خلفته على الساحة اللبنانية من انقسامات وطنية وطائفية متفاعلة مع القوى المتنازعة في المنطقة والعالم، ولا بعد انفصال سوريا عن مصر، وانتقال الصراع البعثي – الناصري إلى لبنان، ولا بعد نشوء المقاومة الفلسطينية وانتقالها إلى لبنان، ومباشرة اسرائيل تنفيذ مخططاتها لضربها وضرب لبنان ووحدته الوطنية. فالدور لم يكن بالدور السهل، كما لم يكن القيام به خالياً من بعض الممارسات التي يجوز انتقادها أو وصفها باللاديمقراطية. ولكن، اذا قورنت نتائج نشاط المكتب الثاني الايجابية على صعيد الأمن والسلامة الوطنية والوحدة الوطنية، بالأخطاء أو التجاوزات أو الممارسات السلبية، فإن كفة النتائج الإيجابية تبقى هي الراجحة.

٤ . لقد أحالت الحكومة السلامية، العام ١٩٧٣، ضباط المكتب الثاني إلى

المحاكمة، بعد أن أبعدتهم أو نقلتهم من وظائفهم، وألغت، بتظاهرة إعلامية، غرفة مراقبة الهاتف التي كان يستعملها. ولكن المحكمة العسكرية برأت هؤلاء من التهم المنسوبة إليهم. وأهمها التدخل في السياسة والانتخابات وإساءة استعمال الوظيفة، أو تجاوز الصلاحيات. أما المراقبة على الهاتف، فقد عادت، بشهادة الجميع.

٥. لم يكن فؤاد شهاب، كغيره من "الجنرالات" الذين حكموا في بعض الدول العربية، من المؤمنين أو القائلين بالحكم العسكري، بل كان حريصاً على إبعاد الجيش عن السياسة والسياسة عن الجيش. لكنه عندما أصبح رئيساً للجمهورية، ولم يكن لديه محازبون سياسيون أو فريق عمل مدني، كان لا مندوحة له من الاتكال على بعض الضباط الذين اختبرهم، إبان قيادته للجيش سواء في الغرفة العسكرية في رئاسة الجمهورية، أو في المكتب الثاني في الجيش، وهو الجهاز العسكري الذي يتعاطى بسلامة البلاد وأمنها من الزاوية السياسية. وإذا كان المكتب الثاني، بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، بدأ يأخذ الدور الكبير الذي أخذه، فلأن "الموس وصلت إلى ذقنه" وذقن الجيش والرئيس مباشرة . أما استمراره في التدخل في السياسة وشؤون الحكم، بعد انتخاب الرئيس شارل حلو، فلا يعود، فقط، إلى ولاء ضباطه للرئيس شهاب، أو حبهم للسلطة (الذي ربما كان موجوداً لدى البعض)، بل لأن الرئيس حلو هو الذي أبقى لهم هذا الدور أو أبقاهم فيه. وفاء لهم وللشهابيين الذين أوصلوه إلى الرئاسة، في البداية، ثم لحاجته إليهم فيما بعد، ثم لأنهم باتوا، بعد ١٩٦٨، في حالة دفاع عن النفس أو حالة اضطرار وطني أمام التحديات المصيرية التي كانت قد بدأت تعصف بلبنان وحوله.

٦ . في كل حال، وحتى لو كان المكتب الثاني، بل الجيش اللبناني، بل الشهابية، تستحق أولاً تستحق، ما نسب إليها من اتهامات أو من أدوار إيجابية، فلقد كان واضحاً، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وقيام الحلف الثلاثي، وبروز المقاومة الفلسطينية كرأس حربة ثورية في المنطقة ضد إسرائيل، بدلاً من الناصرية، واختيارها لبنان مقراً ومنطلقاً لها، وتنافس الدول العربية في لبنان عليها فإن الشهابية والشهابيين والمكتب الثاني، راحوا يشكلون عقبة بوجه كل القوى المتصارعة في لبنان وعليه، من

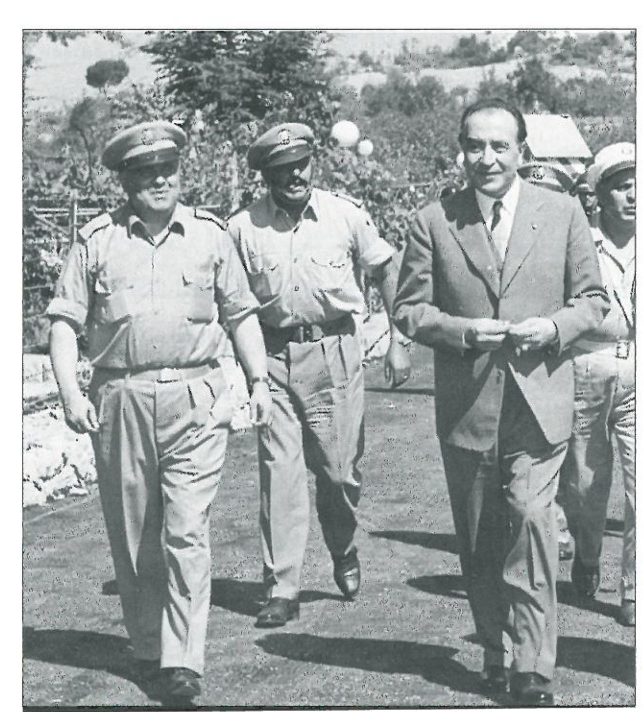
برجوازية سياسية واقتصادية لبنانية، تعارض النهج الشهابي الاقتصادي – الاجتماعي، إلى أحزاب ثورية ويسارية متحالفة مع المقاومة الفلسطينية، ترى في رقابته على المخيمات الفلسطينية، ومنعه لعمليات المقاومة عبر الحدود اللبنانية ضد إسرائيل، ضرباً لها وتعطيلاً لمعركة تحرير فلسطين. من رأي عام مسيحي معبأ منذ ١٩٥٨ ضد الشهابية والناصرية، إلى زعماء مسلمين تقليديين أبعدوا عن الحكم خلال العهد الشهابي، إلى أحزاب قومية عربية، اعتبرت الشهابية نوعاً من "الانعزالية اللبنانية الجديدة". كل هذه القوى والتيارات والأحزاب والدول، التقت، رغم تباين أهدافها، على ضرورة الإطاحة بالشهابية ومنع الشهابيين من تسلم الحكم مجدداً. وكان من الطبيعي والمنتظر أن تتركز الحملة على "عصب الشهابية"، أي ضباط المكتب الثاني، وان تضخم تجاوزاته ويستثار الرأي العام عليه، فيسهل ضربه وضرب الشهابية. وهكذا كان.

٧ . غاب الضباط الشهابيون عن المكتب الثاني في الجيش، بعد العام ١٩٧٠، لكن المكتب الثاني بقي كجهاز هام في الجيش. وإذا كان المسؤولون الجدد عنه توقفوا عن خدمة الشهابية والشهابيين والتدخل في الانتخابات النيابية ، فإن نشاطهم في حقول المراقبة والاستخبارات لم يتوقف. بل تعاظمت أهمية دورهم وخطورته مع تزايد الأخطار والنزاعات التي أخذت تحيط بلبنان وتتخذ منه ساحة للصراع. ومع انتقال المقاومة الفلسطينية وتمركزها في لبنان، ومن ثم غياب جمال عبد الناصر،وشروع إسرائيل في تنفيذ مخططاتها لضرب المقاومة الفلسطينية وحلفائها في لبنان، أصبح المكتب الثاني بل والجيش اللبناني في الصف الأول من المواجهة العسكرية والسياسية مع كل الأطراف المتداخلة في النزاع. وليس سراً أن المكتب الثاني لعب دوراً هاماً جداً في التدريبات العسكرية للميليشيات المسيحية التي كانت تستعد لمجابهة المقاومة الفلسطينية. لا نقول هذا تبريراً لتدخل المكتب الثاني الشهابي، سابقاً، في السياسة، ولا من قبيل انتقاد المكتب الثاني الجديد المتحرر من الشهابيين، أو إدانته،ولكن لإبراز حقيقتين:

١ - إن حدود تدخل أجهزة الاستخبارات في الشأن العام، الداخلي أو الخارجي، أو عدم تدخلها مسألة مطاطة. ومن يقس تدخلات المكتب الثاني

اللبناني، مثلاً، بأعمال المخابرات الأميركية أو الروسية، كي لا نقول العربية، التي تطبخ الانقلابات وتفجر الثورات وتمارس كل أنواع العنف في كل أنحاء العالم (لحماية نظام الحكم في بلادها)، يجد ان مداخلات العقيد أنطون سعد أو العقيد غابي لحود، في السياسة الداخلية اللبنانية، كان أقرب إلى تدخل بسيط، لم تتهدد منه الحرية ولا الديمقراطية أو السلامة العامة أو حقوق الإنسان، ولم يصيب الديمقراطية اللبنانية منه إلا خدوش بسيطة.

٢ ـ نحن لا نقول بأنه لو بقي المكتب الثاني والضباط الشهابيون لكان لبنان نجا في الحكم، بعد ١٩٧٠، من انفجار ١٩٧٥.إذ إن ما تجمع فيه وحوله من نزاعات ومصالح إقليمية ودولية متضاربة،كان أقوى من أن يصمد أي نظام حكم لبناني أو مكتب ثان، في وجهه أو أن يتغلب عليه. ولكن ما حدث في لبنان في السنوات التي سبقت الانفجار والحرب، حمل الكثيرين من اللبنانيين على الترحم على أيام المكتب الثاني الشهابي. أو على الأقل على تفهم بعض ممارساته أو عذرها.



الرئيس شهاب مع العميد انطون سعد رئيس المكتب الثاني

الإصلاح الإداري وتحديث الدولة

تسلم الرئيس فؤاد شهاب زمام السلطة بعدما اهتزت الدولة بفعل الأحداث الدامية التي زعزعت إدارتها وشلت فعالية أجهزتها، وعطلت التعاون ما بين موظفيها وأصابت ولاءهم لها.

ولم تكن الإدارات العامة الحكومية، قبل ثورة ١٩٥٨ على درجة عالية من الحداثة أو الصلاح أو الفعالية، بل كانت بعيدة عن المستوى المطلوب من الدولة الحديثة. وبالرغم من أن كل البيانات الوزارية لحكومات الاستقلال تحدثت عن إصلاح الإدارات العامة ودوائر الحكومة، إلا أن هذه الإدارات ظلت تشكو المركزية الشديدة الفساد وضعف التنظيم وافتقارها إلى الموظفين الأكفاء والوسائل العصرية للعمل، وطغيان المحسوبية الطائفية والحزبية على التعيينات فيها. بالإضافة إلى شكوى المسلمين الدائمة من أن أكثرية الوظائف فيها، ولا سيما الرئيسية أو الحساسة، محصورة بموظفين مسيحيين. ولقد حاول الرئيس بشارة الخوري في أواخر عهده القيام بعملية تطهير وإصلاح في الإدارة، أجهضت بعد أن داهمته الإضرابات التي أدت إلى استقالته.كما حاول الرئيس كميل شمعون، في بداية عهده، وبعد أن استصدر مراسيم اشتراعية، إجراء عملية إصلاح إداري، ولكنه لم يذهب بعيداً فيها.

وكان أول ما قام به الرئيس شهاب في هذا المجال، إنشاء لجنة مركزية للإصلاح الإداري، مقسمة إلى سبع لجان كبرى وستين لجنة فرعية، ضمت عدداً كبيراً من الشخصيات ذات الخبرة والاختصاص، مهمتها دراسة كل أوضاع الإدارة الحكومية اللبنانية ووضع الاقتراحات لإصلاحها وتحديثها. وطلب إلى هذه اللجنة إنجاز أعمالها في ستة أشهر، وصدر، تباعاً، إستناداً إلى مقترحاتها، ستون قانوناً، بمراسيم اشتراعية، تتعلق بالإصلاح الإداري وتنظيم دوائر الدولة. (وقد أتينا على ذكرها في مكان آخر من هذا الكتاب).

أما أهم الإصلاحات الإدارية في السنوات الأولى من العهد الشهابي فكانت التالية:

اللامركزية واللاحصرية والبلديات

فالمرسوم الاشتراعي ١١٢ (١٢/٦/ ١٩٥٩)، وسع صلاحيات المحافظين في بت المعاملات الإدارية وفي إدارة شؤون المحافظات. ثم كان قانون البلديات الجديد الذي أنشئت بموجبه ٣٨٠ بلدية جديدة في لبنان. كما وضع تصميم لبناء مدينة حكومية، على أرض مطار بئر حسن القديم، ولكن المشروع لم ينفذ.

وتناول الإصلاح الإداري شروط تعيين الموظفين، وإلزامية حيازة موظفي الفئات العليا للشهادة الجامعية.

مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي

القانون الإصلاحي الهام كان ذاك الذي أنشئ مجلس الخدمة المدنية وجهاز التفتيش المركزي. التابعين لرئاسة الحكومة. غاية الأول الإشراف على شؤون التوظيف والترقيات والمناقلات، وكل ما يتعلق بموظفي الدولة، من أجل إبعاد تدخل السياسيين في التوظيف، وحصره ضمن شروط الكفاءة أو الامتحان، كما الحق بالمجلس معهد لتدريب الموظفين. وغني عن القول إن إنشاء مجلس الخدمة المدنية كان خطوة هامة لتحرير الإدارة من المحسوبية الحزبية والمزايدات الطائفية وتوفير شروط المساواة والتكافؤ بين الموظفين.

أما التفتيش المركزي فكانت الغاية من إنشائه مراقبة حسن عمل الموظفين واقتراح الطرق والوسائل التي تحسن أداءهم وتحسين إنتاج الإدارات العامة.

إعادة تنظيم وزارة الأنباء

لم يغب عن بال الرئيس شهاب دور الإعلام في توجيه الرأي العام وإطلاعه على ما تعمل الدولة لأجله، وحمايته من الإعلام الخارجي السلبي ومن الشائعات. ولما كان ديموقراطياً في تفكيره ومعارضاً لكل كبت أو تضييق على حرية الصحافة، فقد وجد في تقوية الإذاعة اللبنانية الحكومية وتحسين برامجها وفي إنشاء وكالة وطنية للأنباء ومركز للنشر والإرشاد، في وزارة الإعلام، وسائل لدعم العمل الحكومي وتنوير الشعب بالنسبة لقضايا الإصلاح.



الرئيس شهاب مدشنا مجلس الخدمة المدنية. وقد بدا الرئيس العويني والشيخ فريد الدحداح اول رئيس لمجلس الخدمة

الإصلاح الإداري والمؤسسات الحديثة للدولة

شملت المراسيم الاشتراعية إنشاء مجالس مختصة عديدة، وإعادة تنظيم إدارات ومجالس قائمة، وطالت قطاعات إدارية وأخرى ذات اختصاصات متعددة في حقول الإدارة والتربية والتعليم والصحة وقوى الأمن والزراعة والصناعة والسياحة. منها ما كانت غايته التحديث والتأهيل ومنها ما كان له علاقة بمشاريع التنمية والعدالة الاجتماعية. وبلغ عدد هذه المراسيم الخمسمائة تقريباً.

ولا بد هنا من التوقف، قليلاً، عند بعض هذه المؤسسات التي كانت الدولة اللبنانية تفتقر إليها، والتي لم يكن من نتائج إنشائها تحديث الدولة وتحرير الوظيفة العامة من المحسوبية والإستزلام وإنشاء مرتكزات للسياسة المالية وللنقد فحسب، بل لأنها جاءت بمثابة خشبة الخلاص الآخرة للدولة والإدارات العامة بعد أن عصفت فيها الحرب ومزقتها وشلت فعاليتها. اذ لولا مجلس الخدمة المدنية ومصرف لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كي لا نذكر غيرها، لما بقي كثيراً مما يجمع بين مصالح الناس وتعاون الموظفين في الخدمة العامة أو ما يدعى النقد الوطني.

الضمان الاجتماعي وقانون النقد

إضافة إلى مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي كان إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أهم المؤسسات التي أنشئت في عهد الرئيس شهاب بعد سنوات من إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي. (وسيأتي الحديث عن غايتهما وغايات غيرهما من المشاريع والقوانين ذات الأهداف الاجتماعية في الفصل المخصص عن النهج الشهابي). فقبل إنشاء صندوق التعويضات والصحة ونهاية الخدمة، للأجراء والمستخدمين التي أفاد من إنشائه مئات الألوف من المواطنين وعائلاتهم، كانت حقوق العمال والأجراء والمستخدمين محصورة في قانون العمل الذي كان يرعى بعض هذه الحقوق. أما بتطبيق نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد انتقلت حقوق الأجراء والمستخدمين إلى مرحلة جديدة لم يكن يعرفها لبنان من قبل. وغني عن القول ما كان ولا يزال لهذه المكاسب الاجتماعية للعمال والأجراء والمستخدمين، ناهيك بالموظفين وأفراد الجيش وقوى الأمن، من تأثير على الاستقرار الاجتماعي.

أما النقد اللبناني فكان حتى العام ١٩٦٣، أي بعد عشرين عاماً من بلوغ لبنان استقلاله، غير موجود بالفعل. كما كان إصدار العملة اللبنانية والسهر على قيمتها، يتولاه "مصرف لبنان وسوريا" الذي أنشئ في عهد الانتداب. وكان الفضل لفؤاد شهاب في وضع أول قانون للنقد والتسليف بعد استقلال لبنان، والذي أنشئ بموجبه مصرف لبنان، أي البنك المركزي، الذي تناط به مسؤولية النقد وقيمته والسيولة ومراقبة المصارف وغيرها من الصلاحيات والمسؤوليات المعتمدة في دول العالم. ولقد بلغ حرص الرئيس شهاب على مباشرة تطبيق هذا القانون بسرعة، انه أشرف شخصياً على متابعة أعمال بناء مصرف لبنان، الذي ما زال قائماً في محلة الصنائع، وعلى إنجازه في أقل من سنة ونصف السنة.

ولا بد هنا من التوقف، أيضاً، عند المعارضة القوية التي لقيها قانون النقد والتسليف والضمان الاجتماعي – ولا سيما الضمان الصحي – من قبل بعض رجال المال والأعمال والمصرفيين. ومن حججهم للمعارضة ان المصارف الخاصة تخشى من تسريب أسرارها من خلال موظفي البنك

المركزي، أو ان تؤدي رقابته إلى تقييد حريتها وطريقة تسليفاتها. أو ان يوثر قيام بنك مركزي على السرية المصرفية. وكانت من بين حجج معارضي الضمانات الاجتماعية والصحية، انها "ستخرب لبنان"، أو انها "ستؤثر على حركة الاستخدام وحريتها"، وهي من أهم عوامل النشاط الاقتصادي اللبناني. وكانت معارضة هذين الإنجازين الكبيرين، جزءاً من حملة أوسع كانت تتهم السياسة التخطيطية والاجتماعية الشهابية، بانها "نوع من الاشتراكية المحجبة "، وانها سوف تضر بالاقتصاد اللبناني الحر. وغني عن القول انه كان وراء هذه الحملات سياسيون معارضون للرئيس شهاب شخصياً، بصرف النظر عن سياسته أو نهجه.كما كان هنالك أصحاب مصالح اقتصادية يفيدون من افتقار البلاد إلى قانون نقد وتسليف أو ضمانات اجتماعية وصحية. وربما ساعد فؤاد شهاب في إصدار هذه القوانين الإصلاحية والاجتماعية والمالية، انها صدرت بمراسيم اشتراعية، إذ نص القانون الذي أنشئ بموجبه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على إنشاء أربعة صناديق: صندوق ضمان الصحة والأمومة، صندوق ضمان طوارئ العمل، صندوق تعويض نهاية الخدمة. على أن تتولى الدولة تغطية ٢٥ بالمائة من نفقاته ويغطى الباقي بمساهمات أرباب العمل والأجراء. وقد دخلت هذه الصناديق تدريجياً في مراحل التنفيذ ابتداء من عام ١٩٦٥. واستفاد منها مئات الألوف من المستخدمين والأجراء.

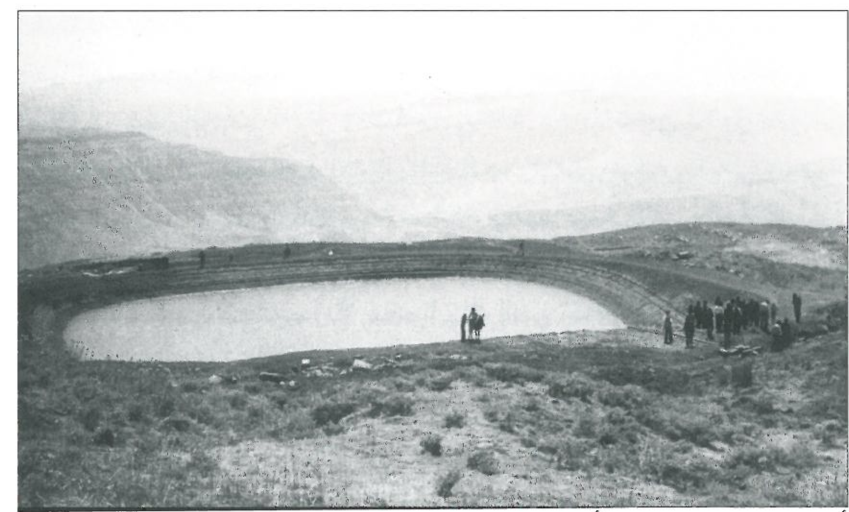
ومن المنجزات والمؤسسات، في المشروع الشهابي لبناء الدولة الحديثة، إنشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية، والمشروع الأخضر. فلأول مرة في تاريخ الإدارات العامة ومجالات العلوم في لبنان، دعي علماء واختصاصيون وباحثون في مختلف العلوم الرياضية والفيزيائية والطبية وغيرها من فروع العلوم وتشعباتها، إلى التفرغ والبحث والتأليف في اختصاصاتهم العلمية، لا سيما تلك التي تتعلق بالواقع اللبناني أو بمردودها عليه. وقد خصص لهذا المجلس ميزانية تبلغ ٢ في المائة من مجموع ميزانية الدولة، على غرار الدول الغربية المتقدمة.

كما أطلقت حركة تشجيع زراعية لم تكن معروفة من قبل في مناطق لبنانية عدة.

المشروع الأخضر

كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة تبلغ ٢٧٠٠٠٠ هكتاراً منها ٨٠٠٠٠ فقط تصلها المياه. وقد خص برنامج المشاريع الكبرى الري بستين مليون ليرة والعام ١٩٦١، لري مساحات تقدر بخمسة وأربعين ألف هكتار. لا سيما في منطقة البقاع. كما استكملت الأشغال على نهر الليطاني، فأنشئت "المصلحة الوطنية لنهر الليطاني"، وبني سد "البير نقاش"، في القرعون، الذي يستوعب مائتي مليون متر مكعب وينتج طاقة كبيرة من الكهرباء.

في العام ١٩٦٣ أنشئ "المشروع الأخضر"، وهو مصلحة مستقلة وبميزانية خاصة، مهمتها تقديم الإرشادات الفنية للمزارعين، وتقديم القروض الطويلة الأمد لهم والأشتال ومقاومة امتداد المساحات الجردية في الجبال، وتحريجها. وجاءت قروض المشروع لتكمل القروض التي كان المصرف الزراعي والصناعي والعقاري يقدمها. وقد بلغت المساحات التي استصلحها المشروع الأخضر عشرة آلاف هكتاراً، وعدد خزانات المياه ٦٥٠ خزاناً. والطرق الزراعية التي شقها: ١١٣ كيلومتراً. والقروض التي أعطاها للمزارعين الثلاثين مليوناً. ولما كان تصريف المنتوجات الزراعية موضع شكوى المزارعين أنشئ مكتب الفاكهة العام ١٩٥٩.



أحد خزانات المياه في المشروع الأخضر

التنظيم المدني

وكان من أهم القوانين التنظيمية التي سنت، والمؤسسات التنفيذية التي أنشئت في العهد الشهابي، قانون التنظيم المدني الجديد وقانون حماية الشواطئ وقانون التخطيط العمراني لضواحي بيروت، وإنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى في بيروت. ولقد أخذ البعض على هذه القوانين التنظيمية المدنية ، انها جمدت استثمار الأراضي والشواطئ التي أخضعت للتخطيط والتنظيم أو قيد استثمارها بشروط عمرانية معينة. وعلى إنشاء مجالس تنفيذ المشاريع المستقلة، انها حلت محل وزارة الأشغال العامة. ولكن عندما نرى ما حل بالشواطئ اللبنانية من قرصنة وتشويه وتدمير للطبيعة، وكيف زحف الإسمنت والبنيان الفوضوي إلى الجبال والتلال المجاورة للمدن وإلى ضواحيها، لا بسبب الحرب وإبانها فحسب، بل بعد أن بطل احترام هذه القوانين أو تنفيذها، ندرك كم كانت نظرة الرئيس شهاب بعيدة، في الحفاظ على البيئة وفي التنظيم المدني. وكم كان محقا في تنفيذ المشاريع الكبرى بواسطة مجالس مستقلة. (كل مشاريع الرئيس الفرنسي الكبرى في باريس تمت بهذه الطريقة، أي على يد مجلس أعلى لتنفيذ المشاريع الكبرى).

المناطق والتنمية الاجتماعية

كانت المشكلة الاجتماعية هاجس الرئيس شهاب الأكبر. ومن أبرز مظاهر هذه المشكلة هجرة أبناء الريف ولا سيما المناطق المحرومة إلى المدن، بحثاً عن أسباب العمل والعيش، ثم معيشتهم وإقامتهم في بعض أحياء المدن وضواحيها في حالات وأوضاع سكنية واجتماعية وصحية متردية.

من هنا كانت سياسته الاجتماعية الإنمائية الشاملة والمنفذة على مراحل، بشكل خطط خمسية، بهدف إنماء المناطق والأرياف لشد أبنائها إلى البقاء فيها وتوفير أسباب لائقة بالإنسان.

وثمة سبب آخر وراء اهتمام الرئيس شهاب بهذه التنمية للمناطق والأرياف، وهو إدراكه واقتناعه بان وراء ثورة ١٩٥٨، التي برز فيها عصيان المسلمين على الدولة، أسباباً اجتماعية، لا سياسية أو عقائدية أو طائفية فحسب.

بدأ بإنشاء مكتب التنمية الاجتماعية في السنة الأولى من عهده. للاهتمام بالأيتام، ثم بإنشاء مراكز صحية ومراكز اجتماعية في المناطق، تتولى دراسة المشكلات الاجتماعية المحلية وتدريب بعض أبناء المناطق على العمل والمساعدة الاجتماعية. وقد ضم هذا المكتب إليه عددا من المتطوعين للخدمة الاجتماعية. وكان من أهم أعمال المكتب تشجيع الأعمال اليدوية والإنتاج الحرفي في المناطق.

ولكن الهم الاجتماعي، وبالتالي الاهتمام الشهابي الاجتماعي التنموي، لم يكن ريفياً أو مناطقياً، فحسب، بل شمل ضواحي المدن الكبرى ولا سيما ضاحية بيروت الجنوبية، حيث كان يقيم عشرات الألوف من النازحين من الريف ومن اللاجئين الفلسطينيين والعمال غير اللبنانيين، في أوضاع غير لائقة بحياة الإنسان وكرامته، جعلت البعض يطلقون على الضاحية اسم "حزام الفقر". ولكن إذا كانت بيروت ومدن لبنانية أخرى محاطة بأحزمة فقر أو بؤس بشري، فان أبناء الطبقات الوسطى في المدن ما كانوا ليتمتعون بمستوى معيشي أو بدخل كاف، بل كان التذمر الاجتماعي وبالتالي مطالب النقابات والإضرابات عالية الصوت، في نهاية الخمسينات.

وكان من بين المبادرات الاجتماعية الأولى للرئيس شهاب، لمعالجة المشكلة الاجتماعية، رفع معدل الحد الأدنى للأجور من ٩٤ إلى ١٢٥ ليرة، وإنشاء هيئة لمتابعة مشكلة الأجور وعلاقتها بغلاء المعيشة. (وقد عارض انشاءها بعض رجال الأعمال والصناعة). كما أصدر قانون تنظيم عمل الأجانب في لبنان، لحماية اليد العاملة اللبنانية. وأنشأ محكمة خاصة بقضايا العمل والنزاعات بين العمال وأرباب العمل.

وكان من بين القوانين والمشاريع الاجتماعية تلك التي ترعى السكن وتشجع على بناء مساكن شعبية لذوي الدخل المحدود.

بطبيعة الحال لاقت كل هذه القوانين والمشاريع والمحاولات رضى النقابات والعمال.إلا أنها اصطدمت بمعارضة أو تحفظ بعض أرباب العمل وكبار رجال الأعمال.

المشاريع العمرانية والتجهيزية الاجتماعية و التعليم

لم تكن الغاية من إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، عمرانية أو

تجهيزية فحسب، بل اجتماعية، أيضاً وخصوصاً، تهدف إلى الإسراع في تنفيذ البنى التحتية الأساسية في كل المناطق. وأهم هذه المشاريع والبنى إيصال الطرق والماء والكهرباء والمدارس إلى المناطق والقرى المحرومة، والتي بلغ عددها ١١٣٨ قرية ودسكرة. وقد تمكنت الخطط التي وضعت في عهد الرئيس شهاب (واستمر تنفيذ آخرها في عهد الرئيس حلو، حتى العام ١٩٧٠) من إيصال الطرق والماء والكهرباء إلى معظم هذه القرى. ولكن الإنجاز الإنمائي الكبير كان في سياسة التعليم التي عمت فائدتها مئات الألوف من أبناء هذه المناطق.

أولى العهد الشهابي التعليم اهتماماً خاصاً، على كل مستوياته وفروعه، ولا سيما في المناطق التي كانت محرومة منه. فارتفع عدد التلامذة في الجنوب والبقاع، مثلاً، من ٦٤ ألفاً إلى ٢٢٥ ألفاً بين العامين ١٩٥٩ و١٩٧٠. وارتفع عدد التلامذة في المدارس الرسمية من ٢٣ بالمائة من مجموع التلامذة في لبنان، الى ٣٤ بالمائة العام ١٩٦٤. وكان اهتمامه بالجامعة اللبنانية كبيراً، باعتبارها الجامعة الوطنية الناشئة حديثاً، والتي كانت مصلحة الوطن ومصلحة الطبقات الوسطى تقضي بتعزيزها بوجه الجامعات الأجنبية الفرنسية والأميركية التي كان الدخول إليها يكاد يكون محصوراً بأبناء العائلات ذات الدخل المرتفع. وهكذا أنشئت كلية للحقوق والعلوم السياسية، وكلية للآداب وثالثة للعلوم. ثم أنشئ معهد للعلوم الاجتماعية، وآخر للفنون الجميلة، وارتفع عدد طلاب الجامعة اللبنانية ليبلغ الأربعة آلاف طالب في العام الدراسي ١٩٦٣ - ١٩٦٤.

وأعطى الرئيس شهاب، في إطار خطة الانماء المتكامل، اهتماماً خاصاً بالتعليم الزراعي والمهني، فطور المدرسة الزراعية الوحيدة لتصبح كلية مهنية متعددة الاختصاصات وأنشأ مدارس زراعية ومهنية عدة، ومراكز للإرشاد الزراعي في المناطق. وصدر العام ١٩٦٤ قانون التعاونيات، الذي ينظم علاقة هذه الأخيرة بالدولة. وقد شهدت منطقة زحله حركة تعاونية واسعة. إلا أن الروح الفردية عند المزارعين والفلاحين اللبنانيين حالت دون انتشارها.



تشجيع الصناعة

أما سياسة تشجيع الصناعة وإنمائها الذي كان تقرير بعثة أيرفد والخطط الإنمائية المنبثقة عنه، أوصت بها، فقد تجلت في تنفيذ المشاريع والقوانين التالية:

١. توسيع مرافئ بيروت وطرابلس وجونيه وصيدا، وقاعة استقبال المطار ومصفاة طرابلس، ومشاريع إيصال المياه إلى المناطق. وقد أطلقت هذه المشاريع التي نفذتها الدولة حركة كبيرة في الصناعات اللبنانية.

٢. إتباع نظام الضرائب التصاعدية على الدخل (مع بقاء الحد الأقصى معقولا، أي ١٧ بالمائة في الصناعات و١٣ بالمائة في الأعمال الأخرى). وإعفاء الصناعات الجديدة من الضريبة لمدة ست سنوات.

٣. من اجل تزويد الصناعة بما تحتاج إليه لنموها من يد عاملة متخصصة أو ماهرة، أنشئت ١٣ مدرسة مهنية ابتدائية، و٥ مدارس مهنية ثانوية. بالاضافة إلى المدرسة الفندقية.

وكان من نتائج هذه السياسة التي اتبعت في العهد الشهابي لتشجيع الصناعة وتنميتها، أن ارتفعت القيمة المضافة الصناعية إلى الأربعمائة مليون ليرة. وارتفع عدد العمال الصناعيين من ٢١٨١٤، العام ١٩٥٨، إلى ٦١٩٨٨، العام ١٩٦٤. وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية اللبنانية، من ٢١ مليون ليرة، العام ١٩٦١، إلى ٦٠ مليون ليرة، العام ١٩٦٥. وبلغت التوظيفات في الصناعة ٨٣٩ مليوناً العام ١٩٦٤، وكانت ٢١٢ مليوناً، العام ١٩٥٨.

إلا أن هذه النهضة الصناعية التي شهدها العهد الشهابي، انحصرت في بيروت وضواحيها بنسبة ٨٠ في المئة، لأسباب عديدة لم تتمكن الدولة، رغم تركيزها على إنماء المناطق المحرومة في الشمال والجنوب، من أن تحول دونها.

الانماء السياحي

بهدف تنمية السياحة، التي كانت في مقدمة توصيات تقرير بعثة أيرفد، ركز العهد الشهابي على ثلاثة محاور لتحقيقها: تأهيل أو تجديد

توسيع مرفأ جونيه



الحوض الثالث في مرفأ بيروت

المراكز السياحية، كمغارة جعيتا، والحفريات الأثرية في صيدا وطرابلس وجبيل وعنجر وصور. وتم إنشاء "محطات استراحة" قرب الأماكن الأثرية. وشجعت الدولة إنشاء الفنادق، فارتفع عددها من ٢٤٥ فندقاً العام ١٩٦٠ إلى ٣٣٩ فندقاً العام ١٩٧٠. وشجعت المهرجانات الدولية الفنية التي ذاع صيتها دولياً. ومن أجل الدعاية السياحية في الخارج، أنشئ المجلس الوطني للسياحة، الذي افتتح عدداً كبيراً من المكاتب السياحية في العواصم العربية والأوروبية والأميركية. وكان من جراء هذا الازدهار الذي عرفه لبنان في الستينات أن خفت هجرة أبنائه إلى الخارج، بينما تلقى هجرة كبيرة من سوريا ومصر ودول عربية أخرى.

الشهابية: سياسة؟ نهج؟ مدرسة؟

كل عهد رئاسي في لبنان، ما بعد الاستقلال تميز بطابع أو وصف أو اقترن باسم رئيسه. فعهد الشيخ بشارة الخوري حمل وبقي يحمل اسم : "عهد الاستقلال". وعهد كميل شمعون، الذي عرف فيه لبنان بداية ازدهار اقتصادي، وانتهى بثورة ١٩٥٨ حمل اسم رئيسه: "عهد شمعون". كذلك اقترنت معظم العهود الرئاسية بأسماء رؤسائها. أما عهد فؤاد شهاب فقد تميز بأمور وأشياء عديدة،منها شخصية الرئيس شهاب الآتية من خارج عالم السياسة والسياسيين، ومنها أسلوبه أو طريقته في الحكم. ومنها بعض المبادئ الوطنية والاجتماعية والإصلاحية التي انطلقت منها كل المشاريع والإنجازات والمواقف التي تحققت في عهده. وقد أطلق عليها، مجتمعة، اسم: "النهج الشهابي". وعلى من نادوا بها أو شاركوا الرئيس شهاب في العمل تحت شعاراتها، تعريف "النهجيين". فما هو النهج الشهابي، بالضبط؟ هل هو الولاء الشخصي للرجل ؟ أم هي سياسة وطنية حزبية ؟ أم هي طريقة أو أسلوب في الحكم، وفي ممارسة رئيس الجمهورية لدوره؟ أم هي مدرسة جديدة في سياسة الحكم وتعامله مع القوى السياسية والشعب والإدارة؟ أم هي بعض المبادئ الأساسية التي تنطلق منها نظرة الحكم وبعض الأهداف المعينة التي يتطلع للوصول إليها؟ أم هو مجموع هذه كلها؟

المبادئ الأساسية

لا من خلال الخطب الرئاسية التي كان يلقيها في المناسبات الرسمية، أو البيانات الوزارية التي كانت تنال موافقته فحسب، بل من خلال مواقفه وتوجيهاته وأحاديثه، أيضاً، ومن خلال الأعمال والمشاريع والمنجزات التي تمت في عهده، يمكن تحديد المبادئ الأساسية للنهج الشهابي وبالتالية:

أولاً: استقلال لبنان وسيادته

كان الرئيس شهاب شديد الحرص بل والحساسية بالنسبة لمبدأ الاستقلال اللبناني وسيادة الدولة على أراضيها. تجلى تمسكه بهذا المبدأ إبان قيادته للجيش، وفي ثورة ١٩٥٨، عندما أصدر أوامره بتصويب مدافع الجيش على قوات المارينز وهي تحاول الإبرار على الشاطئ اللبناني، دون إطلاع قيادة الجيش اللبناني. وعندما طلب من الرئيس جمال عبد الناصر، وكان رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التي تضم مصر وسوريا، آنذاك، أن يكون اجتماعهما على الحدود اللبنانية – السورية. كما تجلى حرصه على الاستقلال والسيادة الوطنية في مواقف كثيرة، خلال سنوات حكمه، سواء في علاقات لبنان مع الدول الكبرى أو الدول العربية، وفي رفضه تدخل بعض السفارات الأجنبية والعربية في السياسة اللبنانية. أما ما أخذه عليه بعض المعارضين بان السفير المصري، في أيامه، عبد الحميد غالب، كان واسع النفوذ، وشبه "مفوض سام"، فانه مأخذ مبالغ فيه، اذ كان السفير المصري، يومذاك، يمثل جمال عبد الناصر الذي كان رئيساً لمصر وسوريا، وزعيماً شعبياً عربياً مميزاً، يتمتع بانجذاب الشعوب العربية، بمن فيها نصف الشعب اللبناني على الأقل، إليه، سياسياً وعاطفياً. ولم يكن أمام الرئيس شهاب سوى التعامل مع هذا الواقع، الذي لم يمس الاستقلال اللبناني وسيادته في شيء، إلا في نظر الذين كانوا يناصبون جمال عبد الناصر وسياسته العربية والدولية، الخصومة أو العداء. وبعد انفصال سوريا عن مصر، وقيام حكم مناوئ لعبد الناصر في دمشق، مرت العلاقات اللبنانية السورية بمرحلة دقيقة، ووجد الرئيس شهاب نفسه في مواقع حرجة ما بين دمشق والقاهرة المتخاصمتين، وأحياناً حالات إلى توتر وأزمات (حادثة المصنع). لكن الرئيس شهاب، مع حرصه الشديد والدقيق على مبدأ انتماء لبنان العربي، والاخوة والتضامن العربيين،كان أشد حرصاً على احترام استقلال لبنان وسيادته.

ثانياً: الاخوة والتضامن مع الدول العربية

لم يكن فؤاد شهاب "قومياً عربياً"، بالمفهوم الأيديولوجي. ولكنه لم يكن، أيضا، "شوفينياً قومياً لبنانياً"، بل كان، كالشيخ بشارة الخوري وحميد فرنجيه وغيرهما من كبار الشخصيات الوطنية المسيحية التي ساهمت في نيل استقلاله، "ميثاقياً". أي انه كان يؤمن باستقلال الكيان الوطني الدائم، وبانتماء هذا الكيان الوطني المستقل الى الأسرة القومية العربية والى العروبة. لم تكن العبارات المختلف على مضامينها بين الأحزاب العقائدية القومية أو الماركسية، (الأمة، القطر، الوطن والشعب)، تشغله أو تغريه بتبني أحد شعاراتها، بل كانت عروبة لبنان تعني بالنسبة اليه، تضامن الدولة اللبنانية مع الدول العربية، في القضايا الدولية والاقليمية، ولا سيما قضية فلسطين، والاخلاص في هذا التضامن. وقد التزم لبنان في عهده بكل مقررات جامعة الدول العربية، وشارك في مؤتمرات دول عدم الانحياز، وفي دخول القيادة العسكرية العربية المشتركة، وفي كل المواقف العربية المشتركة في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية. كما انه حرص على منع كل نشاط دولي ضد احدى الدول العربية عن أن يتخذ لبنان مركزاً له. ومن توصياته في هذا المجال: أن يلتزم لبنان التضامن مع الدول العربية إن كان هنالك اجماع من قبلها على موقف أو قضية. وأن يقف على الحياد بينها في حال اختلافها وانقسامها. وأن يتحفظ في حال تأثير الموقف العربي المطلوب اتخاذه، مباشرة على الوحدة الوطنية في لبنان.

بطبيعة الحال لم ينج هذا النهج المبدئي في السياسة العربية من انتقاد المعارضين، الذين رأوا فيه انحيازاً لفريق عربي معين ضد فريق آخر. أو اتهموه بأنه يقدم المصلحة القومية العربية على المصلحة الوطنية اللبنانية. أما في الواقع، فان الرئيس شهاب كان شديد الحرص جداً على تفادي الانحياز لفريق عربي ضد الآخر، ويوصي دائما بالحياد. لكنه كان، مضطراً، لمسايرة الفريق القادر على التأثير داخل لبنان، بعض الشيء، لا حباً فيه أو تبنياً لكل طروحاته، بل حرصاً على لبنان وسلامته واستقراره، في تلك المرحلة الصاخبة التي كانت تمر فيها الدول العربية. ثم انه كان، من جهة أخرى، مؤمناً، وخلافاً لبعض معارضيه، بفوائد التعاون والتضامن اللبناني – العربي، على لبنان، سياسياً واقتصادياً. بل بضرورة أو حتمية هذا التضامن بعد قيام دولة إسرائيل على حدوده.

وهذا ما ينقلنا إلى مبدأ آخر من المبادئ الوطنية والسياسية الشهابية، نعني الموقف من إسرائيل وتحدياتها وخطرها. فلقد كان الرئيس شهاب، واضح الرؤية بالنسبة لإسرائيل وخطرها. ولكنه في الوقت عينه، كرئيس وكقائد سابق للجيش، كان يدرك ضعف لبنان العسكري إزاءها، فلا يتحرش بها كي لا تعتدي عليه. ويتمسك باتفاقية الهدنة، ولكنه لم يتردد، العام ١٩٤٨، كقائد للجيش، في خوض حرب فلسطين والمشاركة في معاركها. ولا العام ١٩٦٤، في مشاركة لبنان في انشاء القيادة العربية المشتركة، لمواجهة كل عدوان اسرائيلي محتمل. وقد سألته، يوماً، وكان هناك حديث وجدل في الصحف حول احتمال أو امكانية وجود قوات عربية على الأراضي اللبنانية، تنفيذاً لخطط القيادة العربية المشتركة، فأجابني:

- "لبنان عضو في جامعة الدول العربية وموقع على معاهدة الدفاع العربي المشترك وعضو في القيادة العربية العسكرية المشتركة، وبالتالي فانه أمر طبيعي في حال وجود خطة وقرار من القيادة المشتركة بذلك، أن تدخل وتتمركز قوات عربية عسكرية في الجنوب لمساعدة الجيش اللبناني على القيام بالدور الدفاعي المسند اليه. كلا، ليس هناك من خطر على لبنان وسيادته اذا وجد جيش عربي على أرضه بموافقة حكومته وتنفيذاً لمعاهدة وقعها اذا كان هذا الوجود يحمي حدوده وأراضيه."

ثم ما لبث أن ابتسم قائلاً:

"ولكن المشكلة قد تصبح داخلية. اذ أننا سوف نشاهد الزعماء والسياسيين والوفود تتزاحم أمام مكتب قائد هذا الجيش العربي، الموجود في لبنان. بحيث يجد نفسه "غاطساً" في السياسة اللبنانية وحرتقاتها."

ثالثاً: الانفتاح على الغرب والعالم

انطلاقا من تبنيه ميثاق ١٩٤٣ الوطني، كان فؤاد شهاب يؤمن بمبدأ وسياسة الانفتاح على الغرب والعالم. فأوضاع لبنان التكوينية والطائفية منها والثقافية والاقتصادية، كانت تحتم هذا الانفتاح. لكن الانفتاح على الغرب في نظر الرئيس شهاب، لم يكن يعني الانحياز السياسي للدول الغربية الكبرى، أو مناصبة العداء للاتحاد السوفياتي ، أو رهن المصير اللبناني بإرادة أو مصالح العواصم الغربية الكبيرة. ولكنه كان يعني مواصلة الاتصال والتعامل الاقتصادي والثقافي مع دول ومجتمعات متقدمة في مجالات عديدة، لتأهيل لبنان ليكون صلة وصل بين

الشرق والغرب. وبالرغم من قبول الرئيس شهاب مشاركة لبنان في مؤتمر دول عدم الانحياز، فانه، بحكم عوامل عدة كان قريباً بمشاعره وثقافته، من الغرب الأوروبي ومن فرنسا، ومؤمناً بالتعاون مع دوله ومؤسساته، في مجالات عدة، إلا في ما يمكن أن يضر بالوحدة الوطنية اللبنانية وبالمصالح العربية.

اتهم معارضوه سياسته الخارجية بأنها فرنسية لا انغلوساكسونية. وقيل أن لندن وواشنطن كانتا غير مرتاحتين لصداقته الفرنسية ولوجود عدد من المستشارين والخبراء الفرنسيين حوله. قد يكون في ذلك، ظاهرياً، بعض الصحة، إذ كان من الطبيعي أن يتجه فؤاد شهاب بأنظاره إلى فرنسا وخبرائها، بحكم ثقافته الفرنسية وسابق علاقته العسكرية بفرنسا، ونظراً لوجود خريجي الجامعات الفرنسية حوله في الإدارات اللبنانية. ولكن ثمة سبباً آخر كان وراء هذا التفضيل لفرنسا، ألا وهو وجود الجنرال ديغول على رأس الدولة الفرنسية، آنذاك وتدشينه سياسة انفتاح وتعاون جديدة مع الدول العربية. في مقابل ذلك، كانت العلاقات الأميركية العربية والانكليزية – العربية، في تلك الحقبة، متوترة، إلا أن انفتاح الرئيس شهاب على فرنسا أكثر من سواها من العواصم الغربية أو الشرقية، لم يصل يوماً إلى خصام أو توتر علاقات مع الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الاتحاد السوفياتي.

كما ظل انفتاحه على الغرب والعالم يأتي، في رأس الأولويات، بعد التضامن العربي، تحاشياً الأضرار بمصالح الدول العربية.

الوحدة الوطنية

قد تكون عبارات "الوحدة الوطنية"، و"الميثاق" و"الوفاق الوطني"، من أكثر العبارات التي ترددت في خطب الرئيس فؤاد شهاب، والرسالات التي كان يوجهها للبنانيين في أعياد الاستقلال. وفي أول خطاب له أمام مجلس النواب، بعد انتخابه رئيساً في ٨ آب ١٩٥٨، قال: "في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني، أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب، ميثاقنا الوطني. فهو الذي جمعنا ويجمعنا على الإيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً". "...ليس من واجب ألزم على اللبنانيين من الحرص على الوحدة الوطنية والسعي إلى دعمه أولاً من جريمة في حق الوطن أشنع وأخطر من العمل على هدمها أو التفريط بها"(٢٣ أيلول ١٩٥٨).

"...إن الضمانة الأساسية الكبرى لاستقلال الوطن وسلامة أراضيه وحدوده، هي، دائماً، الوحدة بين عناصر الشعب الواحد. فلولا الوحدة الوطنية لما تحقق استقلال ولما بقي استقلال" (٢٠ أيار ١٩٦٠).

ولكن الوحدة الوطنية في مفهوم الرئيس شهاب لم تكن مجرد شعور أو رغبة عند المسيحيين والمسلمين والطوائف اللبنانية عموماً، في التعايش أو العيش المشترك في وطن واحد، فحسب، بل إنها ترتكز على مقومات أساسية أخرى، أهمها الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

ففي خطبه أمام الضباط في عيد الجيش أو حفلات تخريج الضباط، كان يحرص على التذكير بالديمقراطية وبالدستور والنظام البرلماني والشرعية، "...وجيشنا الذي هو مدرسة الوحدة الوطنية بالتفكير والممارسة، يحياها ويحميها، يعرف ان الديمقراطية في لبنان هي شرط من شروط بقاء لبنان، لأنها صورة الوحدة الوطنية والتعبير العملي الحي لها" (خطاب ١٤ أيلول ١٩٦٢).

العدالة الاجتماعية

إلا أن المحتوى الاجتماعي للوحدة الوطنية كان الإضافة الشهابية للميثاق الوطني. فبدون عدالة اجتماعية محققة لا يستقر العيش المشترك بين اللبنانيين، وبوجود الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين الطوائف والمناطق، لا تستقيم الوحدة الوطنية أو تدعم. ومن هنا كان هم الرئيس شهاب الأول في عهده، بعد أن أعاد إلى لبنان استقراره السياسي، تحقيق أكبر قسط من العدالة الاجتماعية والإنماء المتكامل، ولا سيما في المناطق المحرومة، التي كانت أكثرية سكانها من المسلمين. ويلخص تفكيره بهذا الصدد، في الرسالة التي وجهها في عيد الاستقلال. ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢، التي جاء فيها: "...إن العمل الإنمائي الذي يجري في ميادين الاجتماع والاقتصاد والعمران، يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد تقوم وحدته الوطنية على إيمان كل فرد من المواطنين بانتماء الكامل إلى شعب واحد، والولاء الخالص إلى وطن واحد، ولا تقف عند حدود تعايش الفئات والتحالف بينها والتآلف. انه بذلك تأخذ الوحدة الوطنية أسمى معانيها. وتنبعث منها كل قدراتها".

الشرعية الدستورية والديمقراطية والحرية

كان فؤاد شهاب، قبل و بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية متمسكاً بالشرعية الدستورية. أثبت ذلك منذ تسلمه قيادة الجيش عام ١٩٤٥، في تعاونه الوثيق مع الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح. وحتى العام ١٩٥٢. في تلك الحقبة التي راحت الانقلابات العسكرية في الدول العربية المجاورة تتوالى. و عندما استقال الرئيس الخوري وعينه رئيساً للحكومة المؤقتة، وكان بامكانه لو أبدى رغبة أمام الأكثرية النيابية الموالية للرئيس الخوري، أن يصبح رئيساً. قال كلمته المشهورة لرئيس المجلس النيابي الذي جاءه مستشيراً: ماذا يقول الكتاب؟ (أي الدستور). نفعل ما يقوله الكتاب، أي ندعو النواب إلى انتخاب رئيس جديد. وخلال ثورة ١٩٥٨، حرص حتى آخر يوم منها، كقائد للجيش، على حماية القصر الجمهوري و المؤسسات الوطنية، ورفض كل المحاولات التي جرت لإقناعه بالقيام بعمل عسكري يوقف العصيان و القتال، و يزيل أسباب الثورة. و بقي متمسكاً بالدستور والشرعية. ورفض استلام الرئاسة وبعد انتخابه إلا بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس شمعون. وربما لم يكن رفضه للتجديد عام ١٩٦٤، عائداً إلى تمسكه بنص الدستور و رفض تعديله، فحسب، ولكن رفضه تعديل الدستور من أجل تجديد ولايته، كان نوعاً من الاحترام الحقيقي والعميق لهذا الدستور.

أما ايمانه بالديمقراطية والحرية فقد تجلى في تقيده بهذا النظام حرفياً خلال ولايته. فقد صحح قانون الانتخابات ليجعل منه قانوناً أفضل تمثيلاً للطوائف والمناطق اللبنانية. ولقد كانت الوزارات في عهده تؤلف بعد استشارات الكتل النيابية ووفقاً للعرف السياسي الطائفي اللبناني. والانتخابات النيابية تجري في مواعيدها. كما كان اهتمامه بالبلديات والانتخابات البلدية تأكيداً على إيمانه بالديموقراطية واللامركزية. وباستثناء فترة أو فترتين قصيرتين قضت ظروف استثنائية فرض رقابة على الصحف، مارست الصحافة في عهده حريتها كاملة، ولم يصدر أي قانون يعيق هذه الحرية. وقد رفض اقتراحين مؤثرين على حرية الصحافة، الأول هو مشروع قانون لمراقبة موارد الصحف (تقدم به الوزير

كمال جنبلاط بعد محاولة الانقلاب الفاشلة)، ومشروع قانون تحديد عدد الصحف. فقد كان يؤمن (وسمعتها من فمه)، بأن حصر عدد الصحف بثلاث أو خمس، قد يساعد على رفع إيراداتها ومستواها الصحفي، فتتوقف، ربما عن مد يدها، إلى الخارج، ولكنه يحصر حق التوجيه أو التعبير عن الرأي بخمسة أشخاص أو من وراءهم من قوى اقتصادية أو احتكارية. وانه من الأفضل وجود عدد من الصحف الصغيرة التي تعبر عن رأي أكبر عدد من التجمعات و المصالح الشعبية، بدلاً من احتكار ثلاث أو خمس دور صحفية كبيرة وسائل الإعلام و التوجيه. و ليس على الدولة لحماية المجتمع و الدفاع عن نفسها بوجه تجاوزات وسائل الإعلام، سوى أن تطبق قانون المطبوعات بحق المتجاوزين وأن تقوي أجهزة الدولة الإعلامية.

رب قائل بأن لجوء الرئيس شهاب إلى إصدار معظم القوانين الإصلاحية والإنمائية والاجتماعية بمراسيم اشتراعية إنما هو نوع من الا فتئات أو التجاوز لحق المجلس النيابي في التشريع. وان اختيار الحكومات بل رؤساء الحكومات كان يقرره فؤاد شهاب، و ليس بناء على ما تبرزه الاستشارات النيابية. وان المكتب الثاني في الجيش الذي كان يتوجه مباشرة منه، قد ارتكب بعض التجاوزات التي لا تعتبر ديموقراطية. إن الحقيقة تقضي بالاعتراف بأن بعض هذه التجاوزات أو الممارسات اللاديمقراطية، كان غير ضروري أو صادراً عن اجتهادات شخصية لبعض الضباط، و لكن الحقيقة تقضي أيضاً، بالمقارنة بين هذه "الخدوش في وجه الديموقراطية"، اذا جاز التعبير، و ما لحق بالديموقراطية والحرية من ذبح أو استباحة في دول شقيقة. وان الظروف الصعبة التي مرت على لبنان، في تلك الحقبة، إثر ثورة ١٩٥٨، كانت، بتسليم من المجلس النيابي، تقضي بمنح الحكومات سلطة المراسيم الاشتراعية، كما توجب على المكتب الثاني والأمن العام سهراً خاصاً على ا لأمن وسلامة البلاد. وان لبنان في عهد الرئيس شهاب لم يعرف أي قانون استثنائي لحفظ الأمن أو لتقييد حرية الرأي أو في قانون الجزاء أو المحاكمات.

التوازن الطائفي السياسي والإداري

صحيح أن فؤاد شهاب كان يؤمن ويدعو إلى الوحدة الوطنية، القائمة على العدالة الاجتماعية والإنماء المتكامل والشامل، ويسعى من وراء الإصلاحات السياسية والإدارية إلى بناء المواطنة اللبنانية وتنمية الشعور والولاء الوطنيين، عند الإنسان اللبناني، تمهيداً لتجاوز الطائفية السياسية. لكنه كان يعتقد بان ذلك يتطلب بعض الوقت، وانه بانتظار بلوغ مرحلة الوحدة الوطنية المرتكزة إلى المواطنة ووحدة الولاء الوطني، لا بد من حماية الوحدة الوطنية من الحزازات والمزايدات والمتاجرات الطائفية، بتطبيق توازن طائفي، عادل ودقيق، في توزيع المقاعد الوزارية والتمثيل النيابي ووظائف الدولة، بل في الحقوق والصلاحيات المعطاة لرؤساء الطوائف الدينيين في أمور الأحوال الشخصية وفي المساعدات الاجتماعية والبرتوكول.

لذلك تم تعديل قانون الانتخابات النيابية الذي وضع في عهد الرئيس شمعون وأدى تطبيقه إلى غياب عدد كبير من زعماء المسلمين التقليديين عن المجلس، فزاد عدد النواب واعتمد القضاء كدائرة انتخابية، باعتبار هذا التقسيم يخفف من سيطرة الإقطاع السياسي ويحد من دور المال في الانتخابات، ويشرك أبناء غير طائفة في انتخاب ممثلي الطوائف الأخرى في المجلس ما يحمل السياسيين على الاعتدال، أو على الأقل على الابتعاد عن التطرف.

ومن هنا كان تطبيق مبدأ المناصفة في الوظائف الحكومية والتعيينات، أي خمسون في المائة للمسلمين وخمسون للمسيحيين، ثم تطبيق مبدأ التوزيع العادل والدقيق داخل حصة المسلمين ما بين السنة والشيعة والدروز، تبعاً لحجم كل طائفة. كذلك داخل الحصة المسيحية ما بين الطوائف المسيحية المتعددة. وكانت الغاية من هذا المحاصة الدقيقة، بالإضافة إلى إيجاد توازن طائفي حقيقي في الإدارة، وقف شكوى المسلمين المزمنة من الغبن. والوصول بعد عشر أو خمس عشرة سنة إلى الاستغناء عن التوازن الطائفي وتحرير الوظيفة العامة من الطائفية والمحسوبية السياسية.

على صعيد تأليف الحكومات، كان فؤاد شهاب حريصاً على أن تتمثل فيها

كل الطوائف والمناطق والكتل السياسية والحزبية البرلمانية، وأن توزع الوزارات "الهامة" وفاقاً للتوازن الطائفي، وتطبيقاً لمبدأ "لا غالب ولا مغلوب" الذي رفع بعد ثورة ١٩٥٨ وشكل قاعدة إنهائها. لذلك حرص فؤاد شهاب على أن تضم كل الحكومات "الكتائب اللبنانية" الممثلة بالشيخ بيار الجميل و"الحزب التقدمي الاشتراكي" ممثلاً بكمال جنبلاط، وبرئيس حكومة لا جدل حول تمثيله المسلمين السنة، ووزراء يمثلون القوى السياسية الشيعية.

لكن هذا الحرص الشهابي على التوازن الطائفي وعلى التعاون مع الزعامات التقليدية، وعلى احترام وتطبيق الدستور واللعبة البرلمانية، لم يحل دون لجوئه إلى أسلوب خاص في الحكم يساعده، على تحقيق الإصلاحات التي يؤمن بها. ومن هنا كان لجوء الحكومات في عهده إلى المراسيم الاشتراعية التي سنت بموجبها معظم القوانين الإصلاحية، ومن هنا كان لجوؤه الى إدخال وجوه جديدة في الحكومات وتطعيم الحياة السياسية التقليدية بها. وفي هذا السياق كان اعتماده على الخبراء والتقنوقراطيين في العمل الحكومي وإدارة المشاريع الجديدة، وكان بقاء الحكومة الكرامية في عهده مدة طويلة في الحكم، خلافاً للتقاليد السياسية اللبنانية التي كان عمر الحكومات في ظلها لا يتجاوز السنة. فتقوية السلطة التنفيذية في عهد الرئيس شهاب كانت من أهم الأسباب التي ساعدته على تنفيذ الإصلاحات وسياسة الإنماء وبناء دولة المؤسسات، رغم وجود ممثلي المدرسة السياسية التقليدية والطائفية في الحكم. وغني عن القول أن شخصية فؤاد شهاب واحترام معظم السياسيين والزعماء التقليديين له، ناهيك بولاء أو محبة عض كبار السياسيين الصادقين له، ساعداه كثيراً على نجاحه في تطبيق هذا النهج في الحكم، الذي يجمع ما بين مقتضيات السياسة التقليدية ومستلزمات بناء الدولة الحديثة.

أخذ فريقان من اللبنانيين على الرئيس شهاب هذه الناحية من أسلوبه في الحكم. فريق السياسيين التقليديين الذين لم يشتركوا معه في الحكم، ورأوا فيه أضعافاً لدور المجلس النيابي ونوعاً من الحكم الرئاسي وتحكيم الخبراء والتقنوقراطيين، بالقرارات الإصلاحية، يضاف إليهم قسم من الرأي العام المسيحي الذي أخذ عليه "نزع بعض الوظائف الهامة من أيدي

المسيحيين وإعطائها للمسلمين". وفريق الأجيال اللبنانية الطالعة والأحزاب غير الطائفية، من تقدميين وعلمانيين، الذين أخذوا على الرئيس شهاب وأسلوبه هذا في الحكم، انه كرس الطائفية، عملياً وبصورة غير مباشرة، بمحاولته تطبيق التوازن الطائفي بدقة في الوظائف الحكومية وفي سعيه الى إرضاء رؤساء الطوائف الدينية بالقوانين التي ساوى فيها الجميع في أمور الأحوال الشخصية، بقصد إنهاء الشكاوى الطائفية وتمهيداً لتجاوزها.كما أخذوا عليه التناقض بين ما يدعو إليه من أفكار جديدة ودولة حديثة، وتعاونه مع سياسيين من المدرسة الطائفية التقليدية.

ويقضي الأنصاف والموضوعية، مرة أخرى، بالاعتراف بأن فؤاد شهاب كان يتمنى التعاون في الحكم مع سياسيين من خارج الطقم التقليدي الإقطاعي أو الطائفي، لكن حكمه جاء بعد ثورة ١٩٥٨ والثورة المضادة، ولم يكن بإمكانه إلا التعاون مع الزعماء السياسيين الذين يمثلون القوى السياسية الموجودة على الأرض، ككمال جنبلاط وبيار الجميل ورشيد كرامي وصائب سلام وصبري حماده وكامل الأسعد وغيرهم من السياسيين والزعماء الذين لا خلاف على صفتهم الزعامية والتمثيلية. ولكنه ادخل إلى جانبهم في الحكم وجوهاً جديدة تمثل الكفاءات المهنية والعلمية. كما انه لم يكن بإمكانه تحرير الوظيفة من المحسوبية إلا بعد إزالة الشكوى من الخلل الطائفي في الوظائف العامة. كذلك لم يكن من الممكن تحقيق الإصلاح بدون مراسيم اشتراعية، ولا احترام الديموقراطية البرلمانية بدون التعاون مع المجلس النيابي.

تناقضات مبدئية وفعلية ربما، لكن فؤاد شهاب لم يكن يؤمن بالدكتاتورية، ولا بالسياسة التقليدية الطائفية، وكان عليه أن يقوم بدوره كرئيس للجمهورية وان يبقى مخلصاً للمبادئ والإصلاحات التي يؤمن بها، فلم يجد غير هذا الأسلوب أو النهج الخاص، الذي لا يخلو من تناقضات. ولكن هدفه واضح: بناء الدولة الحديثة أو تجاوز نظام الطائفية. وقد حافظ على الدستور والنظام البرلماني الديموقراطي وعلى قواعد ومظاهر السياسة التقليدية والتوازن الطائفي، لكنه قوّى السلطة التنفيذية وأجهزة الدولة ومؤسساتها (أنشئ في عهده أكثر من سبعين مؤسسة ومصلحة حكومية مستقلة) وأدخل وجوهاً جديدة إلى الساحة السياسية.

الليبرالية الاقتصادية والتخطيط الإنمائي

تسلم فؤاد شهاب الرئاسة في نهاية الخمسينات، إبان احتدام الحرب الباردة ما بين الشرق والغرب وفي ذروة تصادم الدول العربية بالغرب ومشاريعه الاستراتيجية. وكانت الأفكار الاشتراكية والأحزاب اليسارية تشق طريقها بسرعة في العواصم العربية، كما في دول عديدة في العالم، لا سيما بعد انتصار الشيوعية بُعَيد الحرب العالمية الثانية، واستتباب نظامها في الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية. بل ان الأحزاب الاشتراكية غير الماركسية كانت تحكم عدداً من الدول الأوروبية الكبيرة، وكان التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة المباشر في الاقتصاد وضبط الرأسمالية، شعارات مرفوعة في العالم بأسره.

لكن لبنان كان يتبع منذ استقلاله سياسة اقتصادية حرة شبه مطلقة إن لم نقل "متوحشة" (كما تنعت في علم الاقتصاد)، وكانت هذه الليبرالية الاقتصادية عادت على لبنان، منذ مطلع الخمسينات، بنوع من الازدهار الظاهر أو الملموس في بيروت وفي بعض القطاعات، كالمصارف والخدمات والبناء، لا سيما بعد هجرة الكفاءات الفلسطينية التجارية والمصرفية إليه، إثر نكبة فلسطين، وبعد سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية وكان من نتائج تطبيق السياسة الاشتراكية في بعضها،تدفق الرساميل والكفاءات البشرية على لبنان.

إلا أن هذا الازدهار الملموس في بيروت وفي بعض القطاعات كان غائباً عن ثلاثة أرباع المناطق اللبنانية الأخرى، التي كانت تشكو الحرمان والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وكان هذا الفارق الكبير بين الازدهار في العاصمة والمحصور بعدد ضئيل من الأغنياء (٤ في المئة) وبين الطبقات المحرومة أو الفقيرة أو الوسطى – الدنيا، (٧٠ في المئة)، من أهم الأسباب الكامنة وراء ثورة ١٩٥٨. وجاءت الدراسات التي قامت بها بعثة أيرفد فيما بعد لتؤكد هذه الحقائق.

لذلك تبنى الرئيس شهاب سياسة اقتصادية تنبع من مبادئه وقناعاته، متأثراً ولا شك بنصائح واقتراحات الأب لويريه رئيس بعثة أيرفد ومؤسس نظرية الإنماء المتكامل التي طبقت في أنحاء أخرى من العالم. وهذه

السياسة تحافظ على الليبرالية والحرية الاقتصادية كأساس للاقتصاد، لكنها تعتمد التخطيط في تنميته وتعميم فوائده على أكبر عدد من المناطق والفئات الشعبية. وكان الرئيس يعبر عن ذلك بالاستشهاد بمثل فرنسي مشهور: "حافظ على الدجاجة التي تبيض ذهباً"، قاصداً بذلك ان مصادر الازدهار اللبناني، كالخدمات والسياحة والحرية المصرفية وسريتها والتجارة والترانزيت، إنما يجب المحافظة عليها وتنميتها وتحديث وسائلها، إضافة إلى تنمية الزراعة والصناعة والإنتاج من جهة أخرى.

إن الأرقام والإحصاءات التي نشرت في نهاية العهد الشهابي، وبعد انتهاء تنفيذ الخطة الخمسية الثانية التي وضعت في عهده ونفذ بعضها في عهد الرئيس شارل حلو، تثبت نجاح هذه السياسة الاقتصادية التي اتبعها فؤاد شهاب. إذ تضاعف الإنتاج الصناعي والزراعي، ومدت شبكات الكهرباء والماء والطرقات والمدارس إلى ألفي قرية ودسكرة. فيما زادت الودائع في المصارف، وأنشئت عشرات الفنادق وازدهرت السياحة وارتفع الدخل الوطني العام وتضاعفت ميزانية الدولة، وذلك بالرغم من حدوث كارثة بنك انترا التي هزت الاقتصاد والقطاع المصرفي اللبنانيين، في الستينات، ورغم حرب حزيران ١٩٦٧.

لسوء الحظ لم يخل تطبيق هذه السياسة الاقتصادية الوسط ما بين الاقتصاد المطلق الحرية والاقتصاد المرشد، من عقبات ومعارضة بعض القوى والقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى معارضة بعض الخبراء اللبنانيين لخبراء بعثة أيرفد، وإلى بطء الإدارات الحكومية في تنفيذها. لقد كانت الدولة تعتمد على القطاع الخاص لتنفيذ الخطط والمشاريع نظرا لضعف إمكاناتها المالية وعدم رغبتها في الاستدانة، ولكن أصحاب الكلمة في القطاعين التجاري والمالي لم يساعدوا الدولة في تحقيق هذه السياسة، بحجة ان تدخلها في دورة الاقتصاد يتعارض مع الليبرالية الاقتصادية. ولم يكن مصرف لبنان جاهزاً للتدخل، كما يتدخل، اليوم، إذ لم يبدأ عمله فعلاً إلا في نهاية العهد الشهابي، العام ١٩٦٤. كما ان السياسيين التقليديين لم يتحمسوا لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة، إذ رأى بعض الزعماء المسلمين فيها تقليصا لنفوذهم ولحاجة الناخبين إليهم للوصول إلى مطالبهم، كما عارضها سياسيون مسيحيون رأوا فيها تهديداً للهيمنة

المسيحية على الاقتصاد اللبناني، ولا سيما بعض رجال الكنيسة الذين رأوا في بعض القوانين المالية خطراً على ثروة الكنيسة العقارية الشاسعة.

تقييم التجربة الشهابية ونقدها

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على وفاة الرئيس فؤاد شهاب، وأربعين عاما على رئاسته، يمكن النظر إلى الشهابية كنهج في الحكم، أو كتجربة سياسية إصلاحية، مر بها لبنان، بموضوعية وتجرد لا يشوبهما إعجاب أو هوى أو ولاء لا مشروط، كتلك التي كانت للشهابيين إبان عهد الرئيس شهاب، ولا يجرحهما غضب أو كره أو تشكيك، كغضب وكره وتشكيك، الذين عارضوه ونهجه.

ويمكن تقويم التجربة أو النهج الشهابيين في الحكم والإصلاح، في محاولة للردّ على بعض الأسئلة:

هل نجحت الشهابية في إحداث تغيير إيجابي في الواقع اللبناني، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعلى صعيد الدولة؟ وأين ظهر هذا التغيير؟

أين أخفقت التجربة الشهابية؟ ولماذا؟

ما هي المآخذ على الشهابية، في أيامها، وهل كان بالإمكان تلافي تلك المآخذ؟

لماذا لم تستمر الشهابية بعد العام ١٩٧٠ ووفاة الرئيس شهاب؟

ماذا بقي من الشهابية، اليوم،من مبادئ وأفكار ونهج وطني – سياسي– اقتصادي واجتماعي؟

إن الرد على السؤال عمّا إذا كانت الشهابية نجحت في إحداث تغيير في الواقع اللبناني، وأين ظهر هذا التغيير، لا يحتاج إلى عناء كبير. فالدولة اللبنانية، بعد العهد الشهابي أصبحت مختلفة عما كانت عليه قبله، وقانون النقد والتسليف والمصرف المركزي ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومجلس البحوث العلمية وتوسيع الجامعة اللبنانية... وعشرات المشاريع والإنجازات والمؤسسات التي أنشأت في الستينات، نقلت الدولة والإدارة في لبنان من دولة وإدارة متخلفتين إلى دولة وإدارة حديثتين، أو على أبواب الحداثة. وليس هناك في

لبنان، اليوم، من ينكر على العهد الشهابي محاولة بناء الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لأن فؤاد شهاب بنى دولة الاستقلال ودولة المؤسسات، بعد أن أعاد إلى لبنان، إثر ثورة ١٩٥٨، الأمن والاستقرار، وهذه حقائق ووقائع لا يمكن لأحد إنكارها.

أين أخفقت الشهابية، ولماذا؟ فيختلف الجواب باختلاف النظرة إلى المصلحة الوطنية اللبنانية. هناك من قال إن الشهابية أخفقت في تغيير الطاقم السياسي التقليدي بل تعاونت معه. وثمة من قال ان الشهابية سايرت المسلمين وعبد الناصر أكثر مما يجب، وبالتالي أضعفت المسيحية السياسية. وآخرون، بالمقابل، قالوا بأن الشهابية كانت "انعزالية جديدة"، غايتها تدعيم الاستقلالية اللبنانية بوجه المد القومي العربي أو "لبننة المسلمين". وكثيرون هم الذين قالوا ان الشهابية سيست الجيش، وتعرضت بعض الشيء للحريات. وغيرهم قال إنها لم تعرف كيف تستقطب الرأي العام، أي الشارع المسيحي والإسلامي، فانقلبا ضدها.

قد يكون الرد على هذه الاتهامات للشهابية ونهجها ورئيسها، انه من الصعب التوفيق، منطقياً ما بين كل هذه الانتقادات والمآخذ المتناقضة، إذ لا يمكن للشهابية أن تكون ضد العروبة ومعها في آن، أو ان تعزل لبنان عن المصير العربي، وتذيبه في هذا المحيط، في آن واحد. صحيح ان الرئيس شهاب اضطر إلى التعاون مع الطاقم السياسي التقليدي الذي تتعارض مصالحه، مبدئياً، مع مصلحة بناء الدولة الحديثة، ولكن هل كان بإمكانه إقصاء الزعماء الذين ينتخبهم الشعب من دون أن يتهم بالدكتاتورية وتعطيل الحياة الديمقراطية البرلمانية؟ ثم ألم يتمكن الرئيس شهاب من أن يجمع كمال جنبلاط وبيار الجميل في حكوماته، ويجعلهما، رغم نزاعاتهما المستمرة، ينفذان البرامج الإصلاحية والإعمارية والإنشائية التي نفذتها الدولة في العامين ١٩٥٩ و١٩٦٤؟

كان من الطبيعي أن تعارض الأحزاب العقائدية القومية والثورية النهج الشهابي، المنطلق من الميثاق الوطني والليبرالية الاجتماعية والمتعاون مع الزعامات التقليدية، كما كان من الطبيعي أن يتكتل في تجمعات معارضة له ولنهجه، السياسيون الذين أقصوا عن الحكم في عهده، وأن تنمو المعارضة في الأوساط المسيحية بسبب معارضة وجوه سياسية ودينية

مسيحية مرموقة له (شمعون، اده، البطريرك المعوشي) وتأثير ذلك في الجماهير المسيحية التي اعتبرت انتخابه رئيساً، هزيمة للرئيس شمعون وللمارونية السياسية، لا سيما بعد العامين ١٩٦٧ و١٩٦٨، أي بعد هزيمة عبد الناصر العسكرية وفوز لوائح المعارضة في الانتخابات النيابية.

أحدثت هزيمة عبد الناصر وانتصار المعارضة في جبل لبنان، ثغرة كبيرة في الشهابية، وجاءت المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، في نهاية الستينات، لتساعد الشارع الإسلامي على الخروج من المعادلة ا لشهابية – الناصرية، من جهة، ولتدفع الشارع المسيحي، من جهة أخرى، الى ردة فعل منطقية، عبر التطرف في معارضة الشهابية. أو ليس عجيباً، أن تتناصب الأحزاب والقوى الإسلامية التقدمية الفلسطينية، والحلف الثلاثي الماروني، المكتب الثاني والشهابية، في آن معاً، وفي الوقت الذي يحارب بعضها بعضها الآخر؟

كان من بين المآخذ على الرئيس شهاب والشهابية، تسييس الجيش وتدخل المكتب الثاني في السياسة، وبعض التجاوزات التي قام بها. قد يكون الجواب أو التبرير في ان الرئيس شهاب، الذي انتقل بعد انتخابه من الجيش الذي كان قائدا له ثلاثة عشر عاماً – بل أسسه إلى رئاسة الجمهورية، لم يجد سوى بعض الضباط الذين اختبر اخلاصهم وكفاءتهم، مساعدين له في الحكم، فاتكل عليهم، لكنه لم يأت بأي ضابط إلى الحكم أو الوزارات في عهده، كما فعل العسكريون الذين حكموا البلاد العربية.

وثمة مأخذ آخر هو تكريس النهج الشهابي الامتيازات أو المميزات أو للتوازنات الطائفية، في الوقت الذي كان يحارب الطائفية ويعمل على تجاوزها. عبر قانون الأحوال الشخصية لغير المحمديين، وسن قوانين أحوال شخصية طوائف عدة وتطبيق التوازن الطائفي الدقيق في الوظائف والتعيينات. أما الحقيقة فهي أن هذه الحقوق التي أعطاها الرئيس شهاب للطوائف، متوازنة في الوظائف ومتكافئة في أمور الأحوال الشخصية، لم يقدم عليها لتكريس النظام الطائفي، بل لوضع حد لشعور الغبن الذي كانت الطوائف الإسلامية تشعر به، ولتكريس نوع من المساواة في الحقوق بين كل الطوائف. آملاً بإزالة شعور الغبن، استناداً إلى قوانين التوظيف عبر مجلس الخدمة وإرساء العدالة الاجتماعية، بهدف الوصول إلى اليوم الذي تلغى فيه

الطائفية تلقائياً. وكان هذا ممكناً لو ان التجربة الشهابية، استمرت عشر سنوات أخرى.

هل كان بإمكان الرئيس شهاب والشهابيين تدارك بعض الأخطاء التي ارتكبت في عهدهم أو من قبلهم؟ يجيب البعض بأنه كان على الرئيس شهاب أن يقبل بالتجديد العام ١٩٦٤، ليكمل برنامجه الإصلاحي، أو انه كان عليه، وعلى الشهابيين والنهجيين، أن يؤلفوا حزباً سياسياً يواصل حمل الرسالة والمبادئ والنهج. أو انه كان على الرئيس شهاب أن "ينزل من برجه العاجي"، الى الشارع، وأن يخاطب الجماهير، كما فعل ديغول وعبد الناصر وكاسترو. أو ان لا يعزف عن الترشح للرئاسة العام ١٩٧٠، فيما كان فوزه مضموناً، باعتراف الجميع؟ ربما. لكن الرئيس شهاب لم يكن ذلك السياسي الذي يخاطب الجماهير من الشرفات، ويلهب مشاعرهم. كما لم يكن يهوى السياسة والأحزاب والمناورات. وكان من الصعب على السياسيين التقليديين الذين تعاون معهم – كرشيد كرامي وصبري حماده وكمال جنبلاط وبيار الجميل وغيرهم – الانخراط في حزب سياسي واحد. أي أن يتعدوا نطاق التكتل البرلماني الموالي له. أما عدم قبوله التجديد فكان، في نظر البعض خطأ، لأن الرئيس حلو، رغم تعاونه الوثيق مع الشهابيين، لم يكن ليدفع بالتجربة الشهابية إلى الأمام، كما لو بقي الرئيس شهاب في الحكم. وبالنسبة لعزوفه عن الترشيح، فلقد كان قراراً حكيماً، اذ لأن الأخطار والتحديات التي أحاطت بلبنان، يومذاك، كانت قد تجاوزت حد الصد أو المقاومة.

قد يجوز القول ان الشهابية لم تحقق كل ما أراد فؤاد شهاب تحقيقه في بناء الدولة الحديثة، أو في تحقيق العدالة الاجتماعية، أو لم يتناول جذور الإصلاح السياسي، أو لم يحسّن التمثيل الشعبي، أو في القضاء على الطائفية، أو التخفيف من حزازاتها. لكنه لا يجوز القول ان الشهابية فشلت، أو لم تحقق الكثير من المنجزات والإصلاحات، أو انها لم تترك، بعدها، مؤسسات راسخة وفاعلة في تحديث الدولة، ومشاريع عمرانية وتجهيزية واجتماعية ساهمت في تطوير الواقع الإنساني في لبنان، وفي إنماء الدخل الوطني.

لقد أصيبت الشهابية بأولى نكساتها عندما رفض فؤاد شهاب تجديد

رئاسته العام ١٩٦٤، ثم بالنكسة الثانية عندما مُنيت مصر وعبد الناصر بهزيمة حزيران العسكرية، العام ١٩٦٧، وراحت المقاومة الفلسطينية تستقطب الشارع الإسلامي بدلاً من الناصرية. وكانت النكسة الثالثة، في الانتخابات النيابية التي جرت العام ١٩٦٨، وفاز فيها الحلف الثلاثي، مكرساً انفصال الرأي العام المسيحي، ومولداً لردود فعل معاكسة ومتوترة في الأوساط الإسلامية. وثم جاء فوز سليمان فرنجية على مرشح الشهابية، الياس سركيس، العام ١٩٧٠، النكسة الرابعة، واختتمت سلسلة النكسات بوفاة الرئيس فؤاد شهاب العام ١٩٧٣.

بعد ذلك جاءت الحرب الطويلة، التي قضت على كل المقومات والمعادلات السياسية وعلى الميثاق الوطني وأشياء أخرى كثيرة، ولم يتمكن الرئيس الشهابي، أو "ابن فؤاد شهاب الروحي"، الياس سركيس، بعد انتخابه العام ١٩٧٦، ادارة المحنة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الدولة والوطن، على الرغم من احترامه وتبنيه الصادقين المبادئ الشهابية وتعاونه مع وجوه شهابية عديدة، لكن من دون أن يكون له أي فرصة أو قدرة على إكمال المشاريع الشهابية لبناء الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بعد أربعين سنة على هذه التجربة الفريدة من نوعها في تاريخ لبنان الحديث، وربع قرن على غياب صاحبها، وبعد حرب عصفت بلبنان ودمرت الكثير من معالمه ومعطيات الحياة السياسية وغير السياسية فيه، هل بقي من هذه التجربة التاريخية، ما يبنى عليه أو ما يساعد الأجيال اللبنانية التي لم تعرف عهد فؤاد شهاب، على بناء الوطن والدولة والمجتمع، اللذين يتطلعون إليهما؟

لم تترك الشهابية حزباً، كالديغولية أو الكمالية أو الناصرية، يواصل العمل السياسي والوطني تحت لواء المبادئ والنهج والشعارات الشهابية. ولكن في لبنان، اليوم، شبه إجماع على احترام وتقدير ذكرى الرئيس شهاب ومحاولته بناء الدولة الحديثة، دولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية. كما ان بعض المبادئ الشهابية الأساسية ما زال صالحاً للعمل تحت شعاراته، بصرف النظر عن نسبته أو عدم نسبته له أو للشهابية: كبناء الدولة الحديثة، والإنماء المتكامل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرير الإدارة والوظيفة من المحسوبية والحزبية، والحرص على السيادة والاستقلال والوحدة

الوطنية، وعلى الإخلاص والصدق في التعاون والتضامن مع الدول العربية، وبطبيعة الحال مقاومة الفساد في الإدارة وتصحيح العملية الانتخابية... وغيرها من المناهج الإصلاحية.



الرئيس شهاب محيياً الوفود الشعبية من حديقة منزله في جونيه في احدى المناسبات وبدا من ورائه اللواء احمد الحاج

فؤاد شهاب: الرئيس والرجل والإنسان

رحل الأمير اللواء الرئيس فؤاد شهاب عن هذه الدنيا منذ خمسة وعشرين عاماً، تاركاً خلفه ذكرى وصدى لم تمحهما حرب دامت خمسة عشر عاماً. أما الدور الذي لعبه في تاريخ لبنان الحديث، وحاولنا وصفه والإحاطة به في هذا الكتاب، فما من أحد ينكره أو يتجاهله اليوم، بل ان كثيرين ممن كانوا معارضين له، إبان عهده باتوا يعترفون بفضله ويترحمون عليه وعلى نهجه. فأي رئيس أو رجل أو إنسان، كان فؤاد شهاب؟

لا شك في أن الخطب، القليلة نسبياً، التي ألقاها إبان رئاسته، تكشف عن جوانب عدة من شخصيته وتفكيره ونظرته إلى الوطن ومصيره. كذلك ما قيل عنه في حياته أو بعد وفاته. أما شهادات الذين عرفوه عن كثب واستمعوا إليه في جلساته الخاصة، فقد تكون أصدق في وصفه أو رسم معالم الرجل والإنسان من كل ما عداها.

ولنحاول، عبر الكلمات والشهادات والأحاديث، رسم صورة القائد والرئيس والإنسان: فؤاد شهاب.

الأمير الجندي

لم يكن الأمير فؤاد شهاب، بوجهه الحليق وسماته الهادئة والبادية الطيبة والوداعة، يذكر بوجه شقيق جده الأمير بشير الشهابي الثاني، بلحيته الطويلة وعينيه الثاقبتين سطوة وملامحه المثيرة للرهبة. بل كان اقرب إلى هؤلاء الأمراء "الأوروبيين"، المميزين برقة الملامح وفرط التهذيب والأناقة. وبالرغم من اختياره الجندية مهنة، وهي تعلم الشدة والقسوة، فان فؤاد شهاب، الضابط ثم القائد الأعلى للجيش، لم يتحول إلى آمر متسلط أو ضابط متغطرس. بل كان، مع حرصه على الانضباطية وروح التراتبية العسكرية، أباً وأخاً كبيراً لمن كانوا يعملون تحت إمرته. إذ جمع ما بين ما في الإمارة من انفة وترفع عن الصغائر، وما في الجندية من جدية وانضباطية.

الرئيس

عندما يصل الإنسان إلى رئاسة الجمهورية، فانه يصاب أحياناً إما بالغرور أو بـ"مرض العظمة"، فيرى لنفسه حقوقاً ممتازة عن حقوق غيره من الناس. أما الرئيس شهاب فان الرئاسة بالنسبة إليه، كانت مهمة جديدة مكلفاً تنفيذها، أو وظيفة عين فيها. لم يستبدل السكن في بيته الصغير في جونيه بالسكن في القصر الجمهوري. ولم يختر للرئاسة قصراً أو مبنى كبيراً، بل "فيلا" صغيرة في صربا لا يتجاوز عدد غرفها العشرة. وكان مكتبه فيها لا يتجاوز العشرين متراً مربعاً. ولم "يستمتع" بما يسمى بعز الرئاسات وجاهها، أي الحفلات والزيارات إلى الخارج بل كان "من شغله لبيته"، كما يقال، مكرساً كل وقته تقريبا للعمل وللاجتماعات والاستقبالات الرسمية التي تفرضها واجبات الرئاسة.

الإنسان

وراء القائد العسكري الصارم، والرئيس الجدي، كان فؤاد شهاب الإنسان، أي المسيحي المؤمن الذي يمارس واجباته الدينية، ويطبق تعاليم الكنيسة الإنسانية في حياته، دون تعصب أو تزمت أو تطرف. يضاف إلى ذلك عفة نفس ولسان نادرة بين العسكريين والسياسيين. أما نظافة الكف والنزاهة والترفع عن المادة والكسب، فقليلون هم الذين كانوا في مثل نزاهته وعفته وترفعه بين الرجال. ما كان يفيض عن حاجته، وهو رئيس،كان يوزعه على الفقراء والمعوزين.

وكان، إلى ذلك، إنساناً في منتهى البساطة والتهذيب والرقة في جلساته الخاصة. بل كان إنساناً حيياً، رغم المناصب العليا التي تسلمها. أذكر، شخصياً، أنني عندما كنت أحظى بمقابلته كمدير للوكالة الوطنية للأنباء في عهده، أي موظف، كان يقدم لي علبة السجائر قبل أن يتناول منها واحدة ليدخنها. وكنت اعتذر، احتراماً، وأسرع، تهذيباً بسحب ولاعتي من جيبي، لأشعل له لفافته. ولم أكن أكاد أفعل حتى كان يقف نصف وقفة من مقعده شاكراً. كما أذكر أنني قلت له، يوماً، في زيارة، بعد ترك الرئاسة، أن والدتي أخبرتني عن والدي، الشيخ محمد الجسر، انه قال لها، يوماً: "آمل أن لا يكونوا أولادي مثلي في الحياة، أي خجولين". وفوجئت به يبتسم ويقول لي: "غريب. لقد قالت لي والدتي الشيء نفسه".

نعم. هذا هو الأمير القائد والرئيس، كان إنساناً خجولاً ووديعاً وطيباً وأنيساً. رغم الأدوار الصعبة التي تولى القيام بها ونجح في أدائها. بل رغم تعاطيه السياسة

والحكم والرئاسة، وما تتطلبه هذه من طبائع مغايرة لتطبيقه.

كان هنالك، "الإرث الحبيشي"، في مزاجه وتورياته، والمشايخ الحبيشيون، معروفون بروح النكتة و"اللذعات" الساخرة. ومتعددة هي الدعابات واللذعات التي نقلت عنه، ولكنها كانت، بشكل عام، موجهة إلى سياسيين أو أوضاع معينة، غير جارحة لكرامة إنسان.

لقد تحدثنا عن المبادئ والقيم التي آمن بها وطبقها في حياته وفي الوظائف الكبيرة التي شغلها، كالوطنية والسيادة والاستقلال الديموقراطية والشرعية والعدالة الاجتماعية والعلم والتحديث والمساواة بين اللبنانيين كمواطنين وكطوائف ولكن فؤاد شهاب لم يكن يقول بهذه المبادئ والقيم فحسب، بل كان مطبقا لها في حياته الخاصة والعامة.

ولنحاول، أولاً، عبر كلماته وخطبه، تلمس هذه النواحي في تفكيره:



صورة ضاحكة للرئيس شهاب على مدخل منزله في جونيه بعد توديعه احد زواره

كلمات فؤاد شهاب ومبادئه ونهجه من خلال خطبه

أنمى انتماء فؤاد شهاب إلى الجندية عنده فضيلة الصمت. أو لا يطلق على الجيش اسم "الصامت الأكبر". وباستثناء الأوامر والتوجيهات التي كان يصدرها للضباط والجنود لم يعرف عنه، خلال قيادته للجيش، من خطب أو مقالات منشورة. إلا أنه بعد انتخابه رئيساً للجمهورية كان لا بد له من توجيه رسالة إلى اللبنانيين في العيد الوطني (٢٢ تشرين الثاني)، كل عام وإلقاء بعض الخطب في المناسبات الرسمية البارزة. كان الرئيس شهاب حريصاً على أن تتضمن رسائله وخطبه المبادئ التي يدعو إليها والخطوط العريضة لنهجه السياسي في الحكم، وإذا كان من الصعب أيراد كل ما جاء في هذه الرسالات والخطب، مع ان الإلمام بها يوضح معظم جوانب تفكيره ونهجه، فان ذكر بعض مقاطعها أو نصوصها، قد يفي بالغاية المنشودة.
في أول بيان له بعد انتخابه بأربعة أيام، جاء قوله:

"...إن أول ما أطلبه من نفسي وما أطلبه من كل مواطن لبناني هو السعي بكل ما أوتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد إلى وحدتها الوطنية، التي بقوتها حقق لبنان استقلاله عام ١٩٤٣ أثبت سيادته ورسخ كيانه، والتي انبثق منها ميثاقه الوطني، ذلك الميثاق الذي يبقى بما رسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرة، الدستور الضامن لمجد لبنان وهناءة شعبه" (٤ آب ١٩٨٥).

"...في الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني، أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب، ميثاقنا الوطني، فهو الذي يجمعنا على الإيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً ومتعاوناً بإخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية وإلى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعاً" (من خطابه في المجلس النيابي بعد قسم اليمين الدستورية في ٢٣ أيلول ١٩٥٨).

"...لا شك في أن الصداقات الدولية والمنظمات الإقليمية والهيئات العالمية،

تساعد الشعوب على حفظ استقلالها. ولكن الضمانة الأساسية الكبرى لاستقلال الوطن وسلامة أراضيه وحدوده، هي دائماً الوحدة بين عناصر الشعب الواحد. الوحدة التي لا يقدم تاريخ بلد أكثر مما يقدم تاريخ لبنان الدليل على أنها أصل كل استقلال وضمانة كل حدود. فلولا الوحدة لما تحقق للبنان استقلال ولا بقي استقلال. إن إجماع اللبنانيين، بعد محنة ١٩٥٨، على إرادة العيش متحدين أنقذت وحدها في النهاية الوطن" (٢٠ أيار ١٩٦٠).

"...إن بناء المجتمع لا يقوم إلا ببناء الوحدة الوطنية. وبناء الوحدة الوطنية لا يتم إلا ببناء المجتمع" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦١).

"...وجيشنا الذي هو مدرسة الوحدة الوطنية بالتفكير والممارسة، يحياها ويحميها، يعرف أن الديموقراطية في لبنان هي شرط من شروط بقاء لبنان، لأنها صورة الوحدة الوطنية والتعبير العملي الحي عنها" (١٤ أيلول ١٩٦٤).

"...في ظلال النظام الديموقراطي، إنما تتحقق المساواة أمام القانون، ويتكافأ الجميع في الواجبات والحقوق، وينتفي طغيان الجماعة على الجماعة. وفي افيائه لا سبيل لاحتكار الوطنية أو لتصنيف المواطنين درجات بعضها فوق بعض في مجالات الولاء الوطني. وبفضله انما تتحقق وتقوم وتدوم وحدة الشعب. لقد أعطت لديموقراطية دائماً كل هذا للبنان" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠).

"... بقدر ما تشعرون، أيها اللبنانيون، ان حاجاتكم الأساسية، المفروض في الدولة تأمينها تسير إليكم كحقوق لا كهبات، وتصل إليكم مجردة من المنة، لا يمليها تمييز ولا يشوبها تفريق، يحق لكم أن تطمئنوا إلى أن طلائع الجهد المبذول لن تمنعها عن التقدم والتوسع، حتى تعم الوطن في مختلف مناطقه والشعب في مختلف فئاته" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢).

"... إن النهوض بالدولة، يحتاج إلى معاونة المواطنين جميعاً. وإلى حس الفرد بالانتماء إلى المجموع، وإلى تفهم الحدود بين حق الذات وحق الآخرين، والتمييز بين الحرية والفوضى، وإلى التحلي بروح النظام والخضوع الاختياري للقانون" (٢٣ أيلول ١٩٥٨).

"... لم تضعف ثقتي، يوماً، بالديموقراطية البرلمانية. بل لقد حرصت منذ كان لي شرف تولي مقدرات هذا الوطن في فترة استثنائية صعبة من تاريخه، على تدعيم الحياة النيابية، مؤمناً كل الايمان بالنظام البرلماني الذي لا أرضى عنه بديلاً لبلادنا، واثقاً كل الوثوق انه النظام الوحيد الصالح لها، وذلك رغم ما يمكن أن يلصق به أحياناً من شوائب هو براء منها في النتيجة" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠).

"...في ذكرى الاستقلال الذي قيل فيه انه يؤخذ ولا يعطى، ما أراني إلا معبراً عن تجارب لبنان حين أقول: إن الاستقلال الحق لا يؤخذ ولا يعطى. إن الاستقلال يبنى.

أيها اللبنانيون، ليس في اللبنانية تمييز ولا امتياز. وليس للبناني على لبناني فضل إلا بالعمل الصادق. فليكن حبكم للبنان وإخلاصكم له وحرصكم على استقلاله، عملاً، وعملاً لا يكل. إن استقلالكم هو عمل كل منكم وهو عمل كل يوم" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٠).

"...إن الإخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الأجنبية، هي أسس جديرة بتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان، يتأمن فيها الازدهار والسلام والطمأنينة والعزة. وهي كفيلة بأن تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم" (٤ أب ١٩٥٨).

"...فهذا الوطن يؤمن كل الأيمان بواجباته كعضو مخلص في الأسرة العربية. وقد ندبته أسباب كثيرة لأن يكون دائم التفكير والسعي في منعة العرب وقوتهم ووحدة صفهم... ولبنان بدافع من مشاعره ومن

مصالحه،كان وسيظل الحريص دائما على مشاعر ومصالح العرب" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦١).

"...على الدولة أن تتجاوز مهمة تأمين العدل والمساواة والنظام إلى تعزيز الفضيلة ورعاية التقدم والعمل على ازدهار العلم وتوفير أسباب النمو الاقتصادي وكفالة الرزق للفرد ومستوى العيش الكريم" (٣٢ أيلول ١٩٥٨).

"...إن الرجوع إلى الشعب ودعوته للإعراب عن رأيه في الذي كان وفيما يجب أن يكون هو واجب لا محيد عنه... والانتخاب في جوهره وفي كل بلد ديموقراطي هو ممارسة الفرد لحق وطني وقيامه بواجب مدني... بل إن الانتخاب هو أولاً وقبل كل شيء السبيل الضروري الوحيد لتنظيم حياة وطنية مدنية عامة مشتركة في بلد كلبنان بالذات، تؤدي فيه الديمقراطية دوراً خاصاً وحساساً بين مختلف الطوائف والفئات" (٢٠ أيار ١٩٦٠).

"... منذ ما اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة وأعبائها كانت الأدلة تتوالى أمامي وتتوافر على أننا لا نستطيع أن نعزل أي مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الاجتماعية وانه لا يمكننا أن نفكر في شفاء أي داء أو تحقيق أي خير دائم وثابت ما لم نتغلب بطريقة جدية وعلمية على مشكلتنا الاجتماعية" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦١).

"... إن العمل الإنمائي، الذي يجري في ميادين الاجتماع والاقتصاد والعمران، يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية الى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد تقوم وحدته الوطنية على إيمان كل فرد من المواطنين بالانتماء الكامل إلى شعب واحد. والولاء الخالص لوطن واحد. ولا يقف عند حدود تعايش الفئات والتحالف بينها والتآلف. انه بذلك تأخذ الوحدة الوطنية أسمى معانيها وتنبعث منها كل قدراتها" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢).

"...إن تحرير الخدمة العامة وجعلها على أساس الكفاءة ووضعها

باللامركزية في متناول كل مواطن قد اتجهت وجهتها السليمة. فالإدارة هي في خدمة الجميع. وولاء الموظف هو للوطن والقانون. وهذا الوجه الجديد للإدارة، إلى جانب ما يرعاه من كرامة الموظف وإعداده، ومصلحة الوطن، يسهم في تطوير ذهنية العمل السياسي في لبنان. فتصبح السياسة دراسة ورأياً وتوجيهاً ومسؤولية وتمثيلاً ورقابة، وضميراً ووطنية، وتتخلص من أثقال الوساطة والاستعلاء على القانون" (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣).

بيان الاستقالة من الرئاسة عام ١٩٦٠

في ٢٠ تموز ١٩٦٠، فاجأ الرئيس فؤاد شهاب البلاد بتقديم استقالته من رئاسة الجمهورية... وفي ما ورد في كتاب الاستقالة ما يدل أو يعبر عن نظرة الرئيس شهاب إلى الحكم والمسؤولية.

"... في الحقيقة ما نزلت عند إرادة الشعب التي عبرت عنها أكثرية نوابه وما قبلت بشرف الرئاسة الخطير إلا إيماناً مني بأنني ألبي نداء الواجب فاضطلع بمهمة شاقة في أحلك أيام وأحرج ظروف عاشتها بلادنا.

ومنذ الساعة الأولى حددت بيني وبين نفسي نطاق هذه المهمة ومداها وانصرفت إلى أدائها بكليتي، عقلاً وقلباً، مستعيناً بالله تعالى ومتعاوناً بثقة وإخلاص مع مجلس النواب والحكومات.

ولقد شاءت العناية الإلهية أن لا تخيب آمال شعبنا وأن يتجلى طيب عنصره، فانقشعت غيوم الأزمة وأمحت آثار المحنة بأسرع مما كان يظن، فجلت الجيوش الأجنبية عن أرضنا وعادت المحبة تشد قلوب اللبنانيين إلى بعضها، وزال الحذر والتوتر في علاقات لبنان بشقيقاته العربيات، ودبت حياة جديدة في جسم الاقتصاد اللبناني بجميع مرافقه فانتعش وازدهر.

ثم عملنا على وضع تشريعات أساسية هدفت إلى إرساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة وأصدرنا في المهل المعينة لها، هذه التشريعات وستؤتي ثمارها بعدما يألفها المواطنون والموظفون.

وكان يجب أن يكون آخر المطاف في المهمة التي قبلت الاضطلاع بها،

تأمين تمثيل نيابي واسع فيدخل إلى الندوة عدد كاف من ممثلي الفئات اللبنانية جميعها. فلما رأينا جو البلاد مهيئاً لمثل هذا العمل أقدمنا عليه، وانتخب الشعب المجلس الجديد.

والآن، وقد توفرت الأسباب لعودة الحكم إلى دورته الطبيعية اعتبر أنني قمت بالواجب الذي من أجله أولتني الأمة ثقتها وأنني أنجزت المهمة التي أخذتها على عاتقي.

لذلك، قررت، وأنا مرتاح الضمير أن اعتزل منصب الرئاسة، مفسحاً في المجال أمام ممثلي الأمة لينتخبوا منذ مطلع عهد مجلسكم الجديد رئيساً جديداً للدولة.

وفي هذه الساعة بالذات، أتوجه بالشكر إلى الشعب اللبناني وجميع الذين آزروني وعاونوني من سياسيين وموظفين إداريين وعسكريين.

كما إني أناشد اللبنانيين قاطبة، مقيمين ومغتربين أن يحافظوا على مقومات الاستقلال الذي هو نعمة لا تعادلها نعمة، فيوحدوا صفوفهم وقلوبهم ويتمسكوا في كل آن بميثاقهم الوطني، شرعة الكيان غير المكتوبة، فيحترموه ويلزموا حدوده، كما عليهم أن يحترموا دستور البلاد ونظام الحكم المنبثق عنه. وأناشدهم أن يحافظوا أيضاً على صلات الاخوة والأمانة المتبادلة بينهم وبين إخوانهم في الدول العربية، وعلى علاقات الود والسلام مع جميع الأمم.

والله اسأل، أن يحرس وطننا الحبيب ويجنبه المخاطر والعثرات ليظل مرتعاً للحرية والخير والجمال".

بيان العزوف عن الترشيح للرئاسة عام ١٩٧٠

قد يكون الخطأ، بل من الظلم والتجني على فؤاد شهاب، من قبل معارضيه، قولهم بانه سعى إلى رئاسة الجمهورية. وتقتضي الحقيقة والإنصاف والوقائع القول انه رفض أو عزف عن الرئاسة غير مرة. في العام ١٩٥٢، بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري، عندما كانت السلطة الحكومية وقيادة الجيش في يديه، وطلب من النواب أن ينتخبوا من

يشاؤون. ومرة ثانية إبان محنة ١٩٥٨ عندما اقترح عليه من قبل رئيس الجمهورية والنواب والمعارضين، بأن يكون انتخابه رئيساً للجمهورية حلاً للمحنة. ومرة ثالثة عندما استقال في تموز من الرئاسة، معتبراً انه أنجز المهمة التي انتخب للقيام بها. ورابعة عندما رفض رغم إصرار أكثرية أعضاء المجلس النيابي، تعديل الدستور من أجل تسهيل ذلك، فيما كاهن هنالك شبه إجماع من الشعب على تجديد ولايته العام ١٩٦٤. وكانت المرة الخامسة، العام ١٩٧٠ عندما حسم الجدل حول ترشيحه لرئاسة الجمهورية، وكان من المؤكد، باعتراف أخصامه، ان نجاحه مضمون، لكنه أصدر بيان غروفه دونما تردد. ويستحق هذا البيان الذي يعبر، إلى حد بعيد، عن رأيه في المشكلة السياسية الأساسية في لبنان أن ينشر بنصه الكامل.

البيان الصادر عن الرئيس فؤاد شهاب، في ٥آب ١٩٧٠.

"أمام الضغوط التي تعرضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي، قبل اتخاذ قرار نهائي بهذا الصدد، أن أتفحص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين، وذلك لأتبين الإمكانات التي يمكن أن تتوفر لي لخدمة بلدي، وفقا لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما يتطلبه هذا الوضع من أجل مستقبل البلاد ومستقبل أبنائها. وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعددة وخاصة في رئاسة الدولة، وانطلاقا من تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة لمعنى السلطة، وللمهمات التي يجب أن تؤديها الدولة، والهالة التي يجب أن تلازمها، ونظراً لما يمكن أن يتلاءم وأسلوبي الخاص في العمل، ولما يأمله ويتطلبه اللبنانيون ومن رجل خبر الحكم، يبدو لي الموقف على الوجه التالي: إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي، لم تعد في اعتقادي تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقا لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين، وذلك أن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة، ونظامنا

الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني. إن الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول إلى تركيز ديمقراطية برلمانية أصيلة صحيحة ومستقرة، وإلى إلغاء الاحتكارات ليتوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام اقتصادي حر سليم، يتيح سبل العمل وتكافوء الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق. إن الاتصالات العديدة التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بأن البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدة، لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها. وعلى ذلك واستناداً إلى هذه المعطيات قررت أن لا أكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

وفي هذا الوقت الذي أعلن فيه قراري هذا أتوجه بالشكر إلى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين أولوني ثقتهم متمنياً لهم التوفيق في خدمة لبنان".

إن البيان بليغ وواضح بحد ذاته، ولا يحتاج إلى مزيد من الشرح. ثمة مقطع فيه يستحق التوقف عنده، لأنه، في نظرنا، يعبر عن "المأساة" السياسية اللبنانية، وهو الذي يقول فيه: "إن البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدة لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها". أو ما يمكن التعبير عنه بطريقة أخرى، في القول ان لبنان في تلك السنوات التي سبقت انفجار ١٩٧٥، كان بحاجة إلى إصلاحات وتغييرات جذرية، ولكن إجراء هذه التغييرات لم يكن ممكناً في إطار الممارسات أو اللعبة السياسية التقليدية، لأن – أي عقلية أو نفسية الشعب والأوضاع السياسية بوجه عام – ليست مهيأة أو معدة لتقبل هذه التغييرات. أما إجراء هذه الإصلاحات في ظل نظام غير النظام الديمقراطي البرلماني،فكان خياراً يرفضه الرئيس شهاب.

إن استعادة كل ما قيل أو كتب عن الرئيس فؤاد شهاب، في حياته، أو بعد غيابه، وفي الأيام الحاسمة من سيرته الوطنية، العسكرية والسياسية، قد يستغرق مجلداً. إلا انه يمكن اقتصار الشهادات على عدد محصور، إما لأنها صادرة عن شخصيات ذات مكانة معنوية أو سياسية، أو لأنها تركزت على خصائص شخصيته وحقيقة الدور الذي قام به في تاريخ لبنان الحديث، وأهم ما حققه من إنجازات.

كتب العالم السياسي الكبير موريس دوفرجيه – وكان قد اجتمع بالرئيس شهاب قبل وفاته بشهر – مقالاً في جريدة "لوموند" الفرنسية، جاء فيه:

"... قال لي الرئيس شهاب: إن المشكلة الأساسية في لبنان كانت وما تزال المشكلة الاجتماعية. ولا بد من تحقيق توازن اجتماعي بين أبنائه. وذلك كان هدفي الرئيس وأنا في الحكم". وسألته: لماذا لم تبق في الحكم، وكنت قادراً على ذلك، لتواصل تحقيق الإصلاحات الاجتماعية التي تؤمن بضرورتها؟ وأجابني: لأنني لم أكن أرغب في الحكم كدكتاتور، وربما كان ذلك هو السبيل لفرض الإصلاحات. وأضاف: إن السياسة ليست مهنتي. وعندما سألته عمّا إذا كان الذين خلفوه في الرئاسة واصلوا سياسته الاجتماعية أجاب: لا كما يجب. ويختم دوفرجيه مقاله قائلاً: لقد ترك هذا اللقاء مع الرئيس شهاب في نفسي انطباعاً عميقاً بأن هذا العسكري قال أشياء أقرب إلى الواقع والحقيقة مما سمعته من فم سياسيين لبنانيين آخرين. وأكثر ما شعرت به هو انني كنت في حضرة لبناني حقيقي. وأعني بذلك: رجلاً يفكر في وطنه لبنان. وتلك لم تكن ظاهرة منتشرة بين السياسيين في لبنان".

من رثاء البطريرك الماروني الكاردينال بولس بطرس المعوشي:

"...كتب الرئيس شهاب صفحة ستبقى في تاريخ لبنان بقاء صفحات كتبها من قبل أجداد له.وقد أخذ الفقيد الكبير عنهم صفات عدة أبرزها: الطيبة والزهد والصمت. فسعى كقائد للجيش وكرئيس إلى تضييق رقعة التخلف فيما بين اللبنانيين وسن التشريعات للتخفيف من آلام الحرمان لديهم. إما

الزهد فبابتعاده عن حب الظهور، والزهد بالجاه وبالمال. وإما الصمت فقد تعوده يوم انتظم في سلك الجيش، الصامت الأكبر. فما استخفه إطراء ولا أخرجه عن وقاره بغض وانتقاد وما فقد يوماً حقه في الاحترام. وكان من اشد الناس تمسكاً بالدين".

الرئيس رشيد كرامي:

"... فقد لبنان الرجل الكبير الذي نذر حياته من أجل كرامة وطنه وشعبه. كان أباً للجيش وقائده منذ نشأته. وبالنسبة لجهاده في رئاسة الجمهورية، فقد عمل على بناء دولة الاستقلال وأرسى قواعدها على أسس حديثة ورأى أبعاد المستقبل وتطلعات الأجيال فأراد تحيق الإنماء والعدالة».

الشيخ بيار الجميل:

"... كان لي حظ التعاون معه اثنتي عشرة سنة، واشهد بضميري ووجداني بانه كان من أشرف وأنزه رجالنا. كان رجل دولة حقيقياً، وإنجازاته في الحقول العمرانية والاجتماعية والتنظيمية التي جعلها لخدمة لبنان تشهد على مقدرته. وإذا كان الذين عايشوه لم ينصفوه فان التاريخ سينصفه وسيقول بملء فيه أي رجل فقد لبنان، بل أي عظيم".

الرئيس تقي الدين الصلح:

"...إنها لخسارة عظيمة. فترة من التاريخ طبع لبنان فيها بطابعه، وهو منقذ لبنان عام ١٩٥٨. وهو الرجل الذي قام بالمبادرة الجديدة لبناء دولة الاستقلال. ولا شك في أن نظرته لواقع لبنان، وخاصة فيما يتعلق بانتمائه العربي، كان فيها مؤمناً وواضحاً وصادقاً ومخلصاً، لأنه كان يعي ويحس حقائق لبنان التاريخية والجغرافية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصيرية".

النائب د. حسن الرفاعي:

"... فيلسوف وطني، أستاذ في اللبننة الصحيحة الصافية. معلم فذ،زاده أيمانه بالله علوا ونبلا، يكفي اللبنانيين افتخارا به انه احب فقيرهم

ونصره وشفق على اغنيائه الذين لا يدرون ماذا يفعلون. رجل ليس كالرجال، ستبكيه الاجيال الطالعة اكثر من الجيل الذي عاصره، لأنه سبق زمانه فخطط لهم بعد ان يئس من السياسيين المعاصرين. ″

الدكتور شارل مالك:

″... كنت اكن له كل احترام وتقدير وحب وكنت متأكدا من انه يعمل لما فيه خير لبنان. ان لبنان خسر رجلا من اهم رجالاته ومن الصعب جدا التعويض عن هذه الخسارة. ″

العميد ريمون اده:

″... انني انحني باحترام امام رحيل الرئيس شهاب. فالموت ينهي الخلافات بما فيها خلافنا السياسي.كنت وزيرا في عهده ويمكنني ان اشهدالآن، انه كان يملك صفات رئيس الدولة ومزأيا القائد المدني والعسكري. ″

كمال جنبلاط:

″...فؤاد شهاب خسره لبنان، لأنه لم يستحقه معظم ابنائه ولم يقدروه حق قدره في الحكم وخارج الحكم. كان من الرجالات القلائل الذين يتصفون بصفات رجل الدولة. ولا شك انه ترك اثرا كبيرا في ضمير اللبنانيين،لأنه كان يجمع بين العلم الغربي ونزعته التنظيمية وبين هذه الشهامة الطبيعية والبساطة العفوية. ان موت فؤاد شهاب يترك فراغا لا يعوض في السياسة اللبنانية. ″

في الصحافة

عزت صافي في جريدة ″الانوار″:

″... كان الحمل ثقيلا على فتيان المدرسة الحربية الذي حملوا نعشه على اكتافهم :ففي النعش جبل من لبنان″.

ميشال أبى جوده، في جريدة ″ النهار″:

″... كان قويا بصمته،قويا بعزلته، قويا بزهده، قويا بكتمانه، قويا بابتعاده. وخلق ذلك حوله هالة يصفها الجنرال ديغول – مثاله الاعلى– بانها اهم ما يحتاج اليه القائد. كان فؤاد شهاب يبدوفي الحياة العامة في لبنان وكأنه لم يترك الجيش ولم يدخل السياسة.

جريدة ″العمل ″، لسان حال حزب الكتائب:

″...ان عهد فؤاد شهاب يشكل صفحة غير عادية بارزة في تاريخ لبنان. وكان الناس قد بدأوا يكتشفون كم كان هذا الرئيس كبيرا في تفكيره السياسي وعظيما في نظرته إلى الدولة وإلى اعمال الحكم، إلى العدالة الاجتماعية في لبنان. لقد كان رجل دولة طاهرا ومصلحا عظيما.″

جريدة ″الأوريان″ اللبنانية الصادرة باللغة الفرنسية:

″... غريب كان هذا الأمير المتحلي بالمناقب البورجوازية. عاش حتى آخر أيامه حياة اشبه بحياة الجندي في ثكنته: حياة بساطة وتقشف.ولكن هذا الجندي كان مخلصا للشرعية الدستورية وحريصا على احترام المؤسسات. دخل في السياسة كما يدخل الإنسان في الدين. واعطى للرئاسة مكانة عالية.لم يسحر الجماهير، ربما،ولكن ارتباطه بقدر لبنان السياسي كان اشبه بزواج عاقل. في رهانه على بناء الدولة الحديثة، اخترع فؤاد شهاب المستقبل. وكان بيان عزوفه عن الترشيح عام ١٩٧٠ وبمثابة وصيته السياسية، حين قال :ان مؤسساتنا لم تعد مؤهلة لتحقيق ما يحتاج اليه لبنان من اصلاحات جذرية. وانه يرفض الخروج على الشرعية الدستورية لتحقيق هذه الإصلاحات. ″كان انسانا شريفا كل حياته وبقي انسانا شريفا حتى آخر يوم من حياته. لقد ذهب التاريخ مرتين للقاء بفؤاد شهاب، قبل ان يصبح جزءا من التاريخ وملكا لكل اللبنانيين. ″

مراجع

١) فؤاد شهاب: القائد والرئيس
واكيم لحدو – ١٩٩٦
مطبعة انطون الشمالي – حريصا

٢) الشهابية وسياسة المواقف
توفيق كفوري ١٩٨٠

٣) فؤاد شهاب :ذلك المجهول
باسم الجسر
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت

٤) مجموعة خطب الرئيس شهاب

٥) محاضرات الندوة اللبنانية

٦) ميثاق ١٩٤٣
باسم الجسر
دار النهار – ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨

٧) حقائق لبنانية
الشيخ بشارة خليل الخوري

٨) تقارير بعثة أيرفد

٩) Le Chehabisme: Stéphane Malsagne
Mémoire de Maîtrise d'Histoire, sept. 1992
Paris IV, Sorbonne, Paris

فهرس

نشرته مؤسسة فؤاد شهاب
-١٩٩٨-